نهج الوسطية والإعتدال

التصميم

1 – الإعتدال في زمن التطرّف

2 – بعض الوثائق حول تأسيس جامعة NDU

3 – ثقافة التطوّع ورؤية وطن

4 – في المجلس النيابي

5 – من مداخلاتي في محاضر المجلس النيابي وفي بعض المحطات السياسية

6 – شؤون جبيلية كسروانية

7 – مطالب خاصة بمنطقة جبيل

8 – تصحيح المفاهيم

9 – الخط الوسطي

10 – العزوف عن الإنتخابات النيابية

11 – مستشار الرئيس

12 – القمة الروحية

13 – في ظلال الحوار الوطني

14 – لجنة الحوار الوطني

15 – رؤساء وقمم

16 – في وزارة البيئة

17 – كرونولوجيا النشاط اليومي

18 – ريو 20 ويوم البيئة العالمي

19 – الطبيب الدكتور شهيد الخوري

20 – من أرشيف الصور

1

الإعتدال في زمن التطرّف

عشيّة وفاة والدي النائب الدكتور شهيد الخوري، مشت الجماهير في وداعه مسيرة شعبية عفوية حاشدة من نهر الكلب إلى عمشيت.

مسيرة شقت قرى وبلدات ساحل الفتوح وسط حشود تتدفق أمواجًا. تحمله السواعد الفتية على راحاتها.

كنت أسير خلف النعش.

لم أعلم يومها أنّني بدأت رحلة أبعد من تلك المسيرة.

لقد كانت خطواتي الأولى في طريق رسمها والدي، فاقتفيت أثره سائرًا على هدي خطاه. وفي كل محطة من حياتي كنت أستذكره.

لقد عاينت الجماهير الكسروانية والجبيلية، إن لم يكن أبناء مختلف النواحي اللبنانية، كيف تنادوا من القرى والبلدات، من الجبل والوسط والساحل، ليودعوا والدي الوداع الأخير.

وكانت والدتي المفجوعة، لكنها أيضًا المؤمنة، حريصة أن ينام الوالد، الطبيب، النائب، الإنسان، قرير العين، مرتاح الضمير، يغفو على سلام.

ووالدتي تميّزت بقوة إيمانها ودفء محبتها لعائلتها، بحيث أنها لم تكن تعرف لغة سوى التضحية بلا حدود.

كانت حريصة أن يأخذ وحيدها من والده عبقًا من عبير لبنان المعتق وشميم أرزه ويستقي منه.

بعد قرابة الخمس والأربعين سنة، عاد الموت وغيّب والدتي جاندارك، صباح الرابع عشر من آب 2010، وكنت في ذروة نشاطي السياسي والوطني... فشيعتها عمشيت في مأتم رسمي وشعبي. وترأس ممثل البطريرك الماروني الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير النائب البطريركي العام المطران رولان أبو جودة، الصلاة لراحة نفسها في كنيسة السيدة الرعائية في عمشيت، يعاونه راعي أبرشية جبيل المارونية المطران بشارة الراعي ولفيف من الكهنة والرهبان.

بعد الإنجيل المقدس تلا امين سر البطريركية المارونية المونسنيور يوسف طوق الرقيم البطريركي، وقال فيه: "غيب الموت فقيدتكم المرحومة جاندارك سعيد باسيل أرملة المرحوم النائب الدكتور شهيد الخوري، وهذا مصاب أليم حل بكم، ولكنكم بنو إيمان، تعرفون أن الإنسان مائت لا محالة، وطوبى للذين يموتون برضى الله واحترام الناس. وهذا ما تأتى للفقيدة الجليلة التي تودعون اليوم الوداع الأخير، وهي تنتمي إلى عائلة كريمة، عائلة باسيل، وكان والدها أحد وجهاء مدينة جبيل، واقترنت بالمرحوم الدكتور شهيد الخوري الذي انتخب على دورتين نائبا عن هذه المنطقة".

أضاف: "كانت الفقيدة ساعد قرينها الأيمن في كل مراحل حياته السياسية والاجتماعية وقد توفاه الله أثناء ولايته النيابية الثانية وهو في منتصف عمره. وأقامت الفقيدة من بعد أرملة يليق بها الإكرام، على ما يقول بولس الرسول. وحضنت عائلتها، وتابعت مسيرة قرينها في العطاء، وفتحت بيتها للانتخابات الفرعية التي حملت سلفها العقيد نجيب الخوري إلى الندوة النيابية، وبعد ذلك ولدها الأستاذ ناظم. ولم يشغلها اهتمامها بالواجبات الاجتماعية والسياسية عن الإيمان بربّها، فأعطت ما لقيصر لقيصر وما لله لله، فكانت تواظب على سماع القداس وتلاوة الصلاة، وكانت تفتح أبواب منزلها للزائرين الذين توافدوا عليه كثيرا في الأعياد والأحزان والأفراح والإنتخابات والمطالبات. وقد تميّزت بالانفتاح على الناس وبناء العلاقات الإنسانية، وبالكرم والعطاء والتضحية في سبيل العائلة والخدمة العامة".

وتابع: "كانت على جانب كبير من الثقافة، وعلى اطلاع دائم على أحدث الكتب والأخبار، وهذا ما ساعدها على أن تحافظ رغم تقدمها في السن، على إحساس مرهف دفعها إلى الكتابة والنشر في مجلات وصحف عدّة. ولكن تواضعها حال دون شهرتها في هذا المجال. وطابت خاطرا بابنها الأستاذ ناظم يشغل حاليًا منصب مستشار سياسي لفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية بعد أن كان نائبًا على هذه المنطقة، وبشقيقتيه تقومان بما عليهما من مسؤوليات عائلية واجتماعية. ولا شك في أن غيابها سيشكّل فراغًا كبيرًا في عائلتها التي كانت ترعاها رعاية الأم الرؤوم. وانتقلت إليه تعالى، راجية أن تلقى لديه نصيب الأمهات المنجبات الفاضلات".

.

ومشيت في طريقي بدون تردد.

حاولت أن أشابه والدي وأن أتعلّم منه في الممارسة والحياة كيف أكون حقيقيًا، ملتزمًا بالحق، عابرًا للمذاهب والمناطق، بعيدًا كل البعد عن الفكر الطائفي التعصبي الضيق، أجمع في منزلي تعددية فكرية وطائفية وجغرافية. حتى أنني رفضت جنسيات مرموقة عُرضت عليّ، انطلاقًا من قناعاتي بأن العمل الوطني يقضي بالولاء الواحد.

.

في أجواء نابضة بروح التحرر، نشأت، مواطنًا، أتلقى من والدتي وطيف والدي الصدق وحب الوطن. ومن مسقط رأسي، عمشيت، تَنَسّمت جذوة الإيمان، والجرأة.

إزداد عملي عامًا بعد عام. وفي كلّ يوم، كنت أجِدُّ، أسْهَرُ، أقْلَقُ، أطوي المسافات، فلا تثنيني الصعاب، أو أسْكَرُ لِفَتْحٍ وانتصار.

.

في عمشيت – قضاء جبيل، أبصرْتُ النور في 18 / 3 / 1946.

نشأتُ في تلك البلدة الوادعة، جارة الأزرق المتوسط، تغفو حالمة بغد مشرق.

كانت لي مرتع الحنين والملاذ الآمن وموقدة الدفء، عند نشأتي... وكانت أيضًا، واحدة من حدود الدنيا.

بلدة عمشيت مدينة منجبة لكبار في لبنان، تميزوا بالشمولية والعمق والانفتاح، بالعاطفية الوطنية والتحسس الإنساني والمشاركة العميقة.

كنت أعشق سهراتها حيث تنبسط من فوق سطح بيتي الربوة الخضراء.

أهوى قناديلها تموج مع الأنسام في الليالي الهاربة. وكنت أطفئ قنديل بيتي على فعل صلاة وشكر.

لم يكن آخر النهار عندي بطويل. وكان البحر الذي يغسل أقدام بلدتي يعرف كل أسراري.

.

منذ نشأتي تربّيت على التعلق بمنطقة جبيل والمحافظة على طابعها التاريخي والثقافي من جهة وعلى محورية العيش المشترك فيها، وعلى المفاهيم الإنسانية والوطنية.

تلمّست غنى المشاركة المجتمعية، في ترجمة لخصوصية لبنان ومجتمعه ذي التشكيلة الطائفية المتعددة التي تستمد استقرارها من قوة الدولة الواحدة العادلة ذات المؤسسات الفاعلة والعاملة في سبيل خدمة المواطن.

.

إلى جانب تنشئة عائلية ملتزمة، وطنيًا وقوميًا، أتت ثقافتي المنفتحة على القيم الإنسانية لتتفتح براعمها في أحضان الأنترناشيونال كولدج في بيروت، حيث تلقيت علومي المدرسية، حتى العام 1965، تاريخ حصولي على شهادة البكالوريا اللبنانية الثانية.

في البداية كنت تلميذًا أتلقى العلم على مقاعد مدرسة الرسل في جونيه، إلا أن والدي فجأة اتخذ القرار بنقلي إلى ICJ لمتابعة دراستي، علمًا أنني كنت قد اعتدت على أجواء الرسل وكنت أحظى بكل اهتمام واحترام. وعندما سألت والدي عن السبب أجابني أنه يريدني أن أتلقى الدراسة بتجرد دون أي اعتبار آخر وأن أُعامَل كسائر التلاميذ دون تمييز أو اهتمام خاص كوني ابن سياسي نائب عن المنطقة في البرلمان.

هكذا بدأت رحلتي العلمية في بيروت.

في جو من الاختلاط والتفاعل مع رفاق وجيران من مذاهب مختلفة، أمضيت طفولتي في المدرسة كما في بلدتي، مسقط رأسي. ثم انتقلت إلى الجامعة الأميركية، حيث بدأ يتطور هذا الاختلاط في إطار من التفاعل الفكري ويترسخ في صداقات عميقة ربطتني بأصدقائي الطلاب الجامعيين.

لاحقًا، ومع مرور الوقت، تبلور لديّ فكرٌ سياسي ومنهجية عقائدية، أفرزتهما جمالية هذا التنوع المُحتَضَن في حياتي، بثقافة المسؤولية ووضوح رؤية الإنتماء الوطني والعربي.

.

منذ فتوتي، تفتحت في شخصيتي نزعة ثائرة وُلدت عند تقاطع تاريخي– جغرافي استثنائي.
فالزمن زمن مخاض؛ والبيئة آفاق جبيلية تجذّرت في التاريخ واحتلت موقعًا رئيسًا في عمق الحضارة الإنسانية.
في عصر بدأ يسلخ عنه المفاهيم الكلاسيكية ليتأقلم ومتطلبات العولمة، نشأت، وواكبت كل التحولات السياسية والاجتماعية والفكرية التي عاشها لبنان في النصف الأخير من القرن العشرين.

******

في العام 1969 نلت الإجازة الجامعية التعليمية في العلوم السياسية والإدارية. لكن مساري العلمي تبدّل بوفاة الوالد المفاجئة.

إنتقلت إلى بريطانيا في العام 1970، حاضرة التاريخ والتكنولوجيا وملتقى السياسات الدولية والاستراتيجيات الاقتصادية التي تدور في فلكها مختلف دول العالم.

في لندن أنجزت دبلوم دراسات في التأمين من معهد Chartered Insurance Institute.

هذا التدرج الثقافي أثّر على منطقي وأسلوبي وقناعاتي. كوّن مني شخصًا قادرًا على الإمساك بمختلف التناقضات، والانطلاق من تعقيدات المجتمع نحو حالة من النهوض الدائم والتغيّر الداخلي الإيجابي والعبور التدريجي من مرحلة إلى أخرى.

نشأت فتيًا، في أوروبا، في مرحلة متحولة تاريخيًا، في عصر السرعة التي باتت تتخطى كل الآفاق.

عدت إلى لبنان من لندن.

دخلت عالم الأعمال والإدارة وانخرطت مجددًا في الحياة الاجتماعية اللبنانية، في مرحلة كانت الأدق والأخطر في تاريخ لبنان المعاصر، حيث اندلعت حربٌ في الثالث عشر من نيسان 1975، دامت عقدًا ونصف العقد، دكت مقومات البلد الذي قيل فيه يومًا إنه سويسرا الشرق.

والحنين إلى ذاك الزمن الطيّب، بقي حيًا في منزلي.

******

كان المشهد العام مأساويًا بامتياز: إجرام ودمار وتهجير وخراب وشلل إقتصادي وانحدار أخلاقي، وضياع وفوضى.

رُسمت حدود بعد فرز مناطق مختلطة، ووُجدت بوابات عبور ونقاط جمارك.

العنف المسلّح قسّم البلاد وأنشأ خطوط تماس ومناطق نفوذ، وجنّد الناس فيها ونظّمها وعيّن المسؤولين عنها. وولدت شروطٌ وشروط مضادة، وتفشى الخوف والغبن والحرمان، وضعفت ذاكرة الوطن وامّحت من وسطها ملامح حضارة التاريخ، بعد أن تمزّقت الجغرافيا.

رأيت المجتمع وهو ينقسم بين مسيحيين ومسلمين تفصل بينهما أمتار.

لا الأمكنة هي الأمكنة، ولا من فيها هم من كانوا فيها. ولا صلة انتماء بين الناس والزمان والمكان. كل الناس تغيروا. كل الأمكنة التي خبرتها سابقًا، حين كنت على مقاعد المدرسة والجامعة، اندثرت أو تبدلت معالمها تحت وطأة الندوب والجراح.

الوضع تطور من انقسام سياسي إلى انفصام في شخصية كل لبناني.

غابت شمس الحياة التي عشتها قبل الثالث عشر من نيسان 1975، وحل مكانها ليل طويل.

هي مرحلة كانت بالنسبة لي، كما لجميع اللبنانيين، نفقًا مظلمًا دخلناه.

طبع هذا المشهد المأساوي شبابي، في وقت كنت أنمو برعاية والدتي الفاضلة وفي وجداني صدى لحضور والدي في السياسة وفي المجتمع وفي العلم وفي العائلة.

وما مسيرتي عبر معارج القرن العشرين سوى واحدة من ألف ظاهرة وظاهرة تطلّ علينا من المَدائن والقرى.

.

مع أجواء العام 1977، كنت آمل بنهاية قريبة للقتال وإلى الأبد وبأن مرحلة إعادة البناء قد بدأت.

كنت من المتحمسين لفكرة العيش معًا، لا التعايش.

لكن العام انقضى وبقيت أجواء الحرب، وكلما مرت سنة أخرى دون توقف العداوات، كان أملي بنهاية قريبة للحرب يتضاءل.

إلا أنّني امتلكت القدرة على التأقلم وعرفت كيف أدبر أمور حياتي في ظل الأوضاع المتردية.

لكنني أيضًا رفضت رفضًا قاطعًا فكرة القتال ضد الذات.

أن تعاين حربًا تفتك بالعائلات، تلك المأساة الكبرى.

أولئك الآباء الذين تعوّدت خلال طفولتي أن أراهم في منزلي، حول والدي، في زمن الخير، خشيت عليهم وعلى أبنائهم وبناتهم من إجرام حرب مدمرة تشتد زوابعها وتعصف حينًا وتهدأ حينًا آخر، وتضرب البيوت عشوائيًا.

كنت أرى ملامح الخوف على وجوههم. يشتد قلقهم ويتحسرون على زمن كانت عيونهم فيها مشرقة.

كانوا، في الماضي، يتحدثون باعتزاز عن عائلاتهم، يخططون مع والدي لمستقبل بنيهم.

وإذا بألغام الحرب تفخخ ما رسموه سوية.

عرفت من عيونهم أنهم يبحثون عن ملجأ آمن. وشعرت في باطني أنني مدعو إلى إعادة الزمن السعيد إلى حياتهم. وأنهم ملتزمون خطّنا، ومؤمنون بنهجنا، ما دام يستمد من خط والدي ونهجه في بناء الدولة. وهم يريدونه أن يعود ليصحح الخلل.

إنها إذًا، رسالة خاصة. إنه الواجب!

.

ولادتي في عمشيت ونشأتي في بيت سياسي، عاملان يفسّران أبرز جوانب حركتي السياسية ونشاطي الاجتماعي والوطني.

وفي مرحلة تزداد فيها العنصرية ويترسّخ التطرّف، تمسّكت بخط الاعتدال والحوار بين الحضارات، وبالثقافة المتحرّرة، المنفتحة.

آمنت بحرية الرأي وبالديمقراطية ومارستهما وبشّرت بهما.

كنت أحاور في جبيل وفي بيروت وفي جبل لبنان والبقاع والجنوب والشمال...

أحاور العرب والأجانب، في المؤتمرات، في شتى أنحاء المعمورة.

إخترقت حواجز الحرب النفسية والأمنية، وزرت معظم المناطق اللبنانية.
حتى الساعة أحافظ على المبادئ الوطنية التي تبنيتها طيلة حياتي ولا أزال أتمسك بها.

نجحت في مهمات، أخفقت في أخرى. المهم بالنسبة لي أنني قمت بواجبي في كل مهمة أسندت إليّ.

.

كانت السياسة خلال الحرب عبارة عن تفاعل مع الحدث الأمني وردّة فعل على الأمر الواقع.

وكانت فئة من السياسيين تتسابق على التسلّح والإستثمار في الحرب، وفئة أخرى كانت موجودة على الساحة السياسية لكنها محدودة التأثير وكانت تبحث عن دور لها.

أما أنا فلم تجذبني تجارة الحرب، ولم أهوَ لعب دور سياسي شاهد زور على الإنتهاكات والإجرام والتدمير الممنهج.

قَذَفَتْ بي رياحٌ وطنية إلى ناحية لم تكن بارزة في حينه... إلى زاوية كانت مهملة بمجملها من قبل معظم الأفرقاء، لم تجذب سوى قلة من السياسيين. لكنها مع الوقت أثبتت ثباتها وعمق دورها.

.

أخذت على عاتقي إحياء القطاعات التي يتفاعل فيها المجتمع، وكان تحركي على الصعيد الوطني، قد بدأ اجتماعيًا وإنمائيًا ورياضيًا، وتطور مع انضمامي إلى جمعية الشبان المسيحيين.

البداية كانت في الرياضة، وفي نادي عمشيت الرياضي الثقافي الاجتماعي الذي ترأسته وسعيت مع المسؤولين فيه إلى زرع بذور الحياة الفكرية والحداثة والحيوية، بهدف إعطاء الشباب في منطقة عمشيت بديلاً مفيدًا وبناءً عما حاولت أمواج الحرب أن تشدهم نحوه.

كما التطوّع في الرياضة، كذلك في دنيا العمل، عُيِّنت، منذ البدايات، في مجالس إدارية عدة وفي مجالس الأمناء وفي مؤسسات تربوية ومالية وجامعية ومصرفية ومؤسسات غير حكومية.

كنت أتابع كل جديد على مستوى العلم والتكنولوجيا.

ولعل زياراتي إلى لندن في مطالع السبعينيات، ولاحقًا إلى بعض مدن العالم المتحضر، أكسبتني إدراكًا ومعرفة في الأساليب العصرية التي تنتهجها هذه الدول من أجل تطوير نظم الحياة في مجتمعاتها.

فكان قراري في دعم الثقافة والعلم والفكر الحر على حساب التطرّف والعنصرية.

******

السياسة في تلك المرحلة كانت استثمارًا في تجارة الأسلحة واستزلام المناصرين واستعباد العائلات.

واقع رفضته. ولم أتردد في تجييش ما أملك من ثروة محدودة، ومدخول مالي دوري، وإرث سياسي، ومخزون ثقافي، ورؤية إصلاحية، لتأسيس الأندية الرياضية ودعم الجمعيات الأهلية ورعاية المؤسسات الإنسانية والمنظمات التطوعية وبناء صروح الجامعات، إنقاذًا لمجتمع يتهالك وكيانات تنهار.

لم أعتمد على مؤسسات محلية مرتبطة بزعيم أو فئة أو طرف محلي، بل وقع خياري على مؤسسات وجمعيات لها هوية مستقلة وامتداد ما وراء الحدود، غير خاضعة لتحولات سياسية داخلية ولأهواء شخصية ضيقة.

لا سيما وأن لذة العطاء عندي تفوق لذة الأخذ.

.

من الأندية الرياضية، فالعمل التطوعي، كان هاجسي الأول الاهتمام بالشباب وفتح الأبواب أمامهم وأمام كفاءاتهم.

كان المنحى التطوعي ركنًا أساسيًا في مساري الإجتماعي والوطني... والسياسي أيضًا، حتى غلب لدي.

ولعل ذروة تجسيد هذا المنحى التطوعي كانت يوم توليت إلى جانب رئيس الجمهورية المبادرة الإستشارية لدى الرئاسة الأولى.

.

عززت نشاطي في قطاع التأمين ودخلته من بابه الواسع، مدفوعًا بقناعة أنه قادر على سد فراغ لم تملأه الدولة.

وكانت أولى اهتماماتي بهذا القطاع تعود للعام 1970 حين شغلت مناصب إدارية عدة فيه، منها تأسيس شركة "بروكا" للتأمين في لبنان والاشتراك في تأسيس شركة "أمانكو" للتأمين وهي شركة لبنانية سعودية، وتولي منصب رئيس مجلس إدارة شركة "ردستنهاوس للشرق الأوسط".

في الثمانينيات أسست في العام 1981 شركة "هاربور للتأمين". وترأست بين العامين 1981 و1985 مجلس إدارة "الشركة اللبنانية الألمانية للتأمين وإعادة التأمين" وتوليت منصب رئيس

وعضو مؤسس في "التعاونية اللبنانية للإنماء" التي أنشئت من أجل دعم المهجرين من قضاء الشوف وعاليه وإعادتهم إلى قراهم من خلال قروض ميسرة لمشاريع إنتاجية.

******

قررت التحرك مع العاملين في سبيل إنتاج مجتمع مثقف وراق، والتصدي لثلاث ظواهر: الجهل والتخلف والبطالة.

إلتقيت في ذلك مع نخبة من آباء روحيين ومن أصدقاء، فمددت يد التعاون لهم.

حاربتُ الجهل بإعطاء دفع قوي للثقافة والعلم ومساعدة المؤسسات الحاضنة. وعملت على تأسيس أرقى الجامعات في جبيل وكسروان.

من هذا المنطلق كنت أحد الأعضاء المؤسسين لمجلس أمناء جامعة سيدة اللويزة التي أبصرت النور في الرابع عشر من آب 1987، وأحد أعضاء مجلس أمناء الجامعة اللبنانية الأميركية حتى 2003. وكانت لي اليد الطولى في تركيز مقر هذه الجامعة في بلاد جبيل.

إلتقيت فكريًا مع جهود هذه المؤسسات التربوية الجامعية، ليس فقط من ناحية تطوير الحياة العلمية في قضائي كسروان وجبيل ومواكبة العصر وتقنياته وتطوره وفق أحدث المفاهيم العالمية والاكتشافات العلمية، بل إلى معالجة جراح هذه الفئة من الشباب اللبناني وتحريرها من كابوس الضياع والانهزامية والاحباط، بحيث أن الخطوات التي أنجزناها من خلال كلتا الجامعتين أنقذت مستقبل هذه الأجيال الشابة ووجهتها نحو كل ما يحمل إليها الخير والاستقرار والراحة.

إنطلاقًا من هذه المواقع رُصِدَ الكثير من المشاكل التي يعانيها المجتمع اللبناني عمومًا والجبيلي خصوصًا، حاولنا لاحقًا معالجتها معالجة جذرية وموضوعية عبر الانطلاق بخطوات ميدانية أسست، وعلى مراحل، لتحولات جوهرية في مسيرة أبناء الوطن والمنطقة.

******

تربيت على هذا الفكر. وانضممت إلى مجموعة عملت معها على نشر الثقافة الأنكلو سكسونية في خطوة نحو إزالة هذا التعصب والتقوقع.

فبدأ مشواري الطويل في الحقل الأكاديمي متعاونًا مع مؤسستين. بداية مع كلية بيروت الجامعية BUC سابقًا و LAU حاليًا.

إنتخبت في العام 1977 عضوًا في مجلس أمناء هذه الجامعة وكنت الأصغر سنًا بينهم.

وكان مكتبي في الحمرا.

زارني يومًا دكتور ألبرت بدر المستشار السابق في البيت الأبيض وفي الأمم المتحدة وهو شخصية لبنانية مرموقة نعتز بها.

إستمر لقاؤنا قرابة الساعة.

بداية، استغربت زيارته، وهو الرجل الوقور، لم أفهم القصد منها في حينه.

بعد ساعة من الحديث طلب مني أن أقبل برئاسة مجلس أمناء كلية بيروت الجامعية.

فاجأني هذا الطلب بقدر ما شرّفني. لكنني تهيبت قليلاً كوني في مطلع العمر وغير متمول. لم أجد نفسي قادرًا على تولي مثل هذه المهمة الكبيرة. فأكد لي تفهّمه هواجسي، لكنه أوضح لي أن القيمين على هذه الجامعة يبحثون عن شاب مثقف منفتح، يقيم في المنطقة الشرقية يحمل على عاتقه نشر الثقافة الأنكلوسكسونية.

عندها لم أتردد في حمل هذه الرسالة.

وكانت تجربتي الأولى مع جامعة الروح القدس – الكسليك. لكنني لم ألق حماسة عندهم لتبني هذا المشروع فباءت المحاولة بالفشل.

تواصلت مع الرهبانية اللبنانية المريمية، تحديدًا مع كل من الأباتي بطرس فهد والأب بشارة الراعي (البطريرك حاليًا)، إذ كان في حينه راهبًا رئيسًا لمدرسة سيدة اللويزة.

مهدت لاتصال بينهما وبين الدكتور بدر وعميد الكلية الدكتور رياض نصار والأستاذ جو أبو زيد. ثم عقدنا اجتماعات عدة، ناقشنا خلالها فكرة مساعدة كلية بيروت الجامعية للرهبانية المريمية في إنشاء جامعة كاثوليكية على الطراز الأميركي الأنكلوسكسوني.

وُضع في نهاية المطاف بروتوكول بين الجامعة والرهبانية، وانتخب على أثره مجلس أمناء مصغر من ستة أشخاص في السنة 1978 للإشراف على تطبيقه، كنت الأصغر سنًا فيه وفي الوقت عينه رئيسًا له.

بعد مدة وجيزة، قمنا بتدشين LCHE.

كانت خطوة شديدة الأهمية وبداية الطريق نحو إنشاء جامعة سيدة اللويزة.

رافقت هذه الجامعة في وقت لاحق في رحلتها الطويلة بعد أن تم الترخيص لها. وهي اليوم من أنجح الجامعات في لبنان، وجامعة كاثوليكية على الطراز الأميركي، تضم آلاف الطلاب وتخلق فرص العمل في الداخل والخارج.

ثروة تربوية تضاف إلى الثروات الوطنية التي يزخر بها لبنان.

في الأصل ربطتني علاقة متينة بالBUC التي صارت فيما بعد LAU. خدمت في مجلس أمنائها فترة ثلاث وعشرين سنة منذ السنة 1977. وتقطّعت لفترة سنتين بسبب الظروف الأمنية والتغييرات التي طرأت على مجلس الأمناء، الذي كنت عضوًا فيه وفي مجلس المشرفين في الوقت عينه، قبل أن يتم حل هذا المجلس الأخير.

لاحقًا أرادت جامعة اللويزة أن تصبح جامعة مستقلة. فاتخذ مجلس الأمناء في LAU قرارًا بفتح فرع بديل، كان لي دور فعال وإسهامات في افتتاحه.

بعد مساهمتي في إنشاء جامعة سيدة اللويزة، طرحت فكرة تأسيس جامعة ثانية ذات توجه أنكلوسكسوني في المنطقة الشرقية، كي لا يقتصر هذا الإمتياز على قضاء كسروان، ويُحرم منه قضاء جبيل. فاقترحت تأسيس هذا الفرع الجديد في منطقة بلاط في منطقة تتوسط بيروت وعكار.

هكذا تأسست الجامعة الجديدة وهي اليوم من أكبر جامعات لبنان، تخرج على الطريقة الأنكلوسكسونية الطلاب في مجالات عدة وحقول عديدة.

وتبقى السياسة رفيقة دربي الأولى تعرفت عليها في صغري. وبقيت ترافقني في حياتي كما رافقت والدي.

****

كلمتي في ذكرى تأسيس جامعة LAU – يوم الأربعاء في 24 تشرين الثاني 1993

"خمسون عامًا على استقلال لبنان، نحتفل بها.

وتسعة وستون عامًا مضت منذ تأسيس كلية بيروت الجامعية.

كم كنا نود أن تكون مسيرة الوطن مشابهة لمسيرة الجامعة!

ففي السنة 1924، كلفت الآنسة فرنسيس إروين بإنشاء "كلية للتعليم العالي للبنات". وذلك حين أحدث صف خاص بضم بعض الطالبات في المدرسة الأميركية للبنات في بيروت الـ .A.S.G.

هذه الكلية عرفت فيما بعد بـ AMERICAN JUNIOR COLLEGE وهي تعتبر جدّة كلية بيروت الجامعية.

السنة 1974، كانت نقلة نوعية أخرى حين أصبحت جامعة مختلطة وتغيّر الإسم ليصبح كلية بيروت الجامعية BUC.

1975، كانت بداية الحرب المشؤومة على لبنان. حرب طالت زمنيًا، كما طاولت الحجر والبشر في وطننا.

فكيف النهوض أو العبور بالمؤسسة؟

خاصة، أن المؤسسة هي تربوية ثقافية، صاحبة رسالة وطنية وشرق أوسطية.

كان التحدي كبيرًا، ولكن حيث توجد حياة توجد إرادة.

في رسالة الدكتور ألبرت بدر، رئيس الجامعة حينذاك، للخريجين في ذكرى التأسيس، السنة 1977 – 1978 عن وضع الجامعة يقول:

إنخفض عدد الطلاب من 1100 طالب في سنة 1974 – 1975 إلى 400 طالب في الفصل الأول 75 – 76 ليصبح 150 في الفصل الثاني. أما في السنة التالية 76 – 77 فقد ارتفع إلى 350 طالبًا.

تلك الأرقام هي خير دليل على وضع الجامعة في ذلك الحين.

أما السنة 1977، فكانت على الصعيد الشخصي، بداية رحلتي مع الكلية، حين دخل علي الدكتور بدر بهامته الطويلة في مكتبي في شارع الحمراء، قائلاً لي إن اسمي مطروح لأن أكون في مجلس المشرفين. وهل إذا انتخبت، أقبل بتلك المسؤولية؟

لن أبوح لكم سرًا، أنني شعرت بنشوة غريبة، حيث كنت يومها يافعًا، ولكن بنفس الوقت بخوف ورهبة. منذ ذلك الحين كان لي شرف مواكبة المسيرة من خلال مجلس الأمناء ومجلس المشرفين.

أسئلة عدّة نطرحها على أنفسنا في ذكرى التأسيس، وهي محطة حساب ومحاسبة. إذ، من إحدى أهداف الجامعة الأساسية هي أن تكون متجاوبة مع ديناميكية محيطها.

أين نحن من ذلك؟

يمكنني القول إنها ظلّت أمينة على الرسالة، لا بل بلورتها وطوّرتها.

بلورة، تجلّت بخطوة رائدة لتشمل الوطن شمالاً وجنوبًا.

ففي السنة 1978، تم توقيع بروتوكول مع الرهبنة اللبنانية المريمية يهدف إلى إنشاء مركز للتعليم العالي يتبع المنهج الأنكلوسكسوني بحيث يتطور إلى جامعة. وهذا ما تم بالفعل، بحيث أصبح هذا المركز جامعة لبنانية معروفة بـ "جامعة سيدة اللويزة" N.D.U.

وفي السنة ذاتها، تم توقيع اتفاق مماثل مع جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في صيدا، نأمل أن يتطور في المنحى ذاته.

ولقد قدّمت الجامعة كلّ الدعم العلمي من مناهج وبرامج وخبرات لإنجاح المشروعين.

عطاء، تجلى بأبهى المعاني وأسماها. لأنه عطاء الفكر والعلم والمعرفة.

وكما قال الإمام عليّ، كرّم الله وجهه: "من أيمقن بالخلق جاد بالعطيّة".

تطورًا، ترَوْنَه بأم العين من إنشاء فرع جبيل وأبنية تشاد في حرمي الجامعة، أي بيروت وجبيل... إلى إضافة كليات جديدة. إلى عدد الطلاب الذي أصبح حوالي 4000 طالب.

أيها السيدات والسادة، إن للجامعات دورًا مميزًا في الوطن.

هي أداة تغيير.

هي منبع الإبداع.

هي الفكر الناقد البناء.

فكيف إذا كانت الجامعة في لبنان؟ فالمطلوب كثير كثير...

رسالتها في ظرفنا هذا هو خلق جيل من الشباب والشابات واع مدرك ومتجدد:

يعتنق الوطنية كدين.

يمارس الديمقراطية كشعائر.

يؤمن بالمحاسبة، أي محاسبة النفس، ومحاسبة الآخرين، ويلتزم بها منهجًا.

إن المنجزات كثيرة وضخمة، لكن الدرب طويل والتحديات قائمة. وإن كانت الشجاعة فضيلة لكن الحلم أقوى من الشجاعة وأبقى.

إليكم أيها الخريجات والخريجين، كونوا خير رسول لجامعتكم أينما وجدتم.

لقد أعطتكم، فبادلوها.

إليكم يا حضرة رئيس الجامعة، وأنتم ابن هذه المنطقة ولكنكم لكل لبنان. ويا حضرة أساتذة وإداريين وموظفين، وكل من يعمل لها، لكم شكرنا وتقديرنا وأنتم من أعطى ويعطي من ذاته.

أما نحن، أمناء ومشرفين.

نحن لسنا بأوصياء عليكم بل وكلاء.

ولكن وكلاء أمناء، فيجب علينا أن نؤدي الأمانة كما أخذناها.

كلمة أخيرة لأبناء منطقة جبيل، وهي منطقتي التي أفتخر بها.

إن وجود هذا الصرح الجامعي في منطقتنا، أعاد جبيل، جبيل الحرف إلى العالم،

فتضامنوا معها وحولها مثلما دعمها أشخاص معطاؤون معنويًا وماديًا.

2

بعض الوثائق حول تأسيس جامعة سيّدة اللويزة

3

ثقافة التطوّع ورؤية الوطن

لم أفكر يومًا في الانتساب إلى أي من الأحزاب اللبنانية. لكنني بحثت في المقابل عن حلول عملية لمشاكل المجتمع، لاسيما في بعدها الصحي والاجتماعي والإنمائي. من هنا ولدت فكرة تأسيس مستوصف الدكتور شهيد الخوري.

خلال الأحداث الأليمة التي ألمّت بلبنان، كانت المؤسسات الطبية الرسمية والخاصة بأمس الحاجة إلى كوادر، تجمع في يديها العلم والمعرفة والخبرة، إلى جانب روح العطاء والخدمة والتضحية، في ظروف هي الأصعب والأدق يعيشها لبنان، منذ أهوال الحرب العالمية الأولى.

.

على مستوى الخدمات الإنسانية ومن خلال تأسيس المستوصف وإدارته، ووضعه في خدمة المريض والجريح اللبنانيَيْن، لم يكن الهدف تأمين الدواء لمحتاجيه أو الطبابة فحسب، بل كانت ولا تزال مهمته استنهاض ثقافة المسؤولية في الشأن الصحي.

خلال الحرب، عانت عمشيت ومحيطها نوعًا من الإهمال الرسمي وافتقرت لكل إنواع الخدمات والضمانات.

من خلال المستوصف نظّمنا حملات التوعية والإرشاد بهدف تثقيف أبناء المنطقة صحيًا، وتبديد الكثير من المفاهيم المغلوطة. وأشرفنا على حملات تلقيح للأطفال متكررة.

.

تعاطيت منذ فتوتي بموضوعية وتجرّد مع التحوّلات الداخلية التي عاشها لبنان خلال تاريخه المعاصر. من هنا كنت مقرّبًا من رموز وطنية، هي على تماس في الخيارات والاتجاهات السياسية. فكنت صديقًا لعدد من أركان الدستوريين، كما مع زعماء الكتلة الوطنية ومع مرجعيات كتائبية وقواتيّة... وأيضًا مع رموز تفتحت زعامتها على الضفة الأخرى من بيروت.

ومنذ تاريخه، واللبنانيون، بمختلف اتجاهاتهم الدينية والسياسية، يتلمّسون فيّ الاعتدال والوطنية الجامعة.

.

واكبت جميع المراحل التي عبرتها الطائفة المارونية في لبنان، في الربع الأخير من القرن العشرين إلى اليوم، وعايشت كل الأحداث الوطنية، ليس من زاوية المراقب، بل غصت إلى الأعماق، مناضلاً، وأحيانًا من موقع المسؤول والمستشار.

في كل المراحل التي عاشها لبنان في الربع الأخير من القرن العشرين حتى اليوم، كنت جزءًا لا يتجزأ من الحالة المارونية المصرّة على المقاومة والنهوض واسترداد موقعها الريادي وحقوقها ودورها.

من خلال عضويتي في كل من مجلس إدارة مؤسسة "كاريتاس اللبنانية" و"اللجنة المركزية للصليب الأحمر اللبناني" و"المجلس العام الماروني"، أردت المساعدة على التخفيف من الأعباء على المجتمع الذي أنهكته الحروب المتتالية على مدى قرابة العشرين عامًا، وفي مداواة رواسب عديدة خلّفتها الانقسامات داخل صفوف المسيحيين عمومًا والموارنة خصوصًا. وقد استحدثنا مستوصفات عدّة ومراكز صحية في قضاء جبيل. عملنا على تزويدها بالأدوية بشكل دائم. إلى جانب إنشاء مركز للضمان الاجتماعي في مدينة جبيل، بدأ يعمل، مخففًا عن المواطنين عبء التنقلات.

.

وفي هذا الإطار يأتي دعمنا المتواصل لمنتديات جبيل وجمعياتها الأهلية والإنمائية ومختلف الحركات الاجتماعية والثقافية التي شاركنا في رسم برامجها.

وكانت مشاركتي في تأسيس "التعاونية اللبنانية للإنماء"، وقد توليت موقع نائب الرئيس فيها، وآليت اهتمامًا خاصًا بالواقع الإنمائي في المنطقة.

أما الصليب الأحمر، وهو جمعية محايدة لا غبار عليها ولا قدرة لقادر على وقف نبض حركتها، وهو المؤسسة التي تعبر فوق كل حدود وأزمنة، فكان عامل جذب بالنسبة لي، فتطوعت فيه لخدمة مجانية، عاملاً على تدعيم حضور تلك المنظمة الإنسانية وتقوية مقدراتها.

كان هاجسًا عندي في أزمنة المحن، توفيرُ الحماية للمدنيين ومساعدة ضحايا النزاعات والإضطرابات بعدما استفحلت في مختلف المناطق اللبنانية. وهنا كنت حاضرًا في الحروب أصوّب أفكاري بنوع خاص على المخطوفين والمعتقلين والمنكوبين وضحايا الإجرام والتفجيرات والقصف العشوائي.

لم أشأ أن أكون متطوعًا عاديًا في الصليب الأحمر بقدر ما أردت أن أكون مسؤولاً ومناضلاً.

أن تكون في عمق القتال المسلّح وأن تضع الصليب الأحمر نصب عينيك، تدعمه...

أن تكون في عين الإعصار وفي قلب الحرب وأن تفكر في الإلتحاق بصفوف الصليب الأحمر وتبنّي رسالته...

ذاك قرار يتخطى حدود الحس الإنساني والوطني ليصبح نوعًا من الشهادة الحية.

الصليب الأحمر اللبناني في تلك المرحلة لم يكن بمنأى عن الإستهداف، بل كان في دائرة الخطر أكثر من سواه، لأنه حاضر في كل تفجير، في كل انتكاسة أمنية.

وأن تكون في الصليب الأحمر يعني أنك في صميمك قد قررت أن تتخطى خطوط التماس وأن تكون وطنيًا إلى جانب كل مواطن، عبر مؤسسة عابرة للطوائف والمناطق.

******

تبنيت مبدأ معالجة رواسب الحرب ببرامج عملية مضادة، ذات إطار إنمائي، تنسجم وقدرات العائلة وواقع منطقتي جبيل وكسروان، وتنسجم مع رسالة بعض المؤسسات الإنسانية العالمية ومنهجيتها.

سعيت مع الساعين، إلى إدخال منطقة جبيل في عمق استراتيجية تحرّك جمعيات ذات بعد عالمي مثل الاتحاد العالمي لجمعية الشبان المسيحية (مركزه جنيف).

وبعد أن انتخبت عضوًا في اللجنة التنفيذية للإتحاد، إنطلقت بتنفيذ برنامج لمكافحة البطالة في المجتمع الجبيلي، ونظمت بداية دورات للإعداد المهني والتقني، وتعاونت مع بعض الجمعيات والأندية لتطوير هذا النهج وتفعيله داخل المجتمع. فتمّ تخريج مئات من الشبّان الذين أصبحوا يملكون مهنة.

إنضممت إلى جمعية الشبان المسيحيين العالمية YMCA، واهتممت بما تقدمه من خدمات من شأنها أن تلبي حاجات المجتمع اللبناني الممزق، الذي يفتقد لكل أنواع التقديمات، ليس فقط بفعل تردي الوضع الأمني، بل أيضًا نتيجة هبوط الدخل وانحدار مستوى الحياة، في وطن اعتاد أبناؤه على نمط معين من العيش الكريم، بدأ يضيع ويتلاشى.

رصدت أنشطة تلك الجمعية، وأنا على اطلاع بروحيتها، ولم أُقبل إليها بقدر ما هي التي أقبلت إلي. فهي التي اختارتني كي أكون أحد أركانها في لبنان، قبل أن أختارها.

إلتحقت بصفوف مسؤوليها، وتبوأت أعلى المراتب في إداراتها.

أردت أن أثبت الشباب في أرضه. وأن أكافح البطالة.

بهذه المنهجية تبنيت رسالة الجمعية المسيحية YMCA وأعطيت من شخصي وزرعت فيها رؤيتي في الإنماء والإصلاح والخدمة والإكتمال المجتمعي.

إنتخبت رئيس "رابطة الشرق الأوسط لجمعية الشبان المسيحية" ومقرّها القاهرة، كما انتخبت نائب رئيس للجمعية في لبنان. وفي آب 1998، أعيد انتخابي رئيسًا لرابطة الشرق الأوسط للمرة الثالثة، أثناء انعقاد المجلس العالمي في فراشن – ألمانيا. وقد انتخبت اليوم رئيسًا لمجلس أمناء الـ YMCA.

لعبت جمعية الشبان المسيحيين دورًا إنمائيًا واجتماعيًا وصحيًا طالت به كل الأراضي اللبنانية دون استثناء. قامت بتوزيع الدواء على المستوصفات وأقامت دورات التدريب المهني واهتمت بالشؤون البيئية.

******

إنطلاقًا من هذين الموقعين، YMCA ولجنة التنمية، نجحت في تصحيح الكثير من المفاهيم الخاطئة التي ترسخت مؤخرًا في أذهان العالم العربي والإسلامي عن المسيحية العالمية ودور المسيحيين في الشرق إثر هذه التداعيات الخطيرة التي عاشتها الشعوب العربية والإسلامية، لاسيما مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، حيث عاد الاستعمار يطمع بخيرات الشرق الأوسط، ومفهوم الإرهاب يطغى على القيم الحضارية العالمية، وصراع الحضارات يتغلب على الحوار فيما بينها.

هكذا باختصار، قرأت الزمن العربي المعاصر. وهكذا عاينْتُه في الواقع.

هي ليست نبوءة بقدر ما هي استشراف موضوعي لقضية غُصت فيها إلى العمق. وهي أيضًا دعوة للبنان كي يقاوم تلك الأعمال التوسعية، بالتضامن الأخوي مع الدول العربية، وبالتضامن

مع فلسطين وسوريا والعراق. وكلّها بات يقيم من أهلها، على أرضه الضيقة، لاجئون، فيقاوم مع إخوانه العرب تلك الأعمال التوسعية دفاعًا عن أرضهم وعن أقدس أماكن اعتقادهم وعن مهبط الوحي على أنبيائهم، ثم دفاعًا عن الحق الذي به الدفاع عن أنفسهم، وفيه أساس كل حضارة وكل سلامة وأمان.

كنت أعلم ذاك الظلم التاريخي الذي أصاب شعوب العالم العربي عبر الأجيال. وقد تبنيت في رؤيتي العربية، مسعى أنشط فيه، من أجل تبديل هذا الواقع، وتبديد المغالطات في التعاطي الدولي مع الشرق الأوسط وعدم النظر إليه كمنطقة لتصارع نفوذ أو قطاع إقتصادي مميز أو مركز استراتيجي أول، بل كمجموعة دول ذات ماض مجيد وغد مليء بالآمال، أسهمت في الحضارة ولا تزال قادرة على الإسهام فيها، من وجوه عدة، وإنها إذ تحل في مفترق القارات الثلاث وتكوّن، طبيعيًا وإنسانيًا، صلةً ضرورية لسلام العالم وتطوره.

ففي حدود احترام حقوقنا وسيادتنا وثقافتنا وحرياتنا وتقاليدنا، تصبح جميع أشكال التعاون ممكنة بين الشرق والغرب.

إن شعوب العالم كله، من أصغرها إلى أكبرها، أخذت منا، أكثر من عطاء، وقبست أكثر من ضياء.

إلا أن أية محاولة للسيطرة وللإذلال، كانت، في آجال مختلفة، تصدم دومًا. ودومًا ستظل تصدم بمقاومة البشر والآلهة معًا.

تلك لبنان...!

من هنا، من هذا الوطن الصغير، نبيح لأنفسنا المبادرة في دعوة الشعوب والحكومات إلى التبصر. وإننا على يقين من أن قدرة الحقيقة والحق اللامتناهية، في حال إهمالها ودوسها، تنتهي أبدًا بأن تثأر لنفسها.

بل نحن على يقين من أن الخطأ والظلم منتهيان حتمًا.

من هذه الوجهة، كنت أعلم علم اليقين، بأن ما من وطن إلا وهو عرضة أن يصير يومًا فلسطين أخرى لغاز آخر، أو ضفة غربية من الأردن أو مشارف طبريه أو سيناء أخرى لإسرائيل جديدة. ثم القدس، وما القدس...! منها تعلم الناس المحبة، تلوح اليوم للعالم في الجزء المأسوي للتاريخ كما صورة مدينة ورسالة انتهكت حرمتهما على السواء.

.

تولدت لدي قناعة بأن العالم العربي قادر على إنقاذ لبنان إقتصاديًا، ومساعدته على لجم التدهور المالي. لم أعتمد فقط لإنقاذ لبنان على المنظومة السياسية العربية والقادة العرب والمؤسسات والأنظمة، بقدر ما كنت مقتنعًا بأن الطبقات الوسطى والأنتلجنسيا العربية قادرة على التفاعل الإيجابي مع الحاجة الإنقاذية الإقتصادية اللبنانية.

فكنت من المشجعين لبناء جسور فكرية واستراتيجية بين الأنتلجنسيا العربية وتلك اللبنانية.

هذا المنحى المنفتح على العالم العربي كان وجهة نظر تبنيتها، وولّدت فيّ قناعة بأن هذه العلاقات النخبوية كفيلة بأن تنقذ لبنان، وتؤمن له أولاً الضخ المالي الذي يحتاجه. ثانيًا الدعم المعنوي العربي. وفي النهاية هي مسألة حسابية. فنصف مليون من اللبنانيين قادر على جذب عشرات الملايين من العالم العربي وبناء، سوية، حالة تراكمية اقتصادية تعاونية، قادرة على خلق مساحة مستقرة في بلد يتخبط في صراعات داخلية لا تنتهي.

.

سنة بعد سنة، تكوّنت لدي رؤية إنسانية ووطنية زاوجت بين الحداثة والأصالة، بين الانفتاح والتمسّك بالقيم.

لقد احتلت المسائل الاجتماعية حيّزًا كبيرًا من وقتي واهتماماتي، إنطلاقًا من قناعة بأن السلام لا يترسّخ إلا بالعدالة الاجتماعية.

وكم كانت سعادتي كبيرة مع ولادة السنة 1990، عندما شهدْتُ بأم العين الوطن الذي نحب، ينفض غبار الحرب عنه، ويسير في طريق واعد عابق بوعود الإعمار.

******

4

في المجلس النيابي

في العام 1992، إمتنعت عن الترشّح للانتخابات النيابية، تضامنًا مع مبدأ المقاطعة الذي كان سائدًا آنذاك.

في العام 1996، خضت الانتخابات النيابية على لائحة الوعيّ الجبيليّ مع السيدة نهاد سعيد والحاج عباس هاشم. إذ كانت الدائرة الانتخابية يومها محصورة بقضاء جبيل. وأُعلنت اللائحة من منزلي في عمشيت في الثامن من حزيران. وجعلت من الولاء للوطن، قبل أي ولاء، عنوانًا عريضًا لحملتي الإنتخابية.

قرأت في الثالث والعشرين من حزيران، في صحيفة النهار، رأيًا لمديرها العام جبران تويني، أغبطني. يومها أعلن تأييده ترشّحي عن المقعد الماروني في الإنتخابات الفرعية لقضاء جبيل وقد رأى فيّ شخصًا بمواصفات النائب ويستطيع رفع المستوى التمثيليّ في مجلس النواب، وتجسيد تطلعات الشباب.

رحم الله جبران! كان للصدق مقياسًا وللحق نبراسًا وللوطن شهيدًا.

طعنْتُ بنتيجة الإنتخابات. وكان الطعن الأول في تاريخ الجمهورية اللبنانية المقدّم إلى المجلس الدستوري، وهو مؤرخ في 1997/5/17 ويحمل الرقم 3. فيما يلي بعض ما ورد فيه:

قرر المجلس بالأكثرية،

أولاً في الشكل وبالأكثرية: قبول طلب الطعن لوروده ضمن المهلة مستوفيًا جميع الشروط القانونية

وثانيًا في الأساس، إعلان عدم صحة نيابة النائب إميل نوفل وإبطال نيابته.

2 – إبطال الإنتخاب في دائرة قضاء جبيل الإنتخابية عن المقعد الماروني وإعادة إجرائه وفقًا للأصول.

3 – إبلاغ هذا القرار إلى رئيس مجلس النواب ووزارة الداخلية وأصحاب العلاقة.

4 – نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

قرارًا صدر في 17 من شهر أيار 1997 ووقع عليه كل من:

القضاة الرؤساء خالد قباني وأنطوان خير وسليم العازار وبيار غناجة وميشال تركية وكامل ريدان وأديب علام وجواد عسيران ونائب الرئيس محمد المجذوب.

مع رأي مخالف لجهة الشكل والمخالفة مدوّنة على حدا، على ثلاث صفحات ربطًا بهذا القرار.

مخالفة سليم العازار القرار.

والمخالفات التي استند عليها القرار اعتبرها المجلس مخالفات خطيرة للقانون لاسيما للمادتين 54 و58 من قانون الإنتخاب وتجعله غير مطمئن من جهة ثانية إلى سلامة ونزاهة عملية الإقتراع التي جرت في بعض الأقلام والتي تؤثر تأثيرًا حاسمًا في نتيجة الإنتخاب.

فقرر المجلس إبطال الإنتخابات في دائرة جبيل.

*****

في آذار 2000، أعلنت ترشّحي للإنتخابات النيابية على لائحة "الكرامة والتجدد" مع جورج نعمة الله افرام، الياس الخازن، كميل زيادة، نعمة الله أبي نصر، منصور غانم البون، د. فارس سعيد، مصطفى الحسيني عن دائرة جبيل – كسروان، بعد أن ضُمّ القضاءان.

فزت عن المقعد الماروني في قضاء جبيل ونلت 30718 صوتًا (في كسروان – الفتوح 16365 صوتًا وفي جبيل 14353 صوتًا، وحللت أولاً بعدد الأصوات بين المرشحين في هذا القضاء).

فيما يلي كلمتي في مهرجان الترشيح في 2000/8/2:

"السيدات والسادة،

أيها الأصدقاء،

أقف اليوم بينكم على أرض صلبة مجبولة بالسياسة اللبنانية، منذ ما يزيد على العقود الخمسة.

نشترك بالرأي، ومعًا نبني القرار على قاعدة الفكر والمشورة. نؤمن بالإنفتاح وبالعمل الجماعي الهادف.

خطنا ثابت يحمل زادًا من تاريخ لبنان المعاصر. ولنا في السياسة والمواقف الوطنية ما لم ولن يتلوّن.

شعارنا راسخ ومتجذر في أعماقنا وبأعلى الصوت ننادي بأن "الحرية قرار".

نعم فالحرية لا تُستعطى وليست هبة من أحد ولا تمارس كالهواية... إنها إرادة حياة وفكر ونهج، فباسمكم، وباسم هذه الحرية، أعلن ترشيحي عن دائرة جبيل وكسروان والفتوح، فكونوا سياج هذا القرار وصوته المدوّي.

إنني على علم يقين بأن المسؤولية في هذه الظروف هي من أصعب المصاعب، لكنني أستمد الشجاعة لتحمّلها من مؤازرتكم وتعاونكم، فالأزمة الإقتصادية ضاغطة، خانقة، تُحكم الطوق على رقاب البلاد والعباد، وتنتشر في الوطن ضياعًا وبطالة، ولا نرى في أداء الحكومة ما يبشر بفرج قريب، أو حتى بمشروع حل يُخرجها ويخرجنا من هذه الدوامة القاتلة.

أفواج الشباب المثقف تتدفق من أبواب الجامعات، تحمل الشهادات والإختصاصات، لكن أحلامها وآمالها تضمحل وتهوي إلى حفرة البطالة أو تتلاشى على جدار فُرص العمل المسدود، فلا يبقى أمامها سوى بساط الهجرة يحملها إلى حيث يصبح الوطن ذكرى وحنينًا. فهل يجوز بعد الآن

تفريغ لبنان من طاقاته وشبابه؟! ونحن لا نسمع سوى الأصوات المطالبة بالتغيير، فبمن يكون هذا التغيير؟ وكيف نبنيه؟ ومن هم روّاده؟

التغيير الإيجابي لا يكون بالثورة على القيم والتاريخ، بل بالإتعاظ من أخطاء الماضي وبتحديث صوابه، وباختيار ممثلين من أصحاب الفكر الواعد تشريعًا وتطويرًا.

لقد بدأنا أيها السادة نواجه نقمة كبيرة ممزوجة بالتساؤل والتململ، فالقاعدة تسأل لماذا التردد؟ ولماذا لا تعلن التحالفات؟ ولماذا نعيش مرحلة اللاقرار؟ وهل من الجائز اغتيال كرامة الوطن وحشره وعدم إعطائه فرصة التعبير والحوار؟ ومن يصادر حرية الرأي؟

أمام هذا الواقع، أكرر أمامكم، بأن الحرية قرار وأدعو إلى تحرير الفكر وتأطير الطاقات مع مجموعة من المرشحين المتفقين على الخطوط والثوابت الأساسية تصوتون لهم كلائحة متضامنة متناغمة، ويعاهدونكم بدورهم البقاء كتلة برلمانية متماسكة، توحّد جهودها لخدمة جبيل وكسروان والفتوح، فيتفعّل تمثيل المنطقة التي تشكل قلب لبنان.

أيها السادة،

إن النصر الذي تحقق بالإندحار الإسرائيلي وبعودة السيادة اللبنانية إلى أرض الجنوب شرف كبير لفخامة العماد الرئيس سيّد العهد وللجيش اللبناني الباسل وللمقاومة الوطنية، ونقطة تحوّل في السياسة الإقليمية ستنعكس بالطبع إيجابًا على لبنان في المرحلة القريبة القادمة.

فلنعمل جميعًا على تحصين هذا النصر، والإلتفاف على الصغائر، لنتمكّن بالحكمة والروية والحوار من استكمال مراحل توطيد السلطة اللبنانية على كامل مساحة الوطن.

وهنا أتوجه بقلب منفتح إلى الذين يفكرون حتى الآن بالمقاطعة وأطالبهم بالمشاركة وبإبداء الرأي وليس بالإنسحاب من الوطن، إيمانًا مني بضرورة الإنخراط في الحياة السياسية، وإنفاذًا للإرشاد

الرسولي الصادر عن قداسة البابا، والداعي إلى المشاركة وعدم إهمال الواجب الوطني في بلد يعتبره أكثر من وطن بل هو رسالة.

أيها الأصدقاء،

فلنشكّل معًا حالة من الوعي السياسي تؤمن بعمل المجموعة المبني على التحليل والتفكير والتنفيذ وعلى الإتزان والهدوء وعدم الإنفعال. كفانا تشرذمًا وضياعًا واستيرادًا للتمثيل وللقرار ولكل ما يرمي بسلبياته على مناطقنا وعلى أهلنا ولنضع لبنان، ولبنان فقط، في أولوية اهتماماتنا فنمشي بخطى ثابتة صوب مستقبل أفضل، سماته رفعة الجبين، راحة الضمير، نظافة الكف، وصدق المعاملة، وإنني أرتكز على هذه الأسس لأضع اليوم ترشيحي بين أيديكم طالبًا منكم الدعم والتأييد، مردّدًا معكم بأن الحرية قرار.

تاريخنا مليء بالمواجهات والإقدام وقرارنا حر لا يرتبط بقرار أحد، ولا ننتظر الإشارات، فنحن الرقم الصعب في المعادلات ونحن أصحاب المبادرة ونضالنا مستمر.

*****.*****

في المجلس النيابي، شغلت منصب أمين سر المجلس وعضوية عدد من اللجان البرلمانية أبرزها "لجنة التربية الوطنية" و"لجنة الخارجية"، ومقررًا لـ "لجنة التنمية والسكان"، إضافة إلى عضويتي في لجان الصداقة البرلمانية اللبنانية – النيجيرية، الإيطالية، اليابانية، البولونية، الباكستانية، البريطانية.

مثّلت مجلس النواب اللبناني في "ملتقى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية " المنعقد في عمان – الأردن في كانون الثاني من عام 2001 للمرة الأولى، وفي القاهرة في آيار 2003 للمرة الثانية، وفي المغرب في كانون الأول 2003 للمرة الثالثة.

مثّلت مجلس النواب اللبناني في منتدى " المائدة المستديرة للشركاء المعنيين" المنعقد في المنامة – البحرين من 23 إلى 25 أيلول 2001، تلبية لدعوة منظمة الأمم المتحدة للبيئة والسكريتاريا الإقليمية المشتركة للإعداد لقمة الأرض الثانية التي عقدت في جوهانسبورغ في أيلول 2002.

مثلت البرلمان اللبناني في "الندوة البرلمانية الأهلية المشتركة" حول "الحكمية السليمة والتنمية المستدامة" التي عقدت بحضور وفود عربية في مجلس النواب اللبناني في 15 و16 تشرين الثاني 2001.

شاركت ضمن وفد برلماني لبناني في اجتماعات مشتركة مع الاتحاد البرلماني الأوروبي في بلجيكا خلال شهر تشرين الثاني 2001 وفي وفد آخر لبّيت دعوة من الحكومة الألمانية في شباط 2002 لاستفادة لبنان من القدرات والخبرات الألمانية في مشاريع حماية البيئة وطرق إدارة مياه الشرب وخلافه.

كذلك مثّلت مجلس النواب اللبناني في "المؤتمر البرلماني الدولي لتطبيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" الذي انعقد في اوتاوا – كندا بين 21 و23 تشرين الثاني 2002 بدعوة من الجمعية البرلمانية الكندية للسكان والتنمية في اوتاوا ومنظمة الامم المتحدة وشارك فيه حوالي 130 وزيرًا ونائبًا يمثلون حوالي ثمانين بلدًا. وقد كانت لي مداخلة في موضوع المياه. وقد صدر عن المؤتمر تقرير عُرف بـ"التزام أوتاوا". وكان أول إعلان برلماني يصدر عالميًا.

إعلان حمل توقيع جميع الدول المشاركة واعتُبر وثيقة دولية.

في تشرين الثاني 2003، كنت في عداد الوفد البرلماني الذي قام بزيارة بريطانيا لإجراء مباحثات مع أعضاء المجموعة الانكليزية للاتحاد البرلماني الدولي، تناولت "عملية السلام في الشرق الاوسط والمشاريع المطروحة لحل القضية الفلسطينية، وأنموذج التعايش والعيش المشترك في لبنان، وهل يصلح لكي يكون نموذجا للمنطقة والعالم. كما اطّلَعْنا على العديد من الوجوه التشريعية

والإدارية في التجربة البرلمانية البريطانية وأطْلَعنا المسؤولين البريطانيين على وجهة النظر اللبنانية حول عدد من القضايا والملفات لاسيما موضوع التوطين والحالة الإقليمية.

ترأس الوفد البرلماني اللبناني النائب ياسين جابر وقد رافقته إلى جانب النائبين محمد الصفدي، واحمد حبوس والامين العام للشؤون الخارجية في المجلس النيابي بلال شرارة.

تطرق البحث الى الوضع الاقتصادي في لبنان والعلاقات اللبنانية–البريطانية. وقدمنا عرضًا مفصلا عن مواقف لبنان تجاه الوضع في الشرق الاوسط، والوضع الداخلي اللبناني ودور المجلس النيابي. وعقدنا اجتماعًا مع وزير التجارة الخارجية في الكومنولث مايك اوبراين جرى خلاله عرض للوضع في العراق والشرق الأوسط.

كذلك في لندن، حضرنا جلسة مساءلة لرئيس الحكومة البريطانية في مجلس النواب البريطاني. ونقلنا مذكرتين من رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري الى رئيسي مجلس العموم واللوردات البريطانيين حول مخاطر مؤامرة التوطين. وشاركنا في حفل الاستقبال الذي أقامته السفارة اللبنانية في لندن بمناسبة عيد الاستقلال في حضور حشد من النواب البريطانيين والسفراء.

فور عودتي إلى لبنان، توجهت إلى بكركي وأطلعت البطريرك صفير على فحوى الزيارة التي كانت في الواقع زيارة عمل وكانت محاطة بكل المواضيع التي تربط البلدين، ووضع المنطقة، والوضع اللبناني الداخلي، من اقتصادي وسياسي، خصوصا موضوع توطين الفلسطينيين في لبنان. ونقلت الى صاحب الغبطة ردة فعل ايجابية لدى الجالية اللبنانية وفي الاوساط السياسية البريطانية من مجلسي العموم واللوردات، وبعض اعضاء الحكومة البريطانية الذين قابلتهم، والاثر الذي تركته زيارة غبطته ومواقفه المعلنة والمعروفة حول وضعنا الداخلي وقانون " محاسبة سوريا" ووضع العراق.

في كانون الأول 2003، إنتخبت من قبل الهيئة العامة للبرلمان اللبناني عضوًا رديفًا في لجنة التحقيق البرلمانية ضمن إطار المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء للنظر في قضية الوزير السابق شاهي برسوميان.

مثّلت مجلس النواب اللبناني أيضًا في ملتقى "البرلمانيين العرب للسكان والتنمية" الذي عقد في المغرب في كانون الأول 2003.

كما مثّلت المجلس في "مؤتمر الطاولة المستديرة الشاملة للذكرى العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية" الذي عقد في لندن بين 31 آب و2 أيلول 2004.

مثّلته في "المؤتمر البرلماني الدولي لتطبيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية "الذي انعقد في ستراسبورغ – فرنسا في تشرين الأول 2004 متابعة لمؤتمر أوتاوا – كندا المنعقد في العام 2002.

ومثّلته في "المؤتمر البرلماني العربي الخامس للسكان والتنمية" بعنوان "البرلمان العربي للشباب – قضايا ومشكلات الصحة الإنجابية".

وفي نيسان 2004، رعى رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري اللقاء البرلماني حول السكان والتنمية الذي نظمته لجنة السكان والتنمية البرلمانية، بالتعاون مع اللجنة الوطنية الدائمة للسكان في لبنان في قاعة المحاضرات في مجلس النواب، في اطار مواكبة المنتدى العربي للسكان ومناقشة التوصيات البرلمانية الصادرة عن اللقاءات العربية والدولية حول السكان والتنمية.

وكانت لي كلمة في جلسة العمل الأولى التي تلت جلسة الافتتاح، تحدثت فيها عن اللقاء الدولي الذي عقد في العاصمة الكندية اوتاوا العام 2002، والمقررات التي اتخذها. وقلت: "لا بد ان نطرح بعض التساؤلات عن اهمية المشاركة في مثل هذه اللقاءات، وهل يكون الجهد المبذول متفقا مع نتائج المشاركة. في الواقع ان هذا التساؤل مهم وضروري. أرى من وجهة نظر شخصية

ان المجلس النيابي يجب الا يغيب عن هذه الملتقيات الدولية خصوصًا ان لبنان عبر مؤسساته الدستورية والحكومية والأهلية وعلى مستوى القطاع الخاص، يولي جهدًا كبيرًا جدًا لقضايا السكان والتنمية بأبعادها وشموليتها، وهو متقدم عن سواه من الدول في الكثير من المجالات لا سيما في اطار الدراسات والبحوث وتحليلها ونشرها وفي اطار تحقيق المعدلات التي تطلع اليها برنامج العمل في العديد من المجالات، كما إن سماع صوت لبنان في هذه المنابر الدولية يكتسب بحد ذاته بعدًا خاصًا. إن الاكتفاء بالحضور والمشاركة على أهميتها لا يحققان الا جزء من الهدف الاساسي، وهو العمل على ترجمة الالتزامات والقرارات والتوصيات التي تصدر الى إجراءات ملموسة على الأرض، خصوصًا في كل ما لا يتعارض مع قيمنا وتقاليدنا وفي اطار الامكانات المالية المتاحة، واليوم وقد اعيد تشكيل اللجنة البرلمانية للسكان، والتي نأمل ان تحول الى لجنة دائمة من لجان المجلس النيابي، فان على هذه اللجنة بالتعاون مع اللجنة الدائمة الوطنية للسكان، ومع مؤسسات الأمم المتحدة وهيئات القطاعين الخاص والأهلي، وضع الآليات اللازمة لتطبيق القرارات الدولية التي تصدر، وهو ما سوف نضعه في سلم أولويات أنشطة اللجنة المستقبلية. وعملا بالقول الفرنسي المشهور بأن "التأخير خير من العدم" فها هي هذه الندوة تحقق بعض ما توافقنا عليه في "التزام اوتاوا" لجهة وضع النواب والرأي العام في أجواء ما صدر من التزامات، وعلى ان نعمل جميعًا– كل من موقعه– على وضعها موضع التطبيق.

*****.*****

في آب 2004، غادرت لبنان إلى إنكلترا، لتمثيل المجلس النيابي في اجتماعات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. وهي المرة الخامسة التي أمثل لبنان في مؤتمرات تتعلق بالتنمية والسكان وتنظيم الأسرة.

تزامن وجودي في لندن مع انعقاد جلسة المجلس النيابي لتعديل الدستور والتجديد للرئيس إميل لحود. وكنت قد أعلنت سابقًا رفضي موضوع التجديد.

وفي أيلول 2004، إجتمع وفد برلماني بريطاني يزور لبنان برئاسة النائب السيدة آن كلويد، بلجنة الصداقة البرلمانية اللبنانية – البريطانية برئاسة النائب ياسين جابر وحضوري مع زملائي النواب: سمير عازار، علي عسيران، جبران طوق، جان اوغاسابيان، غسان مخيبر.

عرض الوفد للوضع الاقتصادي والنشاط البرلماني البريطاني وسبل التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية وتعزيز العلاقات البرلمانية بينهما، كما شرح بعض جوانب العمل البرلماني والتشريعي والنظام الانتخابي في بلاده.

من جهتنا، طرحنا بعض الآراء حول التعاون البرلماني بين البلدين، وأثرنا عددا من القضايا، أبرزها قضية اللاجئين الفلسطينيين، وأكدنا "رفض التوطين بأي شكل من الأشكال، وأن كل اللبنانيين هم ضد التوطين".

******

5

من مداخلاتي في محاضر المجلس النيابي

وفي بعض المحطات السياسية

جلسة الثقة في 2000/11/2.

دولة رئيس مجلس النواب

دولة رئيس مجلس الوزراء

أصحاب المعالي

أيها الزملاء

ندخل اليوم، مع تشكيل الحكومة الجديدة، في مرحلة دقيقة سيكون لها التأثير الحتمي على الوطن والمواطن، نظرًا للإستحقاقات الدولية والإقليمية والمحلية الداهمة، دون إغفال الأزمة الإقتصادية والمعيشية الخانقة التي ندور حاليًا في دوامتها.

إننا وبعد القراءة المعمّقة للبيان الوزاري، ومحاولة الدخول بين السطور، رأينا ما يشيع شيئًا من الراحة في النفوس لشموليته في طرح كافة المواضيع المهمة والأقل أهمية، إضافة إلى عدم إغفال المشاكل الموجودة، والإعتراف بما ترتّبه علينا من انعكاسات سلبية، والتطرّق في بعض المجالات إلى اقتراح الحلول المناسبة. إن ما ينطوي عليه البيان لا يمكن تصنيفه إلا في خانة التخطيط الواعي للحالة القائمة، والنوايا التنفيذية المدعومة بالقرائن العلمية، وقد لاحظنا أنه لا يحمل وعودًا وردية تستحيل إلى كوابيس في نهاية المطاف إذا ما اصطدمت بمعوقات التنفيذ. لكن ما نخشاه، ودائمًا من خلال الطروحات الكثيرة والفضفاضة، هو أن لا تجد الحكومة متسعًا من الوقت لتنفيذ

برنامجها. ونطالبها منذ الآن بجدولة آلية التنفيذ، فلا تلامس في المستقبل كل المشاكل دون أن تصل إلى الحل في أية واحدة.

إن إحلال الوفاق الوطني هو أهم ما نطمح إليه، وقد أتيتم على ذكره في جزء يسير من بيانكم، لذلك وانطلاقًا من هذا المبدأ، نطلب تعزيز الثقة بين اللبنانيين، ورفع الحواجز المصطنعة، وعدم العودة إليها عند كل مطب يعترضنا في حياتنا السياسية.

علينا أن نعمل جميعًا على تحصين مجتمعنا سياسيًا، وعلى بناء النسيج الإجتماعي اللبناني على أساس التفاعل الإيجابي بين كل الشرائح وعلى أساس اعتراف الكل بالكل.

ونسأل الحكومة ما هي الآلية المقترحة لتطبيق الطروحات المدرجة في خانة الوفاق الوطني؟

ونعود هنا للمطالبة بتطبيق كل بنود اتفاق الطائف، فلا يخضع للمزاجية أو المناورة والتمييع.

كما أننا لا نجد مانعًا في فصل النيابة عن الوزارة، فيتسنى للمجلس النيابي أن يقوم بواجبه التشريعي، فضلاً عن المراقبة والمحاسبة بدقة وتجرّد، ودون الدخول في متاهات المحسوبيات والحصص والتحالفات.

أما قانون الإنتخاب، فلا يجوز أن يبقى على ما هو عليه، إنما من الواجب أن نتعاون على وضع قانون حديث ومتطور يؤمن العدالة والمساواة بين كل الهيئات الناخبة، ويؤمن اشتراك الشباب في الحياة السياسية. قانون لا يفصّل قبل كل استحقاق على مقاسات مختلفة باختلاف المستفيدين، كما نشدد على ضرورة وضع دراسة موضوعية للوصول إلى تحديد سقف النفقات الإنتخابية بما يتناسب مع طموحات الجميع، وبما يساعد في تأمين التمثيل الأوسع لكل شرائح المجتمع اللبناني. علينا أيضًا أن نعيد النظر في طريقة توزيع الإعتمادات المخصصة للنواب وتوقيت هذا التوزيع فلا تنفق في اللحظات الأخيرة التي تسبق الإستحقاقات النيابية، وتستعمل على غير وجه حق، كنفقات انتخابية، بينما هي حق للمواطن وعلينا أن نحترم هذا الحق ونعدُل في توزيعه والإستفادة منه.

أيها السادة،

لا تغفل عن أحد أهمية الإقتصاد، وضرورة إنمائه في هذه المرحلة، وإننا نرى تحقيق هذا النمو مرهون بتحقيق الوفاق السياسي، وهذا لا نعني به وفاقًا بين السياسيين، إنما بين الشعب والدولة، وإن هذا التفاعل الإيجابي بين القاعدة والرأس هو بنظرنا من أهم ركائز بناء اقتصاد سليم ومعافى.

وهنا لا بد لي ومن موقعي ومطالبتي الدائمة بالمساواة أن أتطرّق إلى الإنماء المتوازن بين جميع المناطق، وقد شهدنا في قضاء جبيل حرمانًا مستشريًا، أتى على ذكره الرئيسين بري والحريري مشكورين، ونرى اليوم بوجود وزير جبيلي في الحكومة، وقد غابت عنها المنطقة لفترة طويلة، أملاً لبلاد جبيل، وخطوة في اتجاه رفع الحرمان، يجب أن تُستكمل وتُعزز بالمشاريع والتحسينات والتأهيل.

لقد تحدث البيان الوزاري عن تحريك الإستثمارات واستقطاب الرساميل الأجنبية وهنا لا بد من الملاحظة أن ذلك يتطلب توفر شروط عدة، أهمها:

الإطمئنان الأمني، الإطمئنان السياسي، البنية التحتية المكتملة، النظام الضريبي المعتدل، الإدارة النظيفة والناشطة وأخيرًا القضاء المستقل والمتخصص.

على الحكومة أيضًا، أن تولي الشباب اهتمامًا خاصًا، فتحد من وقوفهم على أبواب السفارات طلبًا للهجرة، فيفقد لبنان أدمغته وكفاءاته وإرادة الوثوب والحياة... على الحكومة أن تعزز ثقة الشباب بالمستقبل، فلا يراه قاتمًا وغامضًا، فيفضل عدم المغامرة، وتسيطر على أفكاره وتصرفاته إرادة التخلي عن الأرض والقيم.

حتى الرياضة في هذا البلد أصبحت عرضة للإحتكار وصارت الهواية الرياضية مشردة، والرياضة تجارة غير شرعية تهتم بجزء بسيط من رياضيي الوطن وغيره، وتهمل كل ما تبقى من الهواة ومن أصحاب الإرادات الطيبة.

وهنا نرى أيضًا في البيان الوزاري مرورًا عابرًا على دور الجمعيات الأهلية، وقد برهنت على مقدرتها في هذا المضمار خلال الحرب، حيث ساهمت في لملمة جراح الوطن، واتخذت حجمًا كبيرًا فوصلت ما أمكنها وصله من فصائل المجتمع وتشعباته.

أما السياحة، فيمكن أن تكون من أهم موارد الإقتصاد في لبنان، إذا سعينا إلى تعزيز هذا القطاع من خلال ترغيب السائح، فنحن نملك المواقع الفريدة والشواهد التاريخية وسحر الطبيعة لكننا نقابل ذلك ببنى تحتية هشة وبغلاء فاحش في المطاعم والفنادق والمتاجر، وهنا يكمن الداء وهذا ما يجب معالجته، للوصول إلى قطاع سياحي مثالي ومرتاد من كافة المجموعات السياحية. إن ما ينطبق على لبنان في هذا الإطار ينطبق طبعًا على منطقة جبيل الغنية بالآثار والتراث، ساحلاً ووسطًا وجبلاً، ونحن نطالب من خلال ما أوردناه سابقًا بتثمير هذا القطاع لصالح منطقتنا وأبنائها.

هذا ما استطعنا ملاحظته وأردنا التطرق إليه إنما لا بد من ذكر بعض ما تقتضيه الظروف الإقليمية، قبل إنهاء المداخلة، من تضامن عربي دعمًا للقضية الفلسطينية، وسعيًا وراء حلها، وطبعًا ليس على حساب لبنان وشعبه وجيشه والمقاومة الوطنية فيه، فنحن نرفض التوطين ونشارك الحكومة في هذا المبدأ ونسعى إلى دعمها في هذا المجال.

إننا ايضًا نريد أوثق العلاقات مع سوريا لنواجه معًا تحديات السلام القادم إلى المنطقة والعولمة، فننمو معًا ونتكامل معًا. وهنا نسأل لماذا الخوف؟ ولماذا حساسية التعاطي بموضوع العلاقة مع سوريا؟

لماذا لا نحاول أن نفهم أراء الجميع؟ وأن نعتبر كل ما يطرح في هذا المجال مدخلاً للحوار والمشورة!... فلم يعد جائزًا إختراع المحرمات في الحوار السوري اللبناني لتعطيله.

إننا على يقين بأن كلا من الشعبين ومن المسؤولين في البلدين يعملون لبلورة علاقة نموذجية بين بلدين جارين، ونحن نطالب هنا بوضوح العلاقة، وبالشفافية في إفهام المواطنين المعاني الصحيحة للإتفاقات المعقودة، وتسليط النور على مصلحة اللبنانيين والسوريين فيها.

إنني في النهاية أرى ضرورة إعطاء الفرصة للحكومة، لتعمل على تحصين الوطن وقيادته نحو الأفضل، ونحن بدورنا سنراقب مجريات تنفيذ ما جاء في البيان الوزاري، ونحاسب على آلية تنفيذه، من هنا نمنح اليوم ثقتنا للحكومة متمنين لها وللبيان، الخير والرفعة والتقدم.

مداخلتي في جلسات الموازنة لعام 2001 – الأربعاء 30 آيار 2001

إلى أين نحن ذاهبون، وهل صحيح أننا نطرق بإلحاح أبواب الإنهيار؟ نبقى أم نرحل؟ نشتري أم نتريث؟ نهرب من عملتنا الوطنية إلى غيرها؟ هل نقفل مؤسساتنا ونضع حدًا للخسائر أم نعطي أنفسنا فرصة أخرى؟

إنها عينة منتقاة، برجفة الخائف على صورة وطنه، مما يواجهنا به ناسنا، على مدار الساعة.

إنها الأسئلة الواضحة التي تختزل بلغة مبسطة، الوقائع الإقتصادية والمعيشية في وطننا.

أسئلة تبحث عن لقمة عيش كريمة وقسط للمدرسة وقيلولة لشيخوخة هانئة، وبدل لفواتير الكهرباء والهاتف والماء والمسكن والصيدلية والمستشفى.

نبحث في الموازنة العامة لسنة مالية ودعنا نصفها، وترانا نتجادل بالأرقام وصحتها والنظريات وملاءمتها والخطط وضرورتها والطموحات وواقعيتها والوعود بصدقها، حتى نصل إلى إعادة الجدل حول جنس الملائكة.

نتجادل في كل ذلك فيما المطلوب واحد: أيتها الحكومة هل تندرج الموازنة المقترحة وفذلكتها المفزلكة، في إطار تصور سليم يهدف إلى إزالة الضباب الأسود المتراكم أمام العيون لنتمكن من رؤية غد واعد وهانئ؟

نحن لا نطلب المعجزات ولا تفجر الينابيع في الصحاري، إننا نريد ببساطة غدًا واعدًا وهانئًا لوطننا وشعبنا.

وليتحقق ذلك، ثمة طريق واحدة تختصرها عبارة سريعة تقول: إن حركة الإستثمار هي المحرك الأساسي للنشاط الإقتصادي العام.

من هنا يبدأ النقاش الجاد والبحث السليم والقياس المعبّر.

إن حركة الإستثمار المرجوة لا تستدعي البحث في الأمور القانونية، على أهميتها فحسب، بل تستلزم الإطالة بعمق على صحة الأجواء السياسية وسلامة العمل القضائي وحسن الأداء الإداري وتعزيز المجتمع الأهلي وتعزيز الحريات العامة وإشاعة جو من الثقة بالمؤسسات على مختلف تسمياتها ووظائفها.

في المسألة السياسية، هناك اضطراب على مختلف المستويات:

أولاً: إن العلاقة بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، تبدو للناس في الداخل والخارج، وكأنها تسير على حافة الهاوية، الأمر الذي ينذر دائمًا بتغيير الرياح الحاكمة أو على الأقل بتجميد المشاريع الطموحة والناجحة.

ثانيًا: إن العلاقة بين الأطراف المتآلفة ضمن السلطة التنفيذية، تمر دائمًا باضطرابات تضع على المحك مسألة التضامن الوزاري والإطلالة على المجتمع كفريق عمل قادر على قيادة السفينة المثقوبة.

ثالثًا: إن العلاقة بين السلطة والمعارضة تتسم بالقطيعة التي تسمم الأجواء الداخلية وتنذر بأفدح الأخطار.

أما المطلوب فتعاون على أسس الصلاحيات الدستورية ونقاش معمّق داخل مؤسسة مجلس الوزراء، وحوار جاد حول المسائل الكبرى المطروحة في البلاد، يكون بديلاً عن التراشق بالإتهامات والتصعيد بالمواقف... حوار يقوم على أن تهتم السلطة بتوضيح الحقائق التي تملكها لبلورة قرارها والوقوف بإيجابية على الملاحظات التي تساق ضدها.

أما في المسألة القضائية التي تعتبر مدخلاً أساسيًا، بعد الإستقرار السياسي الديمقراطي، فلن نستفيض في توصيف الحالة حرصًا منا على سمعة بلادنا، ولكننا نلفت إلى مدى خطورة البطء بالتقاضي وانعدام فاعلية المحاكم، وهذا لا يشجع المستثمر الذي يبحث عن السرعة في بت القضايا وفقًا لتشريعات حديثة وقضاء متخصص.

إن استبدال التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية بتدخل السياسة في القضاء يسيء لمبدأ استقلاليته، والمطلوب علاجات غير كلاسيكية واستعداد لتذليل المشاكل الموجودة وعدم الإكتفاء بترداد الأجوبة المعهودة.

وفي الإصلاح الإداري وحال الإدارة العامة في غنى عن التوصيف، تحتاج إلى تعديل جذري في بنية الإدارة واقتباس الملامح الإيجابية الملائمة المعمول بها في القطاع الخاص واعتبار المواطن أكثر من زبون يطلب خدمة، إذ إنه في الحقيقة هو رب العمل لأنه يدفع بالضرائب أجور الموظفين، من هنا ضرورة إعادة النظر في هيكلية الهيئات الرقابية بحيث تتماشى مع التطور نحو اللامركزية الإدارية مما يعني خلق جهاز رقابة في كل إدارة، لتقييم أداء الموظفين، بحيث يتساوى من لا ينتج بمن يخطئ، فيؤنب ويحذر ويطرد من العمل... فمن قال إن الوظيفة العامة هي مستودع لبضاعة يمكن أن تكسد؟

إن تحقيق الإصلاح في الميادين المشار إليها من شأنه تعزيز ثقة اللبنانيين بمؤسساتهم المدنية والعسكرية والأمنية.

ما يحدث من تلميحات هنا وهناك، اليوم والبارحة وربما غدًا عن تجاوزات غير مقبولة لجهاز أمني أو أكثر، يطرح مشكلة كبرى... فالمسؤولون عندنا يشكون هذه الأجهزة أو بعضها للرأي العام، وكأن المواطنين هم أصحاب القرار التنفيذي في هذا البلد؟

فإذا حدث تجاوز فعلى السلطة أن تفرض تطبيق القانون، أما إذا كانت غير قادرة على ذلك، فحينها لا تكون المشكلة في من يرتكب التجاذب، بل في من يعجز عن ممارسة صلاحياته.

وحين تمارس السلطة صلاحياتها لن يخشى أحد على الحريات العامة أو الشخصية، لأنها تصبح بعهدة الدستور الذي يرعاها ويعتبرها جزءًا لا يتجزأ منه.

دولة الرئيس،

أنا من بلاد جبيل التي تطالب بحقوق الجميع وحقوقها أيضًا، فالحرمان المزمن عندنا لم يعد يطاق. والناظر من جبيل إلى بيروت حيث مراكز القرار يسمع عن دين عام هائل ومشاريع كبرى هنا وهناك واتجاهات إلى الإستمرار في الإنفاق، ثم يعود إلى واقعه فيكتشف أن الحكومة مستمرة في أسلوب سابقاتها في التعاطي مع بلاد جبيل.

نحن لا نطلب المستحيل، إننا نطلب طرقات آمنة تصل الجرد بالساحل. ولا تتحول إلى مصيدة لشبابنا... فيسقطون ضحايا الإهمال في أودية الموت.

نطلب لبلاد جبيل استثمارات في البنى التحتية، كما نطلب مستشفى حكومي ومدرسة رسمية وشبكات لمياه الشرب والري، تروي الناس والأرض لينبت الزرع وتزدهر الحياة. ولأنني يا دولة الرئيس لا أرى في هذه الموازنة ما يرضي بلاد جبيل أو ما يرضي ضميري تجاه الشعب اللبناني فإنني أعلن معارضتي لها.

وشكرًا.

مداخلتي في جلسات مناقشة موازنة 2002

الثلاثاء 2002/1/29

دولة الرئيس الزملاء الكرام،

ينعقد مجلسنا النيابي لمناقشة مشروع الموازنة، وذلك في مرحلة دقيقة يمر بها لبنان على الصعيد الأمني والإقتصادي والسياسي.

الدور الدستوري والطبيعي لمجلسنا يكمن في المراقبة والتشريع وكذلك في المحافظة على الوجه الديمقراطي والحر لنظامنا السياسي من خلال تنوع الآراء وتمايزها في إطار المصلحة الوطنية العليا.

دولة الرئيس،

نناقش اليوم مشروع موازنة تعرضها علينا الحكومة الكريمة وهو مشروع يعكس تصور السياسة التي تنوي الحكومة اتباعها في شؤون الوطن والدولة والمجتمع.

فانطلاقًا من هذا الأمر أود أن أتطرق إلى نواح محددة لها الطابع الإقتصادي والإجتماعي والإنمائي والدستوري والإداري والسياسي.

إن الواجب الوطني يفرض علينا عند كل جلسة مناقشة تبيان الناحية الإيجابية في عمل الحكومة.

ولكن أيضًا تبيان التحفظ والإعتراض على أي موضوع نرى أن الضرورة تقضي إما في الرجوع عنه أو تعديله خدمة للمصلحة العامة.

هنا لا بد من التنويه بالإنجاز الإقتصادي المميز الذي حققته الحكومة من خلال التوقيع على عقد الشراكة الأوروبية وهو عمل مفيد للبنان ولدوره الإقتصادي. أما بالنسبة لقانون الضريبة على

القيمة المضافة وما رافقه من آراء متباينة حوله فإن لي ملاحظات حوله وخاصة لجهة الآلية التطبيقية والتنفيذية إضافة إلى التسرع في بدء التنفيذ دون إعطاء مهلة معقولة لذلك.

كما وإنني أقترح، ومساهمة في إرساء الإستقرار الإقتصادي ومنعًا لانهيار المؤسسات الإقتصادية وإفلاسها، إعادة العمل بقانون تقسيط ديون التجار الذي كان معمولاً به السنة 1977 لأنه بذلك نعطي التاجر اللبناني فرصة التقاط أنفاسه ومعاودة ممارسة نشاطه في التجارة عوض إفلاسه. لأنه بذلك نكون نساهم في إشاعة جو إفلاس يؤثر سلبًا على الإقتصاد الوطني وعلى مجيء استثمار إلى لبنان.

إضافة إلى هذا الأمر فإن الحرمان وإن طال منطقة محددة من لبنان إلا أنه يطال الآن معظم المناطق اللبنانية من هنا ضرورة إعطاء الناحية الإنمائية والإجتماعية كل الإهتمام بحيث نؤمن للمواطن حقه في المياه والكهرباء والطرقات إضافة إلى تأمين السدود في كافة المناطق لأن لبنان الغني بطاقاته المائية يعاني اليوم من هدر هذه الثروة الطبيعية وهي نعمة أعطانا إياها الله.

لذلك فإن المصلحة الوطنية تقضي بإنشاء صندوق خاص للتضامن الإجتماعي على غرار ما هو حاصل في تونس تكون موارده مؤمنة من تخصيص ضريبة محددة أو رسم محدد ويصار إلى صرف موارده بشكل متوازن بين كافة المناطق اللبنانية دون استثناء تأمينًا للعدالة الإجتماعية وللإستقرار الحياتي لدى كل مواطن لأن مشروع الموازنة لم يعط موضوع التقديمات الإجتماعية اهتمامًا أساسيًا لأن الهم لدى الحكومة هو في تأمين موارد لخدمة الدين العام ويا للأسف!

هذا من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والحياتية. أما من الناحية الوطنية والسياسية فأرجو أن يتسع صدر الجميع لما سوف أقوله لأنه كلام نابع من مصلحة لبنان فقط.

دولة الرئيس،

زملائي الكرام،

إن اتفاق الطائف كان بوابة عبور نحو السلام ولكنه ويا للأسف لم يحقق حتى الآن هدفه المنشود وهو تحقيق الوفاق الوطني والذي كان عنوانًا لوثيقة الطائف. فالوفاق الوطني لم يتحقق بالشكل المطلوب لأن قسمًا كبيرًا من مجتمعنا يعتبر ما لم يتم تحقيقه أو ما تم تحقيقه بصورة ناقصة أو خاطئة خلال السنوات الماضية ساهم في إيجاد خلل وطني على المستويات الدستورية والإدارية والسياسية.

لقد نشأ لبنان ليكون وطنًا مميزًا بنظامه ووجهه ودوره في هذا الشرق.

لقد نشأ لبنان على قاعدة التوازن والتوافق والحوار وبالتالي أي خلل في هذه القواعد سوف يؤثر سلبًا على الوطن وعلى استقراره الداخلي.

من هنا فإن الحوار الداخلي لا يجب أن يتحول إلى محاور، إضافة إلى أن الوفاق الوطني لا يجب ولا يمكن أن يعني توافقًا على أخطاء باسم الوفاق. فلغة الغرائز المذهبية أصبحت وسيلة للزعامة السياسية ولغة الإعتدال والحوار أصبحت ويا للأسف متهمة بالوطنية الناقصة. وعليه فإن إيجاد لغة وطنية واحدة تساهم في إرساء قواعد الوفاق والإستقرار هي اللغة المطلوبة خدمة للمصلحة الوطنية العليا.

من هنا فإن أية محاولة أو مساهمة في إزكاء روح التعصب الأعمى أو التزلّف هي مساهمة في تغيير وجه لبنان وفي تشويه نظامه البرلماني الحر والتوافقي.

فعلى المستوى الدستوري فإن المصلحة الوطنية تقضي ومن موقع التوافق بتطوير واقع الدستور بحيث يتأمن التوازن سواء على صعيد الممارسة ضمن السلطة التنفيذية أو بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

أما على المستوى الإداري فإن التوازن الأفقي في مراكز الفئة الأولى لا يعكس وحده فكرة التوافق والوجه الوطني للإدارة على مستوى التوازن العمودي المطلوب فيها والمفقود حاليًا. إضافة إلى أن

الإدارة اللبنانية يجب أن تعكس وجه الوطن والدولة والكفاءة والتجرد وليس وجه المصالح والمحاصصة.

من هنا أقول وبكل محبة وصراحة بأن مواقع رئيسة وأساسية في مؤسسات الدولة بدأ يغلب عليها الطابع المذهبي ومن لون واحد عوض أن تكون موقعًا وطنيًا ومتنوعًا في الإنتماء الطائفي وهو أمر بدأ يثير تساؤلات مثيرة حول مستقبل المؤسسات ودورها كما وأنني أود أن أقول وبكل صراحة إن التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لا يعني ولا يمكن أن يعني تدخلاً من أي منهما في شؤون السلطة الأخرى سواء كان ذلك على الصعيد الدستوري أو الإداري لأن موقع السلطة التنفيذية أو التشريعية ليس ملكًا لطائفة معينة أو مذهب معين أو شخص معين، وإنما هو لجميع اللبنانيين دون استثناء. بالإضافة إلى ما تقدم فإن الضرورة تقضي أيضًا بإقرار اللامركزية الإدارية وهو أمر تم الإتفاق عليه في وثيقة الوفاق الوطني وهو لا يزال دون تطبيق.

أما بالنسبة لموضوع التجنيس فإن هذا الموضوع لا يزال يؤثر سلبًا على الواقع الوطني وإن الواجب يقضي بإسراع مجلس شورى الدولى في البت في الدعاوى المقدمة أمامه بهذا الخصوص بحيث يصار إلى منح الجنسية لمن استحقها ونزعها ممن حازها بصورة غير قانونية.

أما على الصعيد الإعلامي، ومع إحترامي الكامل للحرية التي تمارس من قبل وسائل الإعلام بهذا الصدد، فنرى بأن كل وسيلة إعلامية أصبحت موقع تعبير عن رأي سياسي محدد أو مذهب معين إلا الدولة اللبنانية التي لا تزال تملك وسيلة إعلامية متواضعة دون أن أتكلم على ضرورة أن تكون للدولة قدرة كافية على أن تكون لها محطة إذاعية وتلفزيونية قادرة أن تعكس سياسة الدولة وأفكارها وأن تنافس من حيث القدرة التقنية كافة الوسائل الإعلامية الداخلية والإقليمية.

أما على المستوى الإقليمي وبمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربية في لبنان والذي يأتي بعد مرور ست وأربعين سنة على انعقاد هذا المؤتمر في لبنان في العام 1956، غداة أزمة السويس، فإنني أتمنى أن يكون توجه الحكومة اللبنانية في هذا المؤتمر قائمًا على المبادئ التالية:

خدمة لمصالح لبنان وللمصلحة العربية المشتركة:

أولاً: المطالبة بالعودة إلى مقررات مؤتمر مدريد والتشديد على ضرورة احترام القرارات الدولية وتطبيقها وهي القرار 425 و242 و338 وخاصة القرار الرقم 194 والمتعلق بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم.

ثانيًا: المطالبة بإقامة السلام الدائم والعادل والشامل وإقامة الدولية الفلسطينية في إطار تحريك المسارات السلمية مع بعضها البعض ورفض السير بأية تسوية منفردة سواء كانت فلسطينية أو سورية أو لبنانية لان المصلحة اللبنانية والعربية المشتركة توجب السير بهم مجتمعين.

ثالثًا: رفض التوطين الفلسطيني في لبنان ودعم لبنان في مقاومته المشروعة لإزالة الإحتلال الإسرائيلي من مزارع شبعا ودعم مطالبه في استعادة الأسرى المسجونين في السجون الإسرائيلية.

رابعًا: الطلب من الدول العربية التي قررت مشكورة في السنة 1989، دعم لبنان ماليًا الطلب منها تنفيذ تعهداتها تأمينًا لقدرة لبنان على الصمود الإقتصادي في هذه المرحلة المصيرية من تاريخه.

دولة الرئيس،

زملائي الكرام،

السنة 1939، وغداة الغزو النازي لمنطقة السوديت في تشيكوسلوفاكيا إنعقد مؤتمر ميونيخ بين هتلر وموسوليني وديلاديه وتشمبرلين وتم الإتفاق على عدم إكمال العدوان النازي للمناطق التشيكوسلوفاكية وصولاً إلى إقامة السلم الأوروبي.

بعد العودة إلى بريطانيا وعوض استقرار السلام نشبت الحرب العالمية الثانية واستقالت الحكومة التي كان يرأسها تشمبرلين ووقف يومها تشرشل أمام مجلس العموم البريطاني قائلاً: سنة 1939 يوم خيرنا بين الحرب والإهانة إخترنا الإهانة لنحصل من بعدها على الحرب. واليوم وأمام

الغطرسة الإسرائيلية والتي وإن استطاعت تدمير الحجر فإنها سوف تهاجم بمقاومتنا الوطنية والعربية لأننا لا نقبل الإهانة والإحتلال.

وإذا كان هناك من سلام في المنطقة فليكن سلام الحق والكرامة لا سلام الإستسلام والهزيمة.

في تعليق على الموازنة، إنتقدت في 2003/9/30، مشروع الموازنة العامة وخلوها من أي إشارة لمنطقة جبيل المتوارثة الحرمان. فرأيت فيها موازنة إنعدام الوزن والتوازن، وتوجهت إلى المسؤولين وخصوصًا وزير الأشغال العامة والنقل نجيب ميقاتي، بالتذكير بما قام به نواب جبيل خلال جولة معه في 2001/4/7 على المنطقة ساحلاً ووسطًا وجردًا للاطلاع على تفاصيل حاجات المنطقة ومشاكلها.

وتساءلت ماذا صُرف لمنطقة جبيل حتى اليوم من مشاريع، هي من حق الناس الذين يدفعون الضرائب والرسوم.

وذكرت بمشكلة الطرقات. فطريق عمشيت ميفوق تنورين التي لحظها قرض من البنك الدولي لم تصرف حتى الآن حصتها رغم مراجعاتي في ذلك منذ أكثر من ثلاث سنوات.

حتى أن المشروع قد طار لأن الدولة لم تدفع حصتها الأربعين في المئة.

أما طريق عنايا – شختيا – إهمج، حيث تكثر عليها حوادث السير فقد انحدرت هذه الطريق وتشققت. فجددت المطالبة بمعالجة هذه المخاطر التي تتسبب بها البنى التحتية المتآكلة.

وأشرت أيضًا إلى طريق ميروبا – أمهز – لاسا – الغابات حيث الحفريات.

وذكرت بالتعويضات للمزارعين بسبب العواصف التي تتأخر الهيئة العليا للإغاثة بدفعها. وطالبت وزير الزراعة بتصريف الإنتاج الزراعي لمزارعي التفاح وغيرهم.

من كلمتي في جلسة الثقة في المجلس النيابي في 29-30 نيسان 2003:

إن الحكومة بشكلها وظروفها قد تزعزع ثقتي بالبلاد وإيماني بدور المؤسسات. لذلك لن أمنحها ثقتي.

إن الشعب اللبناني عانى إهمالاً وحرمانًا وجورًا، وأثقلت الضرائب أحماله، فرزح تحتها وهو يتلمس رحمة تمكنه من أبسط متطلبات الحياة اليومية العادية دون جدوى.

وهذه الحكومة التي أتت على مقدسات البلاد الدستورية، لن تستعمل ثقتنا لتبرهن من خلالها أننا كنواب أمة لسنا إلا لتنفيذ المآرب ولتسيير الأمور أو كمجرد زخرفة في تركيبة الوطن السياسية.

لن نسمح بعد اليوم بأن نرى وزراءنا وقد اصطفوا في جبهتين متقابلتين يتراشقون التهم ويتقاذفون العبارات المخجلة، وبساط البلاد ينزلق من تحت أقدامهم.

ونسأل كيف يمكن لحكومة تشبه سابقتها إلى حد بعيد مع تعديلات طفيفة أن تنجز ما لم تستطع تلك إنجازه؟

وهل أسأل باسم جبيل وكسروان الفتوح أم أسأل باسم لبنان:

أين الإنجازات وكيف تبخرت الآمال المعقودة؟

أين الطرقات التي تربط أوصالا لوطن وقد بيّضتها الثلوج هذا العام؟

نحن في جبيل وكسروان – الفتوح، أخطر ما وصلنا إليه أننا اعتدنا الحرمان، فجرى في عروقنا ومللنا من المطالبة بإزالته ولو من ضمن خطة الإنماء المتوازن وأي توازن.

إن واجبي تجاه من أمثل يملي علي بعض التذكير ببعض الأولويات:

أين ضمان المزارعين وصيادي الأسماك وكيف تحدد الإستثناءات؟

وهل يحق لهذه الفئة بأن تعيش بأمان وكرامة؟

ما هذا الإستلشاء المتفشي في قطاع الطرقات؟ وكيف لم تتم الإستفادة بعد من قرض البنك الدولي في طريق عمشيت – ترتج – تنورين؟ وأين طرقات الجرد الشمالي والجرد الجنوبي؟

أين أصبحت شبكة المياه من ري وشفة في منطقة جبيل وكم نتمنى ألا نمل التذكير كما مللنا المطالبة والتعداد.

في جلسة الثلاثاء 24 كانون الثاني 2004، كانت لي مداخلة وجّهت خلالها تحية تقدير للمقاومة اللبنانية وللشعب اللبناني لمناسبة عملية تبادل الأسرى. مع أنني كنت أتمنى أن يكون للدولة اللبنانية دور في هذا الموضوع.

وفي سياق كلمتي أشرت إلى أننا لسنا بحاجة لدول توظف أموالها في لبنان إذا استطعنا إعادة الثقة للمغترب اللبناني ببلده الأم، عوضًا أن نزرع لديه الخوف على أمواله في المصارف.

وأكدت أنني أؤيد العمليات التي تشمل التبادل وحرية الصرف وتنقل الرساميل ضمن أطر قانون مكافحة تبييض الأموال.

في السياق عينه، وفي كلمة لي في 25 آيار 2004 لمناسبة عيد التحرير والمقاومة بدعوة من الجمعية الخيرية الإسلامية في كفرسالة في عمشيت، إعتبرت أن هكذا عيدًا يتخطى الطوائف والمذاهب ليدخل في عداد الأعياد الوطنية القليلة. وأن مشوار المقاومة كان طويلاً وشاقًا ولائحة الشهداء طويلة وطويلة جدًا، وضمّت اليافع والشيخ والشاب. وكان الهدف واحدًا ألا وهو طرد العدو المحتل من كل لبنان.

إن إسرائيل التي استباحت بيروت أم الشرائع العام 1982 وعاثت فسادًا وخرابًا، وجدت نفسها خاسرة ومهزومة أمام الضربات المستمرة والنوعية للمقاومة البطلة. فكان سقوطها عظيمًا واندحارها مدويًا.

هذه الحقبة التي شهدت تلاحمًا فريدًا بين الجيش اللبناني والشعب والمقاومة البطلة، تشكل فصلاً مضيئًا في تاريخ لبنان، ستمتد لأجيال وأجيال تمدّنا بالفخر والإعتزاز لنصبح لبنان التحرير والمقاومة.

نتمنى أن يستكمل التحرير بالأسرى الباقين في السجون الإسرائيلية.

نعم نحن اليوم كلنا مقاومة.

مقاومون ضد الشحن الطائفي.

مقاومون ضد الفساد والهدر.

مقاومون ضد التسيب والمحاصصة.

مقاومون ضد دولة المزارع.

مقاومون لتحرير مزارع شبعا.

وللتاريخ نقول نحن وإياكم ومن معكم كنا اول المقاومين يوم عملنا وما زلنا للمحافظة على قضاء جبيل كنموذج حي للتعايش والتواصل. وسنبقى جميعًا لمقاومة كل محاولات الشرذمة والتفرقة وافتعال النعرات الرخيصة.

إن المقاومة هي فعل إيمان يومي يتجدد ليشمل الوطن ومقوماته والبلدة والحي والجار. وكل عثرة تقضي على وهج المقاومة، تحت أي إسم، إندرجت. من هنا ينبغي التشديد على المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتق الجميع كل في موقعه لإبقاء إنجاز التحرير في نقائه وروحيته السامية.

في 2004/5/28، أدليت بالتصريح التالي:

"من فرحة الإحتفال بعيد المقاومة والتحرير إلى الخميس الأسود، مسافة قصيرة أعادت البلد إلى أجواء مشحونة ومرفوضة ومستغربة. فالتظاهر والإحتجاج ضد الغلاء والبطالة وارتفاع أسعار المحروقات، هو أمر مشروع كفله الدستور.

ولكن أن تتحول الأمور إلى صدامات وقتلى واعتداءات على أملاك عامة وخاصة، وقطع طرقات إلى غيره من بقايا ذكريات الحرب اللبنانية المشؤومة، هنا تكبر علامات الإستفهام. فالخلل

السياسي حاصل منذ فترة طويلة حيث المسؤولية ضائعة في حكومة تجتمع في الوقت المستقطع وتأتي المعالجات مؤقتة وارتجالية، لا تفي بالغرض ولا تؤسس لحلول ثابتة.

من مداخلتي في المجلس النيابي، في 4 تشرين الثاني 2004:

"... لن اتناول في مداخلتي البيان الوزاري بتفاصيله وطروحاته، وهو بيان قياسًا للوقت العملي المفروض دستوريًا للحكومة، طموح يدعي امكانية "حصر العاصفة في فنجان".

"... لكن اصدق ما في البيان، اعتراف الحكومة المسبق بعدم القدرة على اجتراح المعجزات، اما الاختلاف بيننا وبين هذه الحكومة فهو في تعليل الاسباب، حيث وضعت الحكومة اخفاقها المتوقع في خانة ضيق الوقت والزمان. اما نحن فنضعه اولا وآخرا في زاوية النقص التمثيلي على تنوعه والمعايير المعتمدة للتشكيلة، فقد تغيبت وغيبت عن هذه التركيبة عدة قوى سياسية فاعلة وحاضرة، ونحن اليوم بأمس الحاجة الى الجميع من اجل النهوض بالبلد. حكومة تأتي مباشرة بعد معالجة الدستور جعلته مطاطا يأخذ اشكالا عدة تختلف على اختلاف العابثين به، يبشرنا صانعوها بأنها"افضل الممكن" ونحن نرد بأن "الافضل ممكن".

"ان اول اسس الانقاذ الرئيسية التي تحدث عنها البيان الوزاري هو قانون الانتخاب، ونحن لا اعتراض لدينا على ما جاء في صيغة النص، لكننا نسأل كيف يمكن ذلك في ظل حكومة تشرف على العملية الانتخابية وتعد قانونا انتخابيا، وهي ليست حكومة تكنوقراط ولا حكومة سياسية، بل تضم بعض المرشحين، ممن هم بحاجة ربما لمنبر انتخابي في هذه المرحلة، ستؤمنه لهم هذه الحكومة".

"ان بيان الحكومة الذي تطلب على اساسه الثقة هو بكل صراحة، بيان انتخابي بامتياز، ونسأل بالمناسبة، لماذا وفي كل مرة ورغم الوقت المفترض ان يكون متاحا، يحشر قانون الانتخاب في زاوية قرب الاستحقاق ويفرض علينا امرا واقعا، غالبا ما يكون دون الامل المرتجى منه خاصة لجهة تحقيق العدالة الوطنية، وانا لا اقول صحة التمثيل بل حقيقة التمثيل".

"فمنذ فجر الاستقلال ونحن نسمع عن قوانين انتخابية عادلة وشاملة، وما زلنا نصطدم بواقع مختلف. نعم للمعيار الموحد الذي يساوي بين جميع اللبنانيين. ولكن ما هو هذا المعيار؟ لبنان

دائرة واحدة معيار موحد؟ المحافظة دائرة انتخابية معيار موحد؟ النظام النسبي معيار موحد؟ ام ان المقص الاستنسابي والكيدي هو اساس لكل المعايير؟"

"ومن المواضيع المهمة التي تناولها البيان موضوع العلاقة مع سوريا، وهنا يهمنا ان نؤكد بأن هذه العلاقة يجب ان تكون متينة وطبيعية كما بين بلدين شقيقين، فنستطيع ان نواجه معا كدولتين الضغوط والظروف الصعبة في كل المنطقة، من العراق الى فلسطين وصولا الى الشرق الاوسط الاكبر. فلا يجوز ابدا ان نحشر سوريا في زواريبنا الداخلية، كما لا يجوز ان يستقوي فريقا لبنانيا بالسوريين على فريق آخر، وسوريا بالطبع لا تقبل ذلك".

اما في بند السياسة العربية والخارجية، فيستوقفنا رأي الحكومة العتيدة من القرار 1559، اذ اتى بسطرين فقط، وكان الرد على هذه الحملة الدولية كافيًا ووافيًا، دون الاخذ بعين الاعتبار كل اسقاطات هذا القرار وتداعياته. ونأمل ان تتعاطى الحكومة بجدية وعقلانية بعيدا عن المزايدات والمهاترات. ان الاستقرار السياسي هو العامل الاساسي في ارساء اجواء ثقة وارتياح، تؤدي الى جلب الاستثمارات وتحريك العجلة الاقتصادية والدورة الحياتية في البلد، وطالما ان الحكومة لا تتمثل فيها غالبية القوى السياسية، فمن الصعب ان تؤمن هذا الاستقرار المطلوب".

"لذلك، وكما سبق وذكرت، لن اتناول فيما اقول المواضيع الانمائية والاقتصادية والحياتية الواردة في البيان، فأنا على يقين بأن لا وقت ولا زخم لهذه الحكومة كي تنفذ ما تطمح اليه او ما ادعت ما تستطيع القيام به".

اما على صعيد جبيل فلقد سئمنا جميعا في هذه المنطقة من التباكي، وسئمنا من المطالبة، واصابنا القرف من قلة الالتفات ولو بطرف عين المسؤولين على اختلاف مواقعهم، الى بلاد جبيل بما تمثله من قيم حضارية ولبنانية. نأسف ان نقول ان النسيان والحرمان اصبحا من ميزات منطقة جبيل، كما الابجدية الطالعة من رحم شواطئها، والقلعة الجاثمة في المدينة القديمة. وما

زلنا نطالب لاننا نقوم بما علينا من واجب تجاه من اولانا شرف تمثيله، ولكن على مسمع من نطالب؟ ولا حياة لمن تنادي".

لم يبق لنا في بلاد جبيل سوى"الجراد" الذي غزانا مؤخرا وسهلت مكافحته لانه لم يتبق له سوى اليابس، لان الاخضر اكله الحرمان والاهمال والنسيان وقلة المبالاة، اما الجراد "صنع لبنان" فمن يكافحه؟ وفي النهاية، نقول بأن لدينا اصدقاء في هذه الحكومة نكن لهم كل تقدير واحترام، كما تضم شخصيات مشهود لها بالتعاطي السياسي الوطني الصادق، وبعض الطاقات التي اثبتت وجودها عمليا وانمائيا. فليت كان بالامكان ان نجزء الثقة فنمنحها للبعض، لكن الثقة تكون للحكومة مجتمعة، ونحن لن نمنح الثقة لهذه الحكومة ".

في موضوع الجراد في جبيل اتصلت بمعالي وزير الزراعة يوم جاء الجراد على جبيل، ومع احترامي لوزير الزراعة، ثبت لي وجود عجز في الدولة، وانا لا احمل هذا العجز الى وزارة الزراعة، ولكن يجب اعادة النظر بكل الوضع في حالة الطوارىء، اذ اجابني وزير الزراعة انه غير قادر ان يؤمن الدواء لمكافحة الجراد، والوزارة عاجزة وقال لي ليست لديه امكانية ويجب ان ادعو الى مناقصة، يلزمها اسبوع او عشرة ايام، فعقدنا اجتماعا في سراي جبيل لتأمين الدواء.

يومها كنت موجودا وتأمن الدواء في اليوم الثاني.

من كلمتي في مجلس النواب في جلسة مناقشة الحكومة في 28 شباط 2005.

باختصار شديد، وبدون موارية ولا التفاف على الموضوع، نحن نريد الحقيقة كاملة ساطعة.

لقد التزمنا سقف الطائف بكل تفاصيله الوطنية والسيادية ولا نزال ونحن اليوم نطالب وبإصرار لم يسبقه مثيل في أي وقت مضى بتطبيق اتفاق الطائف ولو بعد زمن غير قليل من السنين.

إنني على ثقة تامة بوحدة الجيش اللبناني وبقدرة قيادته وحكمتها في ضبط الأوضاع وحماية الوطن والمواطن.

إنني أتساءل كيف يمكن لحكومة أن تقف مكتوفة الأيدي أمام الجرائم المتتالية دون أن تصوب على الحقيقة ولو نورًا باهتًا.

لقد حذرت في السابق من كارثة قد تترتب عن التمديد وعن جرح الدستور في الصميم. وها نحن اليوم لا نزال مع الأسف والأسى الشديدين نحصد نتائجه وندفع ثمن تداعياته الباهظة. كما أنني لم أمنح الثقة لهذه الحكومة يوم مثلت أمام المجلس بعيد تأليفها.

كيف لي اليوم ألا أكرر حجبها وبقناعة أكبر بكثير؟!

في 2002/7/4، طالبت بتدابير جذرية وسريعة لحماية الصناعة اللبنانية كي تبقى معاملنا تنتج ونستغني عن أزمات إجتماعية في ظروف إقتصادية خانقة.

في 10/30/ 2002 أصدرت التصريح التالي:

مشكورة الدولة على جهودها في حملة إتلاف زراعة الممنوعات في سهل البقاع وجواره ولكن هل هذا يكفي؟

فالوقائع تشير إلى استمرار تفشي بيع المخدرات وتعاطيها في مختلف أنحاء البلاد وفي مواقع مختلفة في بعض الجامعات والمدارس وأماكن السهر وصولاً إلى الخدمة للمنازل. والإحصائيات عن انتشار المخدرات مخيفة ومرعبة في آن معًا.

تجاه هذا الوضع المدمر ندعو الدولة بكل أجهزتها الأمنية إلى قبضة حديدية صارمة تطاول البائع والمروج والمدمن. كما ندعو الأهل عامة إلى مزيد من اليقظة في رعايتهم لأولادهم. وكذلك ندعو الجمعيات الأهلية ووسائل الإعلام على مختلفها إلى حملات توعية دائمة وواضحة.

أن يخرج لبنان من لائحة الدول المصدرة للمخدرات إنجاز عظيم ولكن لا لكي يصبح على لائحة الدول المستهلكة والمستوردة للمخدرات.

وفي 2003/5/9، أدليت بتصريح بعد أن أصدر مجلس شورى الدولة قرارًا يقضي بتوقيف العمل بمرسوم التجنيس، ذكرت فيه الملاحظات التالية:

على الجهة المسؤولة التي أوكلت مهمة المتابعة أن تسعى جاهدة إلى العدل في الإجتهاد لمنح الجنسية اللبنانية لمستحقيها فقط وحجبها عن كثيرين من مغتصبيها.

علينا أن نسعى جميعًا إلى تشجيع اللبنانيين المنتشرين في أنحاء العالم إلى استعادة جنسيتهم اللبنانية قبل سواهم، خاصة أولئك الذين أبدوا رغبة جامحة بذلك.

سنرفض رفضًا قاطعًا توطين الفلسطينيين في لبنان لأن في ذلك انتقاصًا من هوية البلدين وسيادتهما وإنهاء لمفاعيل القضية العربية الأولى.

نظرة خاصة إلى المعوقين

نحن نعرف أن قضايا حقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية هي في صلب عملية التنمية ونشر الديمقراطية ونحن نلتزم هذه القضايا مع الحرص الشديد على إنصاف الفئات المهمشة وفي طليعتها فئة المعاقين مطالبين المجلس النيابي الجديد والحكومات المقبلة بتفعيل عملية تنفيذ قانون حقوق المعاقين 220/2000 ومراقبة التطبيق الإداري والحكومي لبنوده.

عمشيت في 22/5/ 2005.

6

شؤون جبيلية كسروانية

في صباح التاسع من نيسان 2003، قدّم النائب نعمة الله أبي نصر إلى المجلس النيابي إقتراح قانون بإنشاء محافظة كسروان وجبيل تضم القضاءين.

تسجّل طلبه في مجلس النواب وحمل الرقم 2003/118، فبدأ يسلك طريقه الإعتيادي كأي اقتراح قانون، لكنه سرعان ما واجه حائطًا مسدودًا.

منذ اللحظة الأولى من تقديم الإقتراح تعالت الأصوات المعارضة معتبرة أن الثوب الإنمائي الذي يرتديه يستر بعدًا إنتخابيًا يفرض تكريس الإنفصال بين قضاءي كسروان وجبيل وقضاء المتن الشمالي.

واجه الإقتراح نوعين من المعترضين: من خارج المحافظة ومن داخلها.

أما في داخل قضاء كسروان وقضاء جبيل، فعارض بعض الوزراء والنواب الكسروانيين والجبيليين هذا الطرح الجديد وهذه المبادرة. منهم من عارضه علنًا ومنهم من بقي موقفهم مبهمًا.

هي، في العموم، بوادر انقسام في صفوف نواب كسروان وجبيل، حاوَلْتُ تلافيها.

إنقسام أظهر هشاشة التضامن النيابي الكسرواني الجبيلي وبداية الخروج على ما سبق أن اتفق عليه عشية تشكيل كتلة الكرامة والتجدد.

كنت أحلم منذ بدء تعاطيّ في السياسة بأن تكون لمنطقتي كتلة برلمانية موحدة في مجلس النواب.

في حينه كان قضاءا جبيل وكسروان يؤلفان دائرة إنتخابية واحدة ونتيجة الإنتخابات النيابية التي جرت في آب 2000 إنقسم النواب بين كتلتين: كتلتي، كتلة الكرامة والتجدد التي فزت فيها إلى

جانب رئيسها جورج افرام ونعمة الله أبي نصر وناظم الخوري وفارس سعيد. واللائحة الشعبية فاز منها فارس بويز وفريد هيكل الخازن وعباس هاشم.

في آب 2000 كنا كنواب كتلة الكرامة والتجدد قد وقّعنا على اتفاق مكتوب عند ترشحنا للإنتخابات النيابية، قضى بخوضنا الإنتخابات على لائحة موحدة، في كسروان الفتوح وجبيل، وأن نشكل كتلة واحدة موحدة في مجلس النواب للدفاع عن مطالب أهل المنطقة التي نمثلها وتحقيقها.

وتوافقنا في حينه على ضرورة وضع قانون انتخاب جديد وتحقيق اللامركزية الإدارية وعلى تنفيذ مطالب تتعلق بتقليص الوجود السوري في لبنان.

هذه الكتلة رأيتها تتفكك، مع إعلان اقتراح النائب أبي نصر.

في 25 أيار 2003 دعا النائب نعمة الله أبي نصر إلى اجتماع في منزله في شننعير.

لبّيت الدعوة إلى جانب الوزير فارس بويز والنائبين فريد الخازن وعباس هاشم.

في حين اعتذر النائب جورج افرام عن الحضور، واقفًا على مسافة واحدة من الجميع. أما النائب فارس سعيد فرفض تلبية الدعوة ولم يعتذر عن الحضور وكان عبّر صراحة عن رفضه إنشاء المحافظة. من جهته النائب منصور البون أبلغ أبي نصر عدم حضوره، وبالتالي مشاركته النائب سعيد في رأيه وموقفه.

سعيت لتهدئة الأجواء وإعادة ترتيب البيت الواحد المهدد بالإنهيار، ونجحت في مسعاي.

وقفت يومها عند تقاطع بين خيارين متناقضين: إما أن نمضي بالاقتراح ونمضي به إلى النهاية أيًا تكن النتيجة وإما أن نتريث أملاً بإعادة اللحمة إلى كتلة الكرامة والتجدد. فشجّعت على إخراج الموضوع من التداول وتجميده وبالتالي تحييده من الجدل السياسي، وبالتالي أبقيت على الوحدة بين الزملاء وتأجيل موضوع البت بالمحافظة إلى مرحلة لاحقة.

من هنا الحاجة إلى توحيد الكلمة، أقلّه في الشأن الإنمائي، لاسيما وخبرتي تؤكد أن الكتل النيابية وحدها القادرة على انتزاع حقوق لمناطقها من الدولة.

منذ ترشحت للنيابة في دورة العام 2000 ونجاحي في المعركة الإنتخابية أخذت على عاتقي متابعة القضايا الإنمائية في معارج البرلمان اللبناني دون أن أحيد قيد أنملة عن مواقفي السياسية وخطي الوطني.

في نهاية اللقاء في منزل أبي نصر، أعلن المجتمعون الحرص على الوقوف بصوت واحد بوجه الإهمال الذي يضرب منطقة كسروان وجبيل إنمائيًا وحياتيًا، وقررنا تشكيل نواة تكتل إنمائي في المنطقة.

شمل النقاش مجمل القضايا الإنمائية الملحة بدءًا بمعضلة مداخن شركة كهرباء الذوق والمجازر البيئية التي تفتك بجبل حريصا، وغيره.

تباحثنا في المشاريع التنموية التي يحتاجها قضاءا كسروان الفتوح وجبيل، وركزنا على ضرورة تسهيل الشؤون الإدارية للمواطنين، ورسمنا هدفًا أساسيًا تحقيق التنمية واستكمال مشاريع البنى التحتية.

وضعنا روزنامة عمل تنموية واعتبرنا أنفسنا مجموعة عمل من أجل مصلحة كسروان الفتوح وجبيل، على أن نعقد اجتماعات دورية وندعو النواب المتغيبين إليها.

أما اقتراح القانون فلم يحضر إلى طاولة البحث عكس ما توقعه النواب المتغيبون.

لقد حصرت المداولات في الشق الحياتي وسبل إدراج المنطقة في الإطار الإنمائي الوطني، معتبرين أن القوى السياسية المتمثلة في التركيبة السلطوية تتقاسم المال والقروض لتحقيق هذا الإنماء في مناطقها.

وبعد الإجتماع الذي دعا إليه أبي نصر في منزله وقاطعه عدد منا، صار اجتماع نواب المنطقة الثمانية من رابع المستحيلات.

*****

إلى جانب التشريع، ركّزْتُ اهتمامي على شؤون الناس وقضاياهم وحقوقهم، فطالبت باحترامها.

في 15 كانون الاول 2003، قدّمت، في مؤتمر صحافي، جردة بمطالب بلاد جبيل الإنمائية والحياتية والمشاريع التي لم تنفذ، وتساءلت لماذا الإهمال المتجذّر وقلّة الاكتراث بمنطقتنا ومطالبها الانمائية، وأين الانماء المتوازن، وأين حق بلاد جبيل في المشاريع؟ وأشرت الى الضعف الكبير في التنسيق بين نواب المنطقة والمسؤولين والهيئات فيها، مما يؤدي الى تشتت الصوت وضياعه. وقلت لقد اجتمعنا كنواب منطقة في دائرة كسروان – الفتوح وجبيل وطالبنا جماعيًا لكسروان. فتمت الاستجابة لبعض المطالب فلماذا لا تحصل خطوة مماثلة في بلاد جبيل؟

عقدْتُ مؤتمرًا صحافيًا في قاعة الأباتي عمانوئيل خوري، أنطش جبيل، تحدّثت خلاله عن الحرمان في المنطقة والمشاريع المجمدة. واستهليته بالقول: "نحن في بلاد جبيل عقدنا القران على الحرمان بعقد لا تفك رباطه اقوى القوى، فصار جزءا وفردا مهما من العائلة الجبيلية حتى بتنا نستصعب المطالبة برفع الحرمان عنها، فيستجيب من يستجيب وتفقد بلاد جبيل "ميزتها الفريدة"! "شر البلية ما يضحك" ولكن هذه هي الحال، وبلاد جبيل غارقة في بحر من التخلي يلطمها موج النسيان والإهمال. لقد ضربنا اليأس وأصابنا الملل من كثرة المطالبة، وقد نصاب بالذهول اذا استجيب جزء قليل من الكثير الكثير الذي نريده لمنطقتنا. لكننا لن نتوقف عن محاولة ايقاظ ضمير المسؤولين النائم ولن نتوقف عن محاولة فتح كوة في هذا السور العظيم المبني بين أفواهنا الجائعة واذانهم الصماء. وتساءلت لماذا هذا التقصير وقلة الاكتراث؟ واين الانماء المتوازن؟ وأين حصة جبيل من المشاريع؟ ارقام كبيرة لا بل ضخمة... وهمية او تتجاوز حدود الوهم وسقفه، نسمع بها في وسائل الاعلام فنندهش لأمرين: الأول من أين أتت هذه الأرقام وكيف تكونت،

والثاني: ألا يحق لنا في بلاد جبيل المنسية، بنسبة مئوية ما دون الضئيلة من هذه الارقام لتحسين وضعنا حياتيا واجتماعيا.

إن تعداد ما تحتاج اليه المنطقة من مشاريع من خلال عملية إنمائية شاملة يدخلنا في لائحة طويلة جدا نظرًا للإهمال المتجذّر لدينا. فلنذكر على سبيل المثال لا الحصر، أولا: طريق محور جبيل الشمالي: عمشيت – ميفوق – حدتون – تنورين. ان الاشكالات المتعلقة بهذه الطريق تشكل مسلسلا طويلا بدءا من مساهمة البنك الدولي، إلى تقاعس الدولة عن تأمين حصتها البالغة 40 % من الكلفة الإجمالية، الى انسحاب البنك المذكور، وصولاً الى إدراج المشروع ضمن ما يسمى "القانون البرنامج". والوعود تتالى، وآخرها عن تنفيذه على مراحل بانتظار قانون جديد للاستملاكات.

ثانيا: طريق كوع المسبك (عنايا) الى اهمج حيث الانهيارات تتتالى وباتت تشكل خطرا على كل سالكي هذه الطريق خصوصا في فصل الشتاء وحتى اليوم. ورغم كل المراجعات والمطالبات ما زالت الطريق على حالها.

ثالثا: نسأل عن طريق اهمج – اللقلوق، وطريق بير الهيت – قرطبا – العاقورة، وطريق قهمز ولاسا والتواصل مع جرود كسروان، ناهيك عن حال الطرقات عامة في قضاء جبيل من ناحية الصيانة الدورية وترميم عشرات الحيطان المنهارة او المصدعة. علما ان ما يرصد في موازنة وزارة الاشغال لمنطقة جبيل يبقى حبرا على ورق او يتبخر لاحقا الى مناطق اخرى.

رابعا: في موضوع البنى التحتية الخدماتية في بلاد جبيل يبرز واقع مياه الشفة من ناحية صلاحية الشبكة وخط الجر من نهر ابراهيم الى جبيل والامكانيات التقنية لمحطة تكرير جبيل، اضافة الى المشاكل المزمنة في قرى عدة من انقطاع وتقنين واهتراء في الشبكات المحلية وخطوط الوصل. اما الآبار الارتوازية، فيبقى قسم منها تحت الارض خصوصًا لدى إدارة المناقصات التي تتلكأ عن إجراء اللازم في التواريخ المحددة الصادرة عنها في مطلع كل عام.

سادسًا: أما على الصعيد البيئي فالحرمان باق ولو اختلف الشكل الخارجي. فمكب حبالين هو الواجهة والملح انشاء شبكات الصرف الصحي لساحل جبيل والمرتبطة بانشاء محطة المعالجة في مدينة جبيل، حيث اختير موقع لها سياحي بالدرجة الاولى دون الأخذ في الإعتبار جمالية هذا الموقع وامكانية استثماره سياحيًا.

بيئيا أيضا، يجب معالجة مخاطر مصبات المياه المبتذلة على طول الشاطىء وتلوث المياه الجوفية والأنهر والحد من تلوث الشاطىء وتشويه المعالم الأثرية والطبيعية. كما نطالب بدعم اكبر لمحمية بنتاعل نظرا لفرادتها لتصبح معلما سياحيا ايضا للمنطقة.

سابعا: ونسأل ايضا عن سد "جنة – نهر ابراهيم" وشبكة مياه الري والبرك الاصطناعية الصغيرة، ودعم الانتاج الزراعي وايجاد سبل لتصريفه عوضًا عن تكديسه وثم رميه على الطرقات احتجاجا. كذلك القيام بحملات تشجير واسعة لمعالجة مخلفات الحرائق والتصحر الزاحف عوضا عن اخضرنا المميز.

ثامنًا: ان جردة الاحتياجات تطول في بلاد جبيل لتشمل المباني الحكومية والادارات الرسمية والاعمال البحرية المطلوبة في مرافىء الصيادين وتعزيز السياحة الثقافية والبيئية من دون اغفال مشاكل الصناعة لناحية البنى التحتية في المناطق الصناعية. واذا اردنا ان نمارس نقدا ذاتيا على انفسنا في بلاد جبيل نجد ضعفا كبيرا في التنسيق بين نواب المنطقة والمسؤولين فيها والهيئات المنتخبة محليا والمسؤولين الذين أوكلت اليهم مهام كبرى، مما يؤدي الى تشتت الصوت وضياعه.

لقد اجتمعنا كنواب منطقة في دائرة كسروان الفتوح وجبيل وبمبادرة من رئيس اتحاد رئيس بلديات كسروان الفتوح وطالبنا جماعيا لكسروان فتمت الاستجابة لبعض المطالب. فلماذا لا تحصل خطوة مماثلة في بلاد جبيل، إننا نسأل ونتساءل؟ ان أصوات كثيرة ومتفرقة تذهب ادراج الرياح، ام المتحدة ولو قليلة قد تسمع من "في آذانهم صمم." ونسأل ايضا، نيابة عن البلديات، اين العائدات؟ في منطقة تعتبر فيها الجباية مثالية، وكيف نريد لهذه المؤسسات ذات الامكانيات

المادية الضعيفة ان تستمر في القيام بأدنى المطلوب منها كواجبات من دون ان تقبض ما لديها الدولة من مستحقات مختلفة. افرجوا عن اموال البلديات، فهي اموال الشعب وبواسطتها يحصل على الحد الادنى لحقوقه. وهنا نسال ايضا ما هو وضع القرى التي لا بلديات فيها وعددها يفوق الستين ولماذا لا تجمع حسب جغرافيتها بما يتناسب مع استحداث بلديات جديدة، مع العلم ان هناك ما يفوق الخمسين قرية ترفض انشاء بلدية فيها لعدم الايمان بالجدوى واعتقادا منها بان الوضع سيزداد تعقيدا.

في ادارج الوزارات تغيب بلاد جبيل عن المشاريع الحاضرة والمستقبلية، وفي مجلس الانماء والاعمار اكثر من سبعة مشاريع بقيت وتبقى حبرا على ورق.

ان حصة بلاد جبيل في المشاريع المدرجة ضمن خطة التنمية عن مشاريع للتلزيم خلال سنوات 2002– 2003 –2004 تشمل ما يلي: 1 – مياه الشرب: خط الجر من نهر ابراهيم الى مدينة جبيل ومصدر التمويل قرض سعودي اضافة الى مساهمة الدولة اللبنانية، ومشروع تحسين مستوى مياه الشرب في قضاء جبيل ومصدر التمويل البروتوكول الايطالي اضافة الى مساهمة الدولة اللبنانية. 2 – الصرف الصحي / انظمة الصرف الصحي في المدن الساحلية المتوسطة: انشاء شبكات الصرف الصحي لساحل جبيل ومصدر تمويله لبناني فقط، اضافة الى انشاء محطة الصرف الصحي في جبيل ومصدر التمويل البروتوكول الفرنسي، اضافة الى مساهمة الدولة اللبنانية. 3 – برنامج حماية مصادر المياه من التلوث: محطة تكرير وشبكات المياه المبتذلة في قرطبا والقرى المجاورة، ومصدر التمويل البروتوكول الايطالي اضافة الى مساهمة الدولة اللبنانية. 4 – في موضوع قطاع النفايات: ورد مشروع انشاء مطمر صحي في جبيل، بما فيه تشغيل المكب في حبالين وقد سبق وتكلمنا عن هذا الموضوع. 5 – انشاء وتجهيز واشراف على مهنية في بلدة اده، ومصدر التمويلAFESD اضافة الى مساهمة الدولة اللبنانية. 6 – ورد ايضا في بند المنشآت الرياضية والثقافية موضوع ترميم المبنى التابع للمركز الدولي في علوم الانسان (الاونسكو) ولقد تمت المرحلة الاولى منه ويبقى التجهيز الداخلي. ولكي لا نغرق في التعداد

والمطالبة لا بد من الاضاءة على بعض النقاط الايجابية في خضم هذا البحر الهائج من الحرمان والفوضى، فنذكر اولا: اننا سعينا جاهدين لاستحداث مدخل جديد لمنطقة الجرد الشمالي من بلدة عمشيت، وايضا مخرج نحو بيروت. على امل ان تنتهي قريبا كل الاشغال الضرورية ضمن المقاييس المعتمدة. ثانيا: فلقد تأسست لجنة انماء بلاد جبيل وقامت مشكورة على مبادرتها بتنظيم مؤتمر انمائي لبلاد جبيل، تمثلت فيه هيئات رسمية وحكومية واهليه، وصدرت عنه توصيات نطالب المسؤولين بدعمها وتحقيقها كي لا تلازم رفيقاتها في غياهب النسيان. لقد حصل اجتماع بين نواب دائرة جبيل – كسروان الفتوح ورئيس الجمهورية، حصلت فيها مطالب عديدة وتلقينا بالمقابل وعودا لكننا لا نزال ننتظر! وربما سيطول الانتظار. لقد اعتدنا وصار الوعد ملازما عندنا للطلب، لكنني اخشى ان يصبح املنا بالتحقيق كأمل ابليس بالجنة. ما زلنا نطالب بهدوء وتعقل، وبأمل ولو ضئيل، لكن اقول "بدأنا نفقد الصبر فللصبر حدود وهو معروف... وان هذا الاجتماع المطلبي ليس الا خطوة بداية في مشوار تحرك طويل لن يتوقف مهما تصاعدت اصواته وتصعدت خطواته الا عند تحقيق الغاية المنشودة.

دعوت إلى عمل مشترك ومتضامن لمصلحة منطقتنا، فانا على استعداد كامل للتعاون مع الهيئات المحلية المنتجة، ومع الجمعيات الاهلية لمتابعة المطالب بقوة وحزم كي لا تتوقف رحلتنا وتنتهي مع نهاية المؤتمر فنضيف حبرا اكثر على الورق الكثير... ان الغاية هي تحريك القواعد الشعبية بغية الوصول الى تحقيق الاهداف واني اطالبكم بتحمل المسؤولية معي وعدم التقاعس والابتعاد عن المحسوبيات، فنمشي قدما دون تردد. فلا نتكل على المطالبة فقط لاننا تعودنا الا نحصل على جواب، ولكن هذه المرة لن تتوقف ردة فعلنا على العتاب.

ان شعبنا كان ولا يزال في بلاد جبيل مثال الادمية والنسيج اللبناني، وقد بدأ يرغب في ان يكون مثال الثورة، لان حالات الجوع والفقر والقهر والحرمان، تؤدي جميعها الى الحزن، وهنا يحضرني ما جاء على لسان نزار قباني:" ان الثورة تولد من رحم الاحزان" ونحن في منطقة جبيل يلفنا حزن كبير!!!

* * * * * *

7

مطالب خاصة بمنطقة جبيل

في شباط 2001، تفقدت ميناء جبيل وعاينت الأضرار الناتجة عن العواصف والتقيت الصيادين، وأشرفت على عملية تشكيل لجنة متابعة منهم.

في آذار 2003، إجتمعت برئيس الوزراء وناقشت معه قضايا انمائية لمنطقة جبيل وبحثت في اعادة تأهيل طريق عمشيت – تنورين وقد تبلّغت منه الموافقة على المشروع ووضعه على جدول البرامج الممولة. وبنتيجة للاتصلات والمراجعات المتتابعة التي أجريتها، بوشرت الاعمال لانجاز مدخل عمشيت الجنوبي من اوتستراد طبرجا – طرابلس وكذلك الاعمال المتعلقة بالمخرج نحو بيروت.

في 2003/9/2، ونتيجة للإتصالات والمراجعات المتتابعة التي أجريتها بوشرت الأعمال لإنجاز مدخل عمشيت الجنوبي من أوتوستراد طبرجا – طرابلس وكذلك الأعمال المتعلقة بمخرج نحو بيروت.

في 25 و26 تموز 2003 في LAU جبيل، عقدت لجنة إنماء بلاد جبيل مؤتمرًا صحافيًا، شاركت فيه، وألقيت كلمة أشدت فيها بالمبادرة الاولى والجمعية الأهلية الأولى التي تنشأ في جبيل وتتعاطى الموضوع الانمائي في شكل علمي وموضوعي لجهة المحاور الاساسية، وشجّعت على توطيد العلاقة بين الهيئات الاهلية والجمعيات غير الحكومية والنواب كونها علاقة عضوية اساسية لتنمية المجتمع. ومما جاء في كلمتي:

"في عالم تسارعت فيه المتغيرات وتغيّرت فيه الأنظمة الكونية من نظامين واحد رأسمالي وآخر اشتراكي إلى نظام عالمي جديد هو نظام السوق "العولمة"، لا بد من إعادة النظر في أدوار اللاعبين الأساسيين من حكومات ومجالس نواب وحكام ومحافظي مصارف مركزية ألخ... أقول هذا لأن شروط اللعبة تغيّرت إذ تحوّل الحكام والحكومات من موزعي خيرات يقصدهم الجميع

للحصول على بعض من خيراتهم "كما كان الحال في النظامين العالميين البائدين الرأسمالي والإشتراكي" إلى ساعين لاهثين وراء المستثمرين، أفرادًا كانوا أم شركات متعددة الجنسية، بهدف إقناعهم بالتوظيف في بلدانهم تحريكًا لاقتصاد هذه البلدان وخلقًا لفرص عمل يريدها الجميع كل في بلده، ليترجم هذا إلى ازدهار وبحبوحة اقتصادية تنتج استقرارًا اقتصاديًا واجتماعيًا يتبلور تعزيزًا للديمقراطية والشفافية والحوكمة الصالحة.

أين نحن في لبنان اليوم من دور النائب؟

سأحاول الدخول رأسًا إلى ما أعتقد أن دور النائب اللبناني يجب أن يكون عليه كمساهم في عملية التنمية.

هذا الدور يجب أن يشمل القضايا الإقتصادية والبيئية والتربوية والصحية للوطن والمواطن عبر البعدين الماكرو على صعيد الوطن بأشمله والمواطنين جميعًا والمايكرو على صعيد الفرد.

للنائب دور أساسي يلعبه في حلقة الاتصال بين الشركاء الأساسيين في عملية التنمية وهم: (الشركاء)

1 – الحكومة

2 – مؤسسات وشركات القطاع الخاص والأعمال

3 – المؤسسات الأهلية

على صعيد التشريعات ورقابة أعمال الحكومة، يجب على النائب بالإضافة إلى مسؤولياته التشريعية والتي نعرفها جميعًا أن يكون يقظًا ومتنبهًا لكل التشريعات التي يمكن أن تؤثر سلبًا أم إيجابًا على قضية التنمية من خلال تاثيرها على الشركاء الثلاثة المذكورين أعلاه ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا كان النائب على تواصل مستمر مع الفرقاء الثلاثة وعلى اطلاع على المشاكل والحلول المقترحة وعلى تضارب مصالح الشركاء إن حصل، هذا بالإضافة إلى دور النائب في

أن يكون على تماس مباشر مع آلام ومعاناة الفئات المهمشة التي ستتضرر حتمًا نتيجة تطبيق النظام العالمي الجديد (نظام السوق) وأن يتابع خصوصًا مع الهيئات الأهلية ما يتعلق بمشاريعها لتخفيف معاناة هذه الفئات وهي الأكثر تضررًا نتيجة لتقلص خدمات وتقديمات ومؤسساتها المباشرة وغير المباشرة ولا بد في هذا المجال أن يتابع النائب وعن قرب الميزانية العامة وأبوابها المختلفة ليضمن استمرار توفر هذه الأموال لدعم المشاريع الصحية والإقتصادية والتربوية والبيئية التي تهدف إلى تأمين استمرار خدمات الحد الأدنى في القطاعات أعلاه وعدم ترك المواطنين فريسة للمؤسسات الربحية ولأصحاب الأعمال، إذ إن الحكومة هي أولاً وأخيرًا مسؤولة عن الأمن الإقتصادي والغجتماعي والصحي والتربوي للمواطنين خصوصًا ذوي الدخل المحدود وأصحاب الحالات الإجتماعية الخاصة، كما أن من واجبات النائب في النظام العالمي الجديد أن يتابع وعن قرب التشريعات المتعلقة بالخصخصة لجهة ضمان عدم الإحتكار وبالتالي زيادة أسعار الخدمات والتحكم برقاب العباد عبر الإنتقال من احتكار الحكومة الأقل تنظيمًا بثغراته المفيدة (وإن غير مباشرة) إلى احتكار الشركات الكبرى وتلك المتعددة الجنسية، كي نضمن أن الخصخصة ستؤمن خدمة أحسن وبسعر معقول غير مرهق فيكون للمواطن لقاء ما يدفعه خدمة أو سلعة تتناسب مع ما يدفعه. أما بالنسبة لعلاقة النائب مع المؤسسات الأهلية فلهذه العلاقة خصوصية مهمة إذ إن المؤسسات الأهلية إذ ترى نفسها أنها غير حكومية فتلك هي رؤياها للمجلس النيابي وللنائب أيضًا فإذا كان النائب والمؤسسات الأهلية في فريق واحد وهو غير الحكومي فالنائب عليه بالإضافة إلى دعم المؤسسات بكل الطرق المتاحة وخصوصًا في علاقتها مع الحكومة كذلك في تأييد التشريعات التي تحتادها لتسهيل وتفعيل برامجها ومهامها إلا أن هذا الدعم يستوجب كذلك رقابة ومتابعة من النائب للتأكد من شفافية ومصداقية وطريقة إدارة الأموال وفعالية تنفيذ مشاريع هذه المؤسسات إذ إن النائب يجب أن يطمئن أنه يدعم توجهًا إيجابيًا وخيرًا لما فيه مصلحة من انتخبه لتمثيلهم.

في أيلول 2003، انتقدت خلو مشروع الموازنة العامة للعام المقبل من اي اشارة لمنطقة جبيل" المتوارثة الحرمان"، فرأيت فيها " موازنة انعدام الوزن والتوازن". وقلت في تصريح لي في مجلس النواب: "اولا في ما خص مشروع الموازنة العامة للعام 2004 فقد اطلعنا عليها بقراءة اولية، وملخصها انها موازنة انعدام الوزن والتوازن السياسي والاقتصادي مع الاسف، وسنعلق عليها بالارقام في حينه". أضفت:" في الواقع، احب اليوم ان اعبر باسم اهالي منطقة جبيل عن حرمان اصبح مرضًا مستعصيًا ومرضًا مزمنًا لا نعرف ما هو الدواء الذي يجب ان نأخذه لهذه المنطقة، وقد احترنا مع المسؤولين، واتوجه خصوصًا الى معالي وزير الاشغال العامة والنقل نجيب ميقاتي وهذه الاسئلة برسم معاليه:

سبق وقمنا كنواب جبيل بجولة بتاريخ 2001/4/7 على منطقة جبيل ساحلا ووسطًا وجردًا برفقة معاليه، واطلع على تفاصيل حاجات المنطقة ومشاكلها، وأظهر أسفه لهذه الحاجات، ومنذ العام 2001 وحتى اليوم نتساءل ماذا صرف لمنطقة جبيل؟ وأسأل ذلك كنائب عن المنطقة، يريد تقديم كشف حساب لشعب منطقته، ماذا صرفت وزارة الاشغال من مشاريع لمنطقة جبيل، وللناس الحق أن تعرف، خصوصًا أنها تدفع الضرائب والرسوم ولا ترى شيئا مقابل ذلك.

أذكر تحديدًا في مشكلة الطرقات: طريق عمشيت . ميفوق . تنورين، هذه الطريق التي لحظها قرض من البنك الدولي من ضمن سبع طرقات، وحتى الآن لم تصرف حصة جبيل.

هناك مماطلة، وأنا لا أزال أراجع في هذا الموضوع منذ أكثر من ثلاث سنوات، وقد طار المشروع لأن الدولة لم تدفع حصتها اي الاربعين بالمئة، وأعيد النظر فيه لكي يصبح "قانون برنامج" وتوقف هذا أيضًا لسبب بسيط يتعلق بملف الاستملاكات، وأن هناك مشكلة وقعت عندما طرح مجلس الوزراء هذا الملف.

هنا أسأل ما هي مسؤولية الناس والمواطنين بمشاكل الكبار؟ وما ذنب الصغار بحرب الكبار؟ ولماذا يحملون الشعب، علما ان كلفة ملف الاستملاكات زهيدة ومع ذلك يوقف تأهيل هذه الطريق وعلما انها تهم منطقة جبيل ساحلا، وسطًا وجردًا.

ثم تناولت في كلامي طريق عنايا . شخنيا . اهمج التي تشهد حوادث سير مميتة ذهب ضحيتها اكثر من خمسة قتلى، ويعرف الوزير ان هذه الطريق انحدرت وزحلت ونحن الآن على ابواب الشتاء.

نحن لا نطلب اوتوسترادات في جبيل، ولا نطلب حاجة ملحة للبنى التحتية التي تهدد كل المنطقة بالخطر.

كذلك هناك طريق ميروبا . امهز . لاسا . الغابات تشهد حفريات، واصبح من غير الممكن السير عليها. وقد راجعنا وزارة الاشغال عشرات المرات ولم نحصل على نتيجة ".

وختمت بالقول:" اتوجه بهذه الاسئلة الى وزارة الاشغال، واحملها مسؤولية سقوط اي قتيل على الطرقات في هذه المنطقة، ونحن لا نقول مجرد كلام، ولا نريد استدرار العواطف لمنطقة جبيل والمسؤولون يعرفون مشاكل المنطقة، انما هناك ارقام وحقائق، واطلب بت ملف الاستملاك بسرعة.

اما بشأن التعويضات عن المزارعين بسبب العواصف، فنطالب الهيئة العليا للإغاثة أن تدفع التعويضات لجميع مزارعي منطقة جبيل، ونأمل من وزير الزراعة تصريف الانتاج الزراعي لمزارعي التفاح وغيره، وان تدفع الحكومة التعويضات والحقوق للمزارعين".

رأيت في إقفال معمل الحديد في عمشيت نكسة اقتصادية تصيب مئات العائلات بالحرمان والعوز.

في تشرين الثاني 2003، تصديت لمشروع مطمر النفايات في بلدة المنصف ولم أسمح بمروره.

إنتقدت يومها أداء الوزارات المعنية وسألتهم: "الم يبق لجبيل سوى النفايات؟ الا نستحق في بلاد الحرف سوى الروائح الكريهة"؟ وقلت: "لن نسمح بمرور هكذا مشاريع بعد اليوم، خصوصًا العشوائية والاعتباطية منها، لن نسمح بان تكون المنصف "فشة خلق" ولا غيرها من بلدات جبيل، فنحن نحلم لقضائنا بأكثر من القذارة والنفايات". وأضفت: "نعارض بشدة لاننا لا نريد لجبيل ان

تكون مكبًا للنفايات، ولا نريد ان تختزل المشاريع فيها بالمطامر، فنحن رغم الملل واليأس لن نتوقف عن المطالبة بالمشاريع الحيوية الضرورية الانمائية".

بتاريخ 2004/1/18 شاركت في الإجتماع المنعقد في منزل رئيسة جمعية بيبلوس ايكولوجيا الدكتورة فيفي كلاب حيث تمّت مناقشة التقرير الثاني الذي أعَدّته اللجنة التقنية المكلفة من قبل مجلس الوزراء لدراسة ملف المطامر ومعالجة النفايات في 2004/1/8 وتحديدًا المقترحات الواردة فيه حول معالجة قضية النفايات في قضاء جبيل. وأكّدنا في نهاية الاجتماع على المبادىء التالية:

1- رفض مضمون التقرير المعد والمقترحات والنتائج التي توصل اليها، وبالاخص رفض موقع مكب حبالين والمطالبة باقفاله ونقله الى مكان آخر، وذلك من ضمن مخطط توجيهي شامل يعالج موضوع النفايات في جميع المناطق اللبنانية بشكل علمي ويضمن تحقيق الشروط البيئية والصحية المطلوبة، لا سيما ان هذه اللجنة الفنية التي تضم ممثلين عن وزارات الداخلية والبلديات والبيئة وعن التنظيم المدني ومجلس الإنماء والإعمار سبق أن رفضته في تقريرها الإول لعدم استيفائه الشروط البيئية المطلوبة.

2- التأكيد على رفض ما جاء في التقرير لجهة اعتماد مبدأ توزيع معالجة النفايات الصادرة عن الاقضية على المناطق المجاورة، وتحديدا بان يتحوّل قضاء جبيل الى مكان لاستقبال النفايات الصادرة من أي مكان أو منطقة اخرى خارج القضاء.

3- اعتبار صيغة الحل الواردة في تقرير اللجنة الفنية إنما تعكس عجز الدولة عن إيجاد الحلول الملائمة لجميع المشاكل المطروحة في لبنان، بما في ذلك ملف النفايات.

4- اتخاذ القرار باجراء تحرك واسع بهذا الاتجاه وتأليف لجنة متابعة من أجل إبلاغ موقف المجتمعين من هذه القضية الى كل من رئيس الجمهورية ورئيسي المجلس والحكومة والى وزارات

البيئة والداخلية والبلديات وجميع الإدارات والمؤسسات الحكومية والمحلية والمنظمات والمؤسسات الدولية المعنية.

وفي 22 كانون الثاني 2004، إجتمعت بوزير الطاقة والموارد المائية أيّوب حميّد، في إطار المتابعات المستمرة لمطالب وحاجات قضاء جبيل، وقدّمت لائحة ببعض مطالب بلاد جبيل لدى الوزارة المذكورة، على الشكل التالي:

1- إنشاء شبكة مياه في بلدة قهمز – قضاء جبيل، حيث ان البئر موجودة والمطلوب تأمين شبكة جر.

2- إنشاء شبكة مياه بلدة عمشيت، حيث أن الدراسة انتهت في الوزارة والمطلوب وضع المشروع على جدول تلزيمات 2004.

3-إنشاء شبكة مياه في بلدة لاسا.

4- إعادة تلزيم إنشاء شبكة لتوزيع مياه الشرب لمنطقة جدايل-حصرايل، إنطلاقا من موقع بئر حصرايل وتجهيز هذا البئر.

5- إنشاء شبكة توزيع مياه الشفة في بلدة بجة، منطقة ضهر صريا.

6- حفر آبار في: اهمج-عين كفاع-مشمش.

7- تجهيز بئر في قرطبا وآخر في علمات.

8- مشروع إنشاء خزان سعة 50 م3 وشبكة توزيع لمياه الشرب في بلدة الصوانة.

9- حفر بئر في بلدة حصارات.

في 17 تموز 2004، رعى السفير الأميركي حفل توقيع بروتوكول انشاء مصنع لمعالجة النفايات الصلبة في حبالين قضاء جبيل، وكانت لي كلمة اوضحت فيها انعكاسات هذا المشروع الإيجابية هذا المشروع على بيئة المنطقة وصحة اهلها.

في 21 حزيران 2006 أدليت بتصريح أعلنت فيه معارضتي عزم الدولة على إنشاء مكب آخر للنفايات في بلاد جبيل، وفي عمشيت تحديدا، وقلت: لن نقبل هذه المرة ولن نقبع ساكتين بين مكبي نفايات كي ينعم آخرون بحدائقهم الغناءة. كأن الحرمان والإهمال لا يكفيان في بلاد جبيل، فأتوا اليوم ليطبقوا على ما تبقى من أنفاسنا بالروائح الكريهة، ولم نعد ندري من أين باتت تفوح. سبحان الله كيف لا تأتي جبيل على فكرهم الا بالأوساخ، وكيف تغيب وراء الف ستار عند توزيع الغنائم. فكم حجبوا عنا من مساعدات وكم تباخلوا علينا بالمشاريع وكم أغرقونا بأوحال الحرمان! اما بالنفايات فيبدو ان كرمهم لا يوصف. لا، لن نكون بعد اليوم مزبلة أحد، وليعلم من يحاول أن يرشقنا بالنفايات أنها سترتد عليه. لسنا على ثقة بأية وعود ستغدق ولا بأية مواصفات ستطرح، ونحن هنا لا نتكلم بالسياسة بل بالإنسانية. فلن نساوم بعد اليوم على جمال بيئتنا وعلى صحة أولادنا ولا على نظافة منطقتنا. إنها الصرخة التحذيرية الأولى، نطلقها باسم بلاد جبيل وباسم عمشيت تحديدًا: لن نقبل. ابحثوا عن حلول جدية وصحية ولكن بعيدًا عنّا. فقد دفعنا حصتنا وما يزيد من الضريبة وكفى. إن عمشيت تختزن في حناياها، بين ماضيها وحاضرها، جزءا مشرقًا ومهمًا، من تاريخ وثقافة لبنان وجبله، فلن يكون مستقبلها مخزنا لنفاياته".

8

تصحيح المفاهيم

كنت أعبّر بشكل مستمر عن إدانتي استشراء الفساد والإستئثار المتمادي بالأملاك العامة والسكوت عن هذه الظاهرة والإحجام عن المساءلة القضائية والسياسية.

في 29 آب 2003، أعطيت جوابًا على كتاب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية كريم بقرادوني حول المقترحات المتعلقة بالإصلاح الإداري:

"عطفا على كتابكم المؤرخ الخاص بالإقتراحات المتعلقة بالإصلاح الإداري المنشود منذ عهد الاستقلال، أود أن أشكركم على هذه البادرة التي إن دلّت على شيء فهي على أهمية مشاركة كل القطاعات والهيئات الرسمية والأهلية، لأن المعاناة واحدة عند كل المواطنين وبالتالي فهي تطال كل شرائح المجتمع. لذا سأكتفي بطرح بعض المشاكل وبعض الاقتراحات، نتيجة خبرة شخصية إن على الصعيد الأكاديمي أو على صعيد حياتي العملية أو من خلال الممارسة كسياسي ونائب مع الادارة اللبنانية.

المشكلة:

– في السياسة: ان التلكؤ في اجراء مصالحة وطنية شاملة وخلافات الرؤساء، دون الدخول في الاسباب والتفاصيل، والشلل الناتج من ذلك على السلطة التنفيذية ككل، وعلى السلطة الرقابية الاساسية اي المجلس النيابي، وهو المسؤول عن مساءلة ومحاسبة المتجاوزين والمقصرين، تجعل من الهيئات الرقابية عاجزة عن القيام بمهامها، ان بسبب المداخلات السياسية او بسبب النقص بإمكاناتها البشرية والمادية.

– الولاء والانتماء: ان الولاء والانتماء للوطن هما اساس كل من يتعاطى بشؤون الناس وهمومهم، لا سيما في ادارة الدولة لا ان يكون الولاء لزعيم ولا الانتماء لعصبية تتبذها كل الاديان.

– التعيين والانتساب: ان المحسوبية السياسية مرفقة بعدم الشفافية بالاعلان عن الشواغر تجعل الدخول الى جنة الوظيفة حكرا على بعض المحسوبين على الزعامات والمرجعيات السياسية، وهذا ما حصل في بعض الادارات التي اصبحت مناطق نفوذ محصنة لبعض المرجعيات دون غيرها.

– الطائفة والمذهبية: من المؤسف ان نتيجة الأحداث اللبنانية لم تشهد تقلصًا للطائفية عند المواطنين بل مع الأسف اشتدت المذهبية بين الطوائف. وهذا ما يعود بالضرر الفادح على حسن سير العمل وتسهيل معاملات المواطنين.

الاقتراح:

– إجراء مصالحة مع الذات اولا ومع الوطن على كل الصعد والمبادرة الى اجراء نقد ذاتي بدءا من الرؤساء مرورا بكل السلطات. لان المسؤولية مشتركة واحدة لا تتجزأ. كذلك تفعيل دور المجلس النيابي من خلال قانون انتخابات عادل ومتوازن حامل هموم الناس ومشاكلهم قادر على المساءلة والمحاسبة من خلال الهيئات القائمة من مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي والتفتيش المالي ومركز الابحاث والتوجيه الخ.. من المراكز الاخرى.

– تحديث وتفعيل الهيئات الرقابية القائمة: كان عهد الرئيس شهاب العصر الذهبي للادارة اللبنانية ان على صعيد التشريعات او على صعيد الكفاءات. ولكن منذ استحداث تلك المؤسسات لم يجر اي تحديث لتشريعات ولهيكليات تلك الهيئات، اضف الى شح الموارد المادية والبشرية في الادارة على الرغم من الانفتاح كميا وليس نوعيا، والفائض الهائل في ادارات الدولة.

– الانطلاق من تقرير التفتيش المركزي عن سنة 2002 والمبادرة الى فتح تحقيق شامل وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب ومحاسبة كل من يعتبر مسؤولا عن الاخطاء الحاصلة".

******

حذّرت من استمرار هجرة الشباب وتحوّل لبنان الى مأوى عجزة.

توقفت عند حوادث السير وحمّلت المسؤولين المعنيين المسؤولية دون استثناء.

في آب 2003، وفي إطار "مهرجان جونيه تمشى وسهار"، افتتحت معرضًا لخريجي كلية الفنون الجميلة في الجامعة اللبنانية–الفرع الثاني في بلدية جونيه. وأعلنت تشجيعي كل اهتمام بالثقافة والفن لمحوريتهما في نهوض المجتمعات وخصوصًا بالنسبة الى الشباب الذي يشكل الركيزة الأساسية لوجه لبنان الثقافي والحضاري.

دعوت الى متابعة معالجة موضوع الجامعة اللبنانية وتحصينها في كل ما تحتاجه مع التأكيد على التعاطف الذي ظهر مؤخرًا حول هذه المؤسسة الحاضنة للشريحة الكبرى من شباب الوطن.

في كانون الثاني 2004، تناولت الأرقام المعلنة حول موضوع الضمان الاجتماعي لناحية المترتب للصندوق لدى الدولة اللبنانية والقطاع الخاص. ونبّهت إلى مصير تقديمات الضمان لناحية فرع المرض والأمومة، وفرع التعويضات العائلية. وطالبت بالحد من النزف المستمر في الفواتير الوهمية. وضرورة إيجاد حلول ناجحة للمأزق العالق بين الصندوق ونقابة المستشفيات والذي هدد أكثر من مليون لبناني في صحتهم واستشفائهم.

رحبت بموضوع المعاينة الميكانيكية الجديدة، لكنني وقفت بحذر أمام هذه التجربة وما يمكن أن تطرحه من إشكاليات مختلفة. سيما ان حصر المعاينات بأربعة مراكز فقط سيفتح المجال أمام صعاب عدة لناحية تنقلات المواطنين ومدى التلبية اليومية للمعاينة المطلوبة، لذا طالبت باضافة مراكز عدّة تسهيلا لسير عمل المواطنين وباسرع وقت ممكن.

في 12 شباط 2005 أدليت بتصريح، طلبت فيه من المسؤولين تأمين لقمة عيش المواطنين مع أدنى المطالب الحياتية التي باتت مفقودة، فيعيشون في ظلمة نفسية وظلمة انقطاع الكهرباء المستمر.

9

الخط الوسطي

كانت أحداث الولايات المتحدة الأميركية المرعبة في 11 أيلول 2001 وما أسفرت عنه من خسائر بشرية وارتدادات أمنية واقتصادية قد تجاوزت أميركا لتطاول عواصم الدنيا بكاملها. تلمست ككل إنسان على وجه هذه الأرض، ما يمكن أن يصل إليه تفجير الحقد المخزون في العالم وما يحمله من تهديد بإغراق المجتمع البشري في دوامة العنف والإرهاب.

بعد طي عقد من زمن الحرب، لا تزال الشرذمة حال اللبنانيين، ولا يزال التعامل السياسي يفتقد للصدقية، والقرار الوطني الموحد غير منظور.

تداخل وتضارب بين السلطات، تجاهل لأحكام الدستور، خلافات حادة وانقسامات، تشوهات في النظام الديمقراطي، ومجلس نيابي يناقض نفسه ويخذل النظام الديمقراطي حيث يتراجع عن دوره في التشريع تحت وطأة اعتبارات غير دستورية شكلت سابقة غير مألوفة في التقاليد البرلمانية، أثارت في نفسي الشكوك نحو المستقبل.

بدت أمامي وحدة الصف الداخلي شأنًا وطنيًا ملحًا لا بل أشد إلحاحًا من أي وقت مضى. كذلك معالجة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والأمنية.

وإذا بالإعتداءات على دور العبادة في العام 2001، في تشرين الأول، يثير النعرات ويوحي بفتنة على الأبواب تضرب الصف الداخلي.

بدأت ألاحظ كيف الدولة تفقد المزيد من مقومات وجودها، ويتقلص دورها في الداخل والخارج. ما يؤدي إلى التشكيك الجدي في مستقبل البلاد.

يوم اتخذ مجلس الأمن الدولي قراره في كانون الثاني 2002 تخفيض عديد قوات الطوارئ الدولية في الجنوب إلى حوالي النصف، شعرت بنوع من القلق وبالحاجة الملحة لضرورة دعم الجيش ونشره حتى الحدود المعترف بها دوليًا، وهو ما كان اتفاق الطائف قد نص صراحة عليه. إلا أن هذه المسألة دونها الكثير من العقبات وهي لم تنضج بعد ولم يصدر بها القرار بعد من لدن القوى الدولية العظمى، رغم ما يعتري مسألة مزارع شبعا من التباس إن لجهة هويتها اللبنانية أو لجهة احتلالها من الإسرائيليين.

فترسيم عملي وقانوني للحدود مع الدولة السورية إجراء مبدئي، كنت من الداعين إليه درءً لأي لغط وأزمة مستقبلية.

عمومًا إن التعاطي مع موضوع بسط السيادة والعلاقة مع الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي ومع سائر المحافل الدولية تنقصه الجدّية والموضوعية والمسؤولية المطلوبة في ظل الظروف الحرجة التي يعيشها لبنان والتخبط الإقليمي والتحولات الدولية المتسارعة.

في آذار 2002، جرت أول زيارة لرئيس سوري إلى لبنان، وقد سبقت انعقاد القمة العربية في بيروت.

في آذار 2002، إنعقد مؤتمر القمة للملوك والرؤساء العرب في بيروت.

هو امتداد لقافلة من المؤتمرات السابقة وعهود ووعود قطعها الملوك والرؤساء العرب لحل القضية اللبنانية.

إنعقدت القمة العربية في بيروت لكنها لم تحقق النتائج المطلوبة على مستوى تطلعات الشعوب العربية. بل عكست عجزًا عربيًا في تفعيل أي مبادرة.

كنت من القلقين المتخوفين مما يجري على الحدود الجنوبية من جراء الفلتان الأمني والفراغ السلطوي.

كنت قلقًا من أن يعود لبنان إلى دائرة الخطر الداهم المباشر، وقد حمّلت السلطة مسؤولية هذا التردد والتخاذل. فرفضها نشر الجيش اللبناني هو انتقاص متعمد لسيادة الدولة ومسّ بصدقيتها وتشكيك في أهليتها بتأدية واجباتها البديهية، وغير ذلك استدراج للبنان إلى حرب منفردة مع إسرائيل.

شجّعت جميع القوى الحيّة على اختلافها على إعلان موقف وطني صارخ يؤكد وحدة اللبنانيين الضامنة لبقاء لبنان دولة ديمقراطية حرة مستقلة سيدة، رائدًا للعروبة الأصيلة ورافدًا للحضارة الإنسانية.

.

طيلة فترة نيابتي، استمريت على مبدأي في رعاية كل حوار وتفاهم يصبّان في المصلحة الوطنية العليا. لم أساوم على التركيبة الفريدة التي يتمتّع بها قضاء جبيل. الديمقراطية بالنسبة لي ممارسة وعمل وليست كلاماً وشعارات. أيّدت الحوار المنطقي الهادف ورفضت النقاش العقيم الذي يؤدي الى تمييع المواقف وهدر الوقت.

إقترحت تحويل اللقاء التشاوري إلى مكان للحوار ولمناقشة آداء السلطة السياسي ومكانًا لاستيعاب كل الشارع.

إن الرأي العام اللبناني يدفع الثمن الغالي لكل ما يحصل على الساحة اللبنانيّة لجهة الخلافات بين الرؤساء.

في وقت برزت على الساحة اللبنانية اجتماعات قرنة شهوان تحت سقف بكركي واللقاء التشاوري في المقابل، وقفتُ في الوسط وتمكنت من جمع كل التناقضات على طاولة واحدة.

.

وجهت إلى اللقاء التشاوري المنعقد يوم الثلاثاء 2002/8/27 الكتاب التالي:

ثمة عدد كبير من الأسئلة لا بد أن نوجهها قبل تحديد خياراتنا.

أولاً: كيف يمكن وصف الحالة المسيحية في لبنان؟

ثانيًا: هل هذه الحالة هي متميزة بذاتها أم أنها امتداد للحالة الوطنية العامة في البلاد؟

ثالثًا: من هو المسؤول عما وصلت إليه الأمور؟

رابعًا: لماذا نتلاقى لتحديد خطاب سياسي طالما أننا ننتمي إلى خط ثوابته واضحة ووثيقته لا لبس فيها ودستوره غير قابل للمس حتى إشعار آخر؟

خامسًا: هل نحن نهدف إلى تفعيل أدائنا كنواب ووزراء؟ ولماذا لم ننكب على ذلك مسبقًا؟

سادسًا: لماذا الآن؟

إن جميع اللبنانيين يتقاسمون معاناة واحدة سببها سوء الأداء السياسي في السلطة من جهة وعدم وضوح غاية المعارضة من جهة ثانية. فالسلطة منقسمة على ذاتها تتصالح حينًا وتتنازع دائمًا والمعارضة لا تملك الخطاب السياسي الذي يقدم مصلحة المواطنين على المصالح الشخصية. وجميع اللبنانيين باتوا ينظرون بقلق إلى مستقبلهم بالتأسيس على حاضر مأزوم ماليًا واقتصاديًا واجتماعيًا ومعيشيًا.

وبين هؤلاء تبرز شريحة كبيرة من المسيحيين تعطي للحالة السيئة التي تمر بها البلاد توصيات حادة تنسبها إلى مبررات عدة بفعل التعاطي مع قضاياهم بالإهمال هنا والقمع هناك والتعالي هنالك. وتعتبر أن الحلول تكمن في تحقيق سلسلة من الأهداف طالما أشار إليها غبطة أبينا البطريرك مار نصر الله بطرس صفير. ومن دون الحاجة إلى إجراء عملية تقييمية لهذه الأهداف وللوسائل المقترحة إلا أنه لا بد من الإعتراف أن هناك مشكلة وطنية عامة والمسيحيين هم فريق من ضحاياها.

تكمن المسؤولية عن ذلك في الأداء السياسي العام في البلاد منذ البدء في تطبيق وثيقة الوفاق الوطني التي أعلن بإيمان عميق عن تمسكي بها وبمندرجاتها وأطالب بتنفيذها كاملة بشكل يراعي النص والروح في آن.

ويتميز هذا الأداء الذي سبب أزمة سياسية ووطنية بالآتي:

أولاً: تحريف الدور السوري في لبنان وتقليصه إلى درجة استحضاره في جميع التفاصيل والخلافات الداخلية كما أن البعض يحاول الإيحاء باستدعاء سوريا كسبًا لعاطفة الشارع مقابل من يحاول الإيحاء أيضًا بالإستقواء بها لتثبيت وجهة نظره وتقديمها.

ثانيًا: عدم التفات سائر من شارك في السلطة إلى وجوب الإهتمام بمصالح المواطنين بشكل متوازن مع معالجة المشاكل الخارجية والمسألة الإقتصادية.

ثالثًا: ممارسة أداء سياسي حتى على المستوى النيابي لا يبين أن ممثلي الناس قادرون على ترجمة آمالهم وتطلعاتهم فسادت نظرية رفع الأيادي هنا والتغيب هناك حتى بات كثير منا مغيبًا مع وجود ديماغوجية عند البعض إستعراضية يستهويها سماع التصفيق فتحاول استدراجه دائمًا ولو على حساب إهمال مصالح المجتمع وتضليله عن الحقيقة.

إن الثوابت التي نجتمع لنلتقي عليها واضحة لا لبس فيها فنحن نؤمن بالطائف مرجعية لحل كل إشكالياتنا السياسية والإقتصادية ولحسم تطلعاتنا الإقليمية حيث إسرائيل هي العدو وسوريا هي الشقيق ولبنان هو وطن نهائي يتساوى فيه المواطنون إلى أي طائفة انتموا ويعيشون في بوتقة واحدة.

إن ما نجتمع حوله من مبادئ وثوابت وطنية نحاول تأطيرها وتوحيدها لمصلحة البلاد يشكل بحد ذاته لقاء سياسيًا نأبى أن يفسر على أنه مواجهة أو توازن مع أي تجمع سياسي آخر. فنحن مجتمعون في ظل دور وطني جامع وحواري كما أننا نرفض احتكار الشارع أو محاولة ذلك. فنحن مع توجيه وتغليب العقلانية في الفكر والأداء فنحاول الإهتمام بمشاكل المجتمع اللبناني

بكامله ونسعى إلى إقناع الشارع بصحة ثوابتها وبأدائنا السياسي والمعبر عن مصالح الشعب وتطلعاته. دون أن يعفينا هذا اللقاء من مسؤولياتنا تجاه الناس. لذلك أقترح الآتي:

تحويل هذا اللقاء إلى مكان للحوار ولمناقشة أداء السلطة السياسية ومكانًا لاستيعاب كل الشارع بما يمثله من تنوع في الفكر والأسلوب فلا نتركه ممسوكًا من العصبيات مسرحًا لها. علينا استخلاص العبر واستصدار التوصيات فنسائل من لا يلتزم بها محركين بذلك الوزراء والنواب في آن.

ثانيًا: تقديم اقتراحات قوانين من شأنها التعبير عن حاجات أهلنا والتكاتف في سبيل إقرارها في مجلس النواب وفي مقدمها قانون جديد للإنتخاب يراعي صحة التمثيل وعدالته في كل لبنان.

ثالثًا: تنسيق أدائنا في مجلس النواب حيث تكون لنا كلمة نعبر فيها عن قدرتنا على محاكاة حاجات اللبنانيين بالسياسة والإقتصاد والتربية.

رابعًا: ألا يكون هدف هذا اللقاء إيجاد جبهة سياسية للوقوف في وجه أية لقاءات أخرى إنما من أجل التوجيه وتصويب حركة العمل السياسي، فنقلص الفوارق ونقنع الجميع بصوابية عملنا فيتحلقون حول فكرتنا ويعملون معنا في إطارها.

بيروت في 27 أيلول 2002.

في السابع من تشرين الثاني 2002، أقمت مأدبة عشاء في منزلي في عمشيت جمعت 34 نائباً و13 وزيراً من مختلف الإتجاهات، بمن فيهم سليمان فرنجيه ووليد جنبلاط وجان عبيد ونعمة الله أبي نصر ونصري لحود ومحمد الصفدي، وبيار حلو وإيلي الفرزلي... إضافة إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري، والحكومة رفيق الحريري، والرئيس السنيورة وكانت لي كلمة اكّدت فيها انّ الإعتدال لن يخلي الساحة للغرائز:

يشرفني أن أستقبل "لبنان" في بيتي...

في هذه الدار التي ما تعوّدت يومًا إلا على انتهاج الإعتدال والتعقل، عن قناعة راسخة وثابتة، فلم ولا ولن تخل الساحة لصراخ الغرائز.

لم أشأ، في هذه العشية، أن يكون اقتسام الخبز والملح بيننا إلا جسر عبور صوب وطن نحلم به، في لقاء يجمع اللقاءات فلا نتحلّق حول مبدأ هنا ونفترق على مصلحة هناك.

فمهما تباينت الإتجاهات والأهواء ومهما اختلفت أساليب الشعارات يمكن لمودة تجمعنا بكم أن تساهم في حوار صريح وجريء وهادف يضع الوطن في أول الأولويات.

فمن هنا، من على كتف المدينة التي تحضن التاريخ، من هذه الأرض التي قاومت عواصف التفرقة والشرذمة وبقيت بإرادتنا وجهودنا مثال لبنان، أعلن وأنا سليل تركيبة بلاد جبيل اللبنانية الفريدة، التزامي بمسيحيتي التي عشتها في هذه المنطقة محبة وبنيانًا وتصويبًا وتواصلاً وشراكة وأخوة في المواطنية، فهي لا تلغي أحدًا ولا تسعى إلى الإنتقام، ولا تهاجر مستقيلة من الوطن...

بل هي المؤمنة بالإرشاد الرسولي والملتزمة بجوهر تعزيز الآخر لتكتمل صورة لبنان.

نحن نقاوم، ونثبت وجودنا بالفكر والمنطق والعقلانية والحضور، وليس بالبكاء والإنهزام والتقوقع والهروب.

أهلاً وسهلاً بكم أيها الأصدقاء في دار تتسلح بسلطة الصداقة فتجمع كل السلطات.

السياسة تخطيط وتطوير

القضاء عدل ومساواة

الإعلام صدق وحرية

ولبنان واحد

عاش لبنان.

*****_*****

تحوّل منزلي، في لحظة ذروة، إلى ملتقى كل الأضداد وكل الزعامات، حيث اجتمع فيه لبنان بكل اتجاهاته.

لقاء لم يشهده لبنان منذ العام 1975.

بعد هذا الإجتماع، ولد خط سياسي جديد متفرّد، إتخذ فيما بعد وخلال عقد من الزمن إطار الوسطية.

هذا الخط المعتدل الجامع راح ينمو سنة بعد سنة إلى أن بلغ ذروته في عهد الرئيس ميشال سليمان، يوم وقع الخيار عليّ كي أكون مستشارًا لرئاسة الجمهورية، أساعد في تحقيق ما اصطلح على تسميته "هيئة الحوار الوطني".

*****

في 26 نيسان من العام 2005 حصل ما لم يكن أحد من اللبنانيين يتخيّل حصوله: إنسحاب الجيش السوري بعدما أحكم سيطرته على البلاد والعباد طوال ثلاثة عقود.

ما كان يُعتبر "حلماً" صعب المنال أصبح حقيقة واقعة.

لم يكن من السهل إخراج هذا الجيش لولا تضافر ضغوط دولية كبيرة مع انفجار عارم للغضب الداخلي إثر جريمة اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري.

محطات رئيسة عدّة أنتجت ذاك الإنسحاب التاريخي.

في العشرين من أيلول 2000، أصدر المطارنة الموارنة بيانهم الشهير وطالبوا بإعادة انتشار الجيش السوري في لبنان تمهيدًا لانسحابهم نهائيًا عملاً بالقرار 520 وباتفاق الطائف.

وفي الثلاثين من نيسان 2001 صدر البيان التأسيسي للقاء قرنة شهوان.

لم ألتحق باجتماعات قرنة شهوان لكنني أكدت في كانون الأول 2002، قناعتي بأن بكركي هي مرجعية وطنية وموقفها واضح من الثوابت الوطنية وهي واعية لدور لبنان العربي. وفي آذار 2003، جددت دعمي لمواقف البطريرك نصر الله صفير وأبديت ارتياحي الى الجو العام الإيجابي في البلد، وتمسكت بالوحدة الوطنية.

في أيلول 2003، وعشية صدور نداء جديد عالي اللهجة لمجلس المطارنة الموارنة، قمت بزيارة إلى الصرح البطريركي وعبّرت عن تأييدي لمواقف البطريرك صفير وأعلنت أمام الإعلام موقفي من نداء المطارنة واعتبرته برنامجًا يصلح ليتمعن فيه جميع السياسيين والمسؤولين في البلد وتجب دراسته اولاً.

أضفت: "ان البيان – النداء جاء ملمًا بكل الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتطرق ايضًا لقضايا الفساد والإهمال ومشاكل الكهرباء والخصخصة وكل الامور التي تهم الوطن والمواطن، واني اتمنى على جميع المسؤولين وكل شخص يتعاطى الشأن العام في لبنان ان يدرس هذا النداء، لان كل نقطة فيه مهمة لا سيما الطلب والنداء لقانون انتخابات في فترة قريبة ولا يصدر قبل شهر أو شهرين من موعد الانتخابات كما تعودنا سابقًا، إنه نداء واقعي ويضع الأصبع على الجرح".

في الرابع من أيلول 2004، عصفت في البلاد أزمة سياسية حادة مع التوجّه إلى التجديد للرئيس لحود.

قامت الدنيا ولم تقعد.

بدت المعارضة واضحة ضدّه في ظل علاقته الوطيدة مع سوريا.

أما أنا فسبق لي أن أعلنت في أيار 2004، أن هذه الدولة مفلسة وأن المعارضة غير موجودة، وربطت إمكانية الإصلاح بإقرار قانون انتخابي عادل، وأعلنت موقفًا معارضًا للتمديد الذي وصفته بالكارثة.

كنت من النواب الذين كان عندهم الشجاعة والجرأة ان نقول لا لقرار التمديد للرئيس لحّود، وكنت أتمنى ان يرفض الرئيس لحود التمديد له.

لكن التمديد لثلاث سنوات حصل.
وفي الواقع كانت مرحلة التمديد مليئة بالتطورات المأساوية ونقطة انطلاق لمسلسل إرهابي ضرب البلاد وحصد قافلة من الشهداء.

وجدت في لقاءات البريستول مدخلاً ليس فقط لاستعادة السيادة اللبنانية، بل أيضًا، خطوة لإنتاج توافق وطني يضم جميع القوى الحريصة على استقرار البلاد ومستقبلها بعد انتهاء الانتخابات النيابية وقيام حكومة جديدة قادرة أن تتولى مواجهة النظام الامني اللبناني واستكمال تفكيكه وبناء أجهزة أمنية تعمل وفق القانون وتحمي الوحدة الوطنية وتعيد تأسيس الحياة السياسية على القواعد الدستورية والديموقراطية.

وفي أيلول أيضًا، من العام 2004، أقرّ مجلس الأمن الدولي القرار الرقم 1559 الذي يدعو الى انسحاب القوات الأجنبية من لبنان وحلّ الميليشيات ونزع سلاحها وبسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع أراضيها.

ترافق صدور هذا القرار مع ضغط دولي غير مسبوق، خصوصاً من قبل الولايات المتحدة برئاسة جورج بوش وفرنسا برئاسة جاك شيراك الذي كان صديقاً حميماً للرئيس الحريري، من أجل استعادة سيادة لبنان.
القرار 1559 هو كناية عن محطة في غاية الأهمية فهو نوع من تدويل لاتفاق الطائف، إلا ان هناك جدلاً حوله، غايته فرز الناس بين مؤيد ومعارض له.

تم تدويل القضية اللبنانية منذ بداية الحرب اللبنانية التي لم تكن داخلية فقط، بل استخدم اللبناني كوقود لإشعالها. لكن هذه الحرب أثيرت فيها ملفات متصلة بالشرق الأوسط.

بالعودة الى الـ1559، فان اتخاذ هذا القرار لم يكن بمبادرة لبنانية، ولا بطرح من أي فريق لبناني، بل اتخذ من دون علم لبنان.

من يتابع الأحداث يتضح له ان القرار 1559 سينفذ، حتى السفراء المعتمدون في لبنان أبلغوا المسؤولين اللبنانيين رغبة دولهم بتطبيقه، لكن التعاطي معه، كما في كل المرات، ردات فعل على مبادرة أطلقها غيرنا.

البلد بتركيبته يضم أقليات ولا توجد أكثرية، وأطمئن المسيحيين بألا يخافوا من تسلط طائفي عليهم، لأن هناك توازنًا بنيويا في المجتمع اللبناني. الديموقراطية هي نسبية وتطبق في كل مجتمع بحسب تركيبته. ففي لبنان لا تطبق الديموقراطية بمعناها الكلاسيكي أي حكم الأكثرية لأنه لا توجد أحزاب سياسية، فالنسيج الاجتماعي اللبناني هو طائفي ومذهبي لذلك أؤمن بالديموقراطية اللبنانية التي توفر حماية الأقليات ومشاركتها وتحفظ العيش المشترك.

إن الأهم من تأمين سلامة إجراء الانتخابات هو القانون الذي ينتج مجلسًا نيابيًا.

لم أمنح الثقة يومها الى الحكومة لأن هناك 70 الى 80 بالمئة من أعضائها سيخوضون المعارك الانتخابية، بمعنى ان الوزراء سيسخّرون مراكزهم الوزارية وامكاناتهم في الجولات الانتخابية لكسب الأصوات، لذلك يجب أن تكون الحكومة منزهة وحيادية وأن تكون مهمتها وضع قانون انتخابي والاشراف على تنفيذه فقط.

******

في الثالث عشر من كانون الأول 2004، إلتأم لقاء البريستول الأول الذي طالب بانتخابات نيابية عادلة تنبثق منها حكومة إنقاذية تنفذ اتفاق الطائف، لاسيما البنود المتعلقة بالوجود السوري في

لبنان وتحرير الدولة اللبنانية وتأييد الديمقراطية والسيادة والإستقلال والمباشرة ببناء علاقات ندّية مع سوريا مع ما تفرضه من إعادة نظر في بعض الاتفاقات المعقودة لإعادة التوازن إليها لما فيه مصلحة البلدين.

كان هذا الإجتماع باكورة لقاءات للمعارضة اللبنانية، كنت أحد رموزها بعد أن وجدت فيها خطوة جدّية موحّدة في إطار برنامج جامع وواضح إطاره سيادة لبنان ووحدته واستقلاله.

في لقاءات البريستول التزمنا بوثيقة ضمّت نقاطًا سياسية اساسية أهمها التطبيق الكامل لاتفاق الطائف وارساء علاقة مميزة مع سوريا في إطار سيادة واستقلال كل من البلدين.

في الثالث من شباط 2005، إنعقد لقاء البريستول الثاني، ألحت فيه المعارضة على ضرورة إيجاد تسوية مشرّفة مع سوريا على قاعدة الإنسحاب الكامل لجيشها من لبنان في خطوة لإنهاء الأزمة الخطيرة التي نشبت بين السلطة اللبنانية والشرعية الدولية بعد صدور القرار 1559.

.

أتى اغتيال الرئيس الحريري في 14 شباط 2005 ليفجّر موجة غضب ضد الوجود السوري والنظام الأمني اللبناني– السوري.
في 15 شباط 2005، عشية استشهاد الرئيس رفيق الحريري أصدرت بيانًا جاء فيه:

سقط الشهيد الرئيس رفيق الحريري عن جواد السلام الابيض، في بلد ضاعت فيه القيم والمقاييس. انفجر الحلم، حلم الشباب الطامح والساعي الى وطن التطور والتقدم والاقتصاد المزدهر. فقد لبنان كل احتياطه، ليس فقط الاقتصادي والمالي، اذ لا شك في ذلك وانما ايضا احتياطه السياسي ورصيده الاجتماعي ومدرسة التعاطي المترفع والتعالي عن الصغائر، انه القرف، بما لهذه الكلمة من معنى، هذا هو الشعور العام. انه الغضب، بكل تداعياته، هذه هي الحالة السائدة، انه الخوف بكل غموضه، والقلق على المستقبل. هذا هو الاحساس العميق اغتالوا رفيق الحريري، واغتالوا معه لبنان بمعانيه ومبادئه وقيمه ورسالته الحضارية. اغتالوا رجل الدولة في زمن قلت فيه الرجال،

فصارت الساحة مسرحا فالتا وغير آمن. اغتالوا واحد من أعداء الطائفية البغيضة فمن المسؤول؟ ليس الوقت مناسبًا للتحاليل والدراسات والكلام، انه وقت الصمت والحزن ولكن ايضا وقت الثورة. فلماذا لا تتحمل الحكومة مسؤوليتها كاملة وترحل؟ وحتى السلطة من رأس الهرم الى أسفله، فليرحلوا جميعًا وليدعوا الشعب يأمل من جديد بحياة هادئة وآمنة وبوطن مستقبلي على شاكلة وطراز ذلك الذي كان يحلم به ويعمل لأجله شهيد لبنان الرئيس رفيق الحريري".

في الثامن عشر من شباط 2005 إنعقد لقاء البريستول الثالث بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري. أعلنت المعارضة في هذا الإجتماع انتفاضة الإستقلال، وطالبت بتشكيل لجنة تحقيق دولية وحكومة انتقالية وعدم التعاطي مع اغتيال الحريري كجريمة عادية تعود الحياة السياسية بعدها إلى طبيعتها.

في الثاني من آذار 2005، إجتمع لقاء البريستول ليطالب مجددًا بخروج مشرّف للجيش السوري وبعلاقات أخوية وصداقة وتعاون.

في هذه الفترة، كانت سلسلة اغتيالات، استشهد فيها رجالات وطنية معارضة للوجود السوري في لبنان والتجديد للرئيس لحّود.

كان المشهد العام مكفهرًا. ومع بزوغ كل فجر، يُطرَح السؤال: من التالي؟

.

في الخامس من آذار 2005، أعلن الرئيس السوري بشار الأسد استكمال الخطوات التي نُفّذت سابقًا في إطار اتفاق الطائف، وسحب كل القوات المتمركزة في لبنان إلى منطقة البقاع ثم إلى الداخل السوري.

وبعد مسيرة الثامن من آذار المؤيدة للجيش السوري، زحفت حشود المعارضة في الرابع عشر من آذار 2005، إلى ساحة الشهداء للمطالبة برحيل الجيش السوري.

وكنت في 11 آذار 2005، قد دعوت أبناء منطقة جبيل واللبنانيين جميعًا الى التلاقي في ساحة الشهداء في بيروت، الثالثة من بعد ظهر الإثنين في 14 آذار المقبل، رافعين العلم اللبناني، رمز الوحدة ورفعة الوطن، تأكيدًا لولائنا للبنان، وفي سبيل إظهار الحقيقة المطلوبة بإلحاح للكشف عن جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، ووفاء لهم.

في 15 نيسان 2005، أضاء الجبيليون شعلة الحقيقة والحرية خلال احتفال حاشد، دعوت اليه، على رصيف الميناء التاريخي، وفاء لذكرى الرئيس الشهيد رفيق الحريري. حضره النواب فارس سعيد وفريد الخازن وفريد مكاري والنائب السابق محمود عواد وممثل عميد الكتلة الوطنية الدكتور جورج أبو زيد ورئيس اتحاد البلديات فادي مارتينوس ورؤساء بلديات ومخاتير وشخصيات.

بعد النشيد الوطني والوقوف دقيقة صمت حدادًا على الحبر الأعظم البابا يوحنا بولس الثاني والرئيس الحريري، أذيع، للمرة الأولى، نشيد "يا برق طل" بصوت فناني "سوبر ستار" والذي أعده الفنان شربل روحانا لراحة نفس الرئيس الحريري. وألقى أمين سر اللجنة الأسقفية لوسائل الإعلام السابق الأب الدكتور يوسف مونس كلمة قال فيها: نضيء هذه الشعلة ليكون في لبنان نور ولنستمر نحن حاملين مشعل الحقيقة.

وألقيت كلمة أصريت في مستهلها على معرفة الحقيقة كاملة ساطعة ولو حارقة.

وفيما يلي كلمتي في احتفال إضاءة شعلة الحرية والحقيقة في ميناء جبيل – الجمعة 15 نيسان 2005:

"من هنا ... من على شاطئ بيبلوس أقلعت مراكب فينيقيا لتشعل العالم بنار الحرف، فشقّت البحر لتشق معه ووراءه الظلمة القاتمة بنور الحوار...

هكذا، وبفضل جبيل، وجد العالم سبيلاً إلى التفاهم والتقارب وإلى إرساء الإتفاقيات والعهود...

أفلا يستحق رفيق الحريري، الذي آمن بسلاح المعرفة، فأوفد رسله طلابًا ينهلون العلم في أربع جهات العالم، أن نقف، وهنا في مهد الحرف بالذات، وقفة وفاء وذكرى، إكرامًا لروحه ولشهادته؟

الوفاء أيها الأصدقاء لا يكون بالدموع والنحيب، وبالتحسر على من غاب فقط! بل بالعمل الدؤوب سعيًا وراء الحقيقة لأنها المدخل إلى كل تفصيل صغير أو كبير في غد الوطن السيد الحر المستقل.

نحن هنا اليوم نتحلق حول هذا الميناء التاريخي لنضرم النار في سمائه، نار الحقيقة والحرية، ولن يستطيع أحد بعد اليوم إخمادها. فنارنا متى اشتعلت وصبغت الفضاء بالأرجوان، تحرق وجه الذين يحاولون الوقوف في وجهها وتنير درب من يقف وراءها.

أيها السادة،

ليس بغاية التكرار بل في سبيل الإصرار، نعود ونشدد أننا نريد معرفة الحقيقة كاملة ساطعة ولو حارقة.

هذا هو حق الشعب اللبناني وهذا هو الحد الأدنى لما نصر عليه اليوم. فنحن على يقين بأن هذه الحقيقة ستكون نقطة تحوّل في تاريخنا الحديث وبداية المشوار صوب "الوطن الحلم" الذي راودنا والذي تصوّر في خيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

ولكن أين الحلم وفي وطننا من تخصص في تبديد الأحلام وتشتيت الأهداف وتضييع الفرص على الوطن والمواطن؟ فها نحن وفي هذه الأوقات نراقب بأسف وحسرة أهل السلطة يتقاتلون فيما بينهم على "الجبنة العفنة"، وعلى ما تبقى من فتات الدولة، بعد أن أمعنوا فيها تقاسمًا وتحاصصًا ونهبًا.

أين الضمير؟ أين القانون والمؤسسات؟

لقد ضربوا بعرض الحائط إرادة الشعب وتلاعبوا بالدستور قانونًا وقيمًا ومبادئ، تمسكًا بالكرسي والكراسي، ولو على رائحة وطن يحترق ويتلظى بنار الأنانية والفردية. لقد عبّدوا طريق الحقد ومهّدوها أمام من أراد اغتيال رفيق الحريري...

لكن ثورة بيضاء ولدت من رحم القهر والقمع فلوّنت شوارع بيروت ولبنان بألوان العلم اللبناني وأسقطت الحكومة وهزّت ضمير المجتمع الدولي. والثورة مستمرة تطالب بجلاء الحقيقة ومحاسبة جميع المسؤولين على اختلاف درجات المسؤولية وحجم الإرتباط بالكارثة الزلزال.

في هذه الظروف، لا بد أن نسأل عن الإنتخابات وكيف جعلوها كرة تتقاذفها الأيادي والأرجل: تمييعًا وتسويفًا، مما سيؤدي إلى تطييرها. لأن نتائجها وبغض النظر عن شكل القانون وحجم الدوائر، ستأتي كارثية على أهل السلطة.

نحن من هنا من بلاد جبيل نطالب وبإلحاح بإجراء هذه الإنتخابات في موعدها وعلى السلطة ألا تتهرب من المواجهة. فإذا تفادت السقوط اليوم في صناديق الإقتراع، فلن تستطيع غدًا أن تتحاشى حكم التاريخ القاسي...

الإنتخابات مهمة جدًا وضرورية على أساس الدائرة الصغرى كما هي مطروحة على المجلس النيابي كمشروع توافقي. لأن العلاقة المباشرة بين الناخب والمرشّح تبقى الأفضل تمثيلاً، والأوضح تعبيرًا عن الإرادة الشعبية. علمًا أننا في بلاد جبيل لا نخشى من التقوقع الطائفي. فلقد مرّت الأحداث الأليمة ولم تتأثر جبيل برياح الطائفية، بل كانت مثلاً يحتذى للعيش الواحد في لبنان الواحد، وكنا طوال هذه المدة إلى جانب أهلنا نشاركهم لحظات الألم والحزن، كما لحظات الراحة والفرح. فتقاسمنا الشدة والمودة... سوية كنا، ومعًا سنبقى...

لذلك، من هنا، وبين شواهد التاريخ المتجذرة في هذه الأرض كتجذّرنا نحن في منطقتنا، وعلى وقع أمواج الشاطئ العتيق كالزمان، نعلن تجديد التزامنا مع أهلنا في جبيل حاملين وإياهم مشعل الثورة الذي لن تخمد ناره قبل أن نُعلن الحقيقة وتتحقق الحرية.

جئنا إلى هنا سوية لنعيد دور المنارة إلى الميناء، علّها تهدي الذين يجهلون الطريق القويم. فقد سبق والتزمنا في جميع مواقفنا، ومع المعارضة الوطنية، بسقف الطائف بكل تفاصيله، فلماذا يتنكرون له اليوم ويغتالونه كما اغتالوا رفيق الحريري؟!

وبعد أن أعلنت سوريا عن برنامج أمني محدد لانسحابها من لبنان، تطبيقًا للطائف وانسجامًا مع إرادة الشعب اللبناني الذي اختار أرقى وسائل التعبير الديمقراطي، لإبرازها وتظهيرها، نسأل لماذا وهنا في الداخل يحاولون تجاهل ما يتعلق بهم من بنود تطبيقية مهمة في اتفاق الطائف؟ إنه فعلاً الهروب من المسؤولية والواقع صوب التربع على العروش والمغانم الحرام...

نقول لهؤلاء وبالفم الملآن: أنتم ملوك بلا رعية. ملوك وهم ووهن. تنتهي ولايتكم مع انتهاء الرواية وقد شارفت على ذلك. وغدًا مهما طال بكم زمن التلاعب والتكاذب والتأجيل، ستنهمر الحقيقة كالشلال في صناديق الإقتراع وضّاحة وهّاجة هادرة، فتطيح بكل من حاول أن يحوّل الوطن مزرعة له...

وإذا قلنا إننا لا نريد العودة إلى زمن الميليشيات وإلى زمن الوطن المتقطع بالمتاريس الطائفية، فهذا يعني أننا نقدّر دور المقاومة ونميّزها، طالما أن لا دورًا لسلاحها في الداخل، وهو موجه صوب إسرائيل. هذا مع التشديد على الموقع الوطني والسياسي لهذه المقاومة ولكل الفرقاء اللبنانيين في الخارطة السياسية لبناء الوطن.

أما لبنان وهو "أكثر من وطن إنه رسالة"، فلا بد في المناسبة من ذكر صاحب القول، قداسة البابا العظيم يوحنا بولس الثاني، الذي خصّ لبنان بعناية فائقة وبسينودس لتحقيق العدالة السياسية والمساواة الإجتماعية. وكيف للعدالة والمساواة أن يتحققا دون عودة العماد عون من منفاه القسري ودون خروج الدكتور جعجع من سجنه السياسي، ليعودا ويشاركا كل من موقعه في صناعة لبنان الحرية والسيادة والإستقلال...؟

لقد هال بعض المتضررين أن يروا لبنان يشهد الفجر بعد ليل طويل فراحوا كالخفافيش في العتمة يوزعون الرعب متفجرات هنا وهناك. لن ترهبنا أيها الأصدقاء هذه الأفعال الجبانة، ولن تثنينا عن متابعة الإنتفاضة حتى بلوغ الغاية المنشودة. وإنني على ثقة تامة بالجيش اللبناني وبقدرة وحكمة قيادته على ضبط الأوضاع وحماية الوطن والمواطن والحريات السياسية. فلنرفع أيدينا تحية لهذا الجيش الجبار الذي أثبت ويثبت في كل المفاصب أنه روح الوطن وصمّام الأمان وضمانة المستقبل.

لقد جئنا إلى هنا، حيث رائحة التاريخ زكية فواحة، حيث المجد تدفق مع أمواج بحر جبيل، وفاء لرفيق الحريري واحترامًا لألم باسل فليحان، ولكي نتعهد في حضرة التاريخ أننا معكم ومع إرادتكم سننفخ النار في شعلة الحقيقة والحرية فتعلو ألسنة اللهب وتلعن المصطادين في الماء العكر والمتضررين من مجد لبنان الذي، ونقولها من فينيقيا القديمة، سينهض كطائر الفينيق منبعثًا حيًا لا يموت طالما أنكم دم الثورة ودرع الحق، وطالما أن فيه شعبًا كشعبنا في جبيل لا يرضخ إلا لقناعاته ولإرادة الحياة الكريمة التي تعصف به منذ أن يولد".

في الختام أضيئت الشعلة التي أنارت سماء جبيل وميناءها وأُطلق الحمام وبالونات تشكّل شعار العلم اللبناني.

في السادس والعشرين من نيسان 2005، إنسحب الجيش السوري من لبنان بعد نحو ثلاثة عقود من وجوده في بلاد الأرز.

10

العزوف عن الانتخابات النيابية

والعفو عن الدكتور سمير جعجع

في آيار 2005، اعلنت ترشّحي عن المقعد الماروني في جبيل لدائرة جبل لبنان الأولى خلال مؤتمر صحافي عقدته في منزلي في عمشيت. وكانت لي هذه الكلمة:

السيدات والسادة؛

أيها الأصدقاء؛

الحرية قراركم ومعًا نبني لبنان التطور والإنفتاح. لبنان التعقل والروية والنظرة العلمية والعملية لمعالجة المشاكل وطرح الحلول والنهوض بالوطن صوب الأفضل والأرقى. ومع كل التاريخ الطويل الذي نختزله في العمل السياسي، لم يكن هذا البيت يومًا إلا مع رأي محبيه ورؤيتهم. فلم نمش ضد الإرادة الشعبية في أي وقت من الأوقات حتى يوم كانت النيابة سهلة المنال تزحف إلينا دون حواجز ولا عوائق. وكلكم تذكرون الإلتزام بالمقاطعة في العام 1998.

إننا مجبرون على التحرك ضمن الهامش المتاح في ظل القانون الجائر على ما جاء في صرخة سيدنا البطريرك التي هُمشت ولم تُسمع رغم دويها. وقد مدد لهذا القانون ربما تماشيًا مع موجة التمديد السارية في هذا البلد والتي أطاحت بكل القيم والمبادئ وساقت الوطن إلى أهوال وكوارث كنا بغنى عنها لو نُبذت الأنانيات وشهوات السلطة واكتساب المغانم الحرام. فالقانون الذي نخوض على أساسه الإنتخابات الحالية ليس ما نحلم به لوطن يتحفز للنهوض إنما وقد حدث ما حدث نتطلع وبإرادتكم ومن خلال النتائج المرجوة إلى مرحلة إنتقالية تأسيسية لبناء وطن مثالي وحضاري.

إن لبنان اليوم يعيش مرحلة ما بعد الخروج السوري وقد ساهم استشهاد الرئيس رفيق الحريري في تظهير هذا المشهد وتلونت ساحات العاصمة ولبنان بألوان المعارضة وذلك بالتحام رائع ومميز. وجاءت الإنتصارات كبيرة على صعيد الوطن. أفلا يجب أن نحسن استثمار النصر لمصلحة لبنان بدلاً من السعي عمدًا أو خطأ إلى تحجيمه على قياس أشخاص مصالح خاصة؟

لم يعد اليوم باستطاعة أحد التذرع بمعارضة إستغلالية لكسب العواطف الشعبية، كما ولم يعد باستطاعة أحد الإستقواء بموالاة عمياء لتثبيت موقع مرتهن. فقد زالت العوامل المغذية للحالتين وعلينا اليوم أن نتحاور كشركاء وأن نتخذ القرارات على مستوى طموح المواطنين فلا نخذلهم كما تعودوا على امتداد ماض ليس بقصير حتى باتت تتحكم بعقولهم فكرة الإستقالة عن الوطن.

وهنا أتوجه إلى الشباب وأدعوهم للمشاركة الفعلية والفعالة في صنع وطن على قياس آمالهم.

وطن نظيف من الفساد والرشوة والسرقة.

وطن لا تحكمه أنظمة العصابات.

وطن للوحدة والتضامن والعيش الواحد.

وطن فاعل في انتمائه العربي وفي المجتمع الدولي.

وطن حر طليق.

أيها الشباب، الحرية قراركم.

أعود إلى أهلي في كسروان الفتوح وجبيل وأسأل معهم وبصوتهم. لماذا تتم التركيبات الطبيعية والإصطناعية وتنجز في كل المناطق فيما يترك لنا النزاع والغموض الذي قد يجرنا إلى معارك شرسة نرفضها ضمن البيت الواحد؟ فلماذا لا نبادر نحن ودون انتظار "النصيحة" إلى التلاقي والتحاور والتشاور إستعدادًا لتنافس ديمقراطي رياضي ينتج عنه تمثيل صحيح للإرادة الشعبية؟

وهنا فإن يدي ممدودة إلى جميع القوى الفاعلة في جبيل وكسروان – الفتوح علنا نستطيع أن ننقذ كرامة شعبنا من نار الإصطفاف وراء الإرادات المفروضة بشرف المسؤولية التي نحملها تجاههم.

ضمن هذه المبادئ ووفاء لالتزام لم ينقطع معكم منذ البدايات، أترشح لتمثيل أهلي في جبيل وكسروان مبادرًا مصافحًا ومحاورًا ضمن الخطوط الوطنية الكبرى التي درجنا عليها منذ زمن فلقد نشأنا في بلاد جبيل على مبدأ الشراكة الصحيحة وكنا دائمًا على تضامن جبيلي وثيق تحميه قناعة راسخة حتى في ظل الظروف القاسية التي مر بها الوطن.

جبيل العيش الواحد لن تشرذمها أحداث ولا فتن.

جبيل المتجذرة في همق التاريخ مطبوعة أيضًا في ذاكرة الوطن.

إن واجبات النائب تحتم عليه الإهتمام بالإنماء في منطقته وبرعاية مصالحها في الخدمات العامة والبنى التحتية والطرقات وغير ذلك...

وقد سعيت خلال ولايتي في الندوة أن أعمل في هذا المجال ما استطعت فنجحت في بعض المواقع وحالت السياسة المناطقية الضيقة داخل الحكومات المتعاقبة دون النجاح في مواقع أخرى. فعلّ المناخ التغييري الذي نطمح إليه في المرحلة القادمة يأتي بوزارات متجردة لا تميز بين مواطن وآخر في مصالحه ومصالح منطقته.

أما اهتماماتي الشخصية في الندوة العتيدة التي أطلب ثقتكم الغالية لدخولها فتتمحور حول محاربة الفساد في كل القطاعات والإدارات وحول الإصلاح الذي أصبح مطلوبًا على جميع المستويات للنهوض والتطور ولمواكبة العصر.

إن الإدارة مهترئة صدئة والخزينة هجرها الخير والمال العام تعرّض لشتى أنواع السرقة والهدر والنهب والفساد.

إنني على استعداد تام بأن أجعل هذه القضية قضيتكم. فنحارب معًا الفساد والإفساد ونحاول معًا أن نرقى إلى مستوى الأخلاق والأدب في مقاربة الحياة العامة.

أيها الأصدقاء،

فلنشكل معًا حالة وطنية واعية تواجه النقمة والتململ في صفوف القواعد الشعبية ونعلن على الفساد والمفسدين أشرس أنواع الثورات علنا بتضامننا نطيح بكل ما يعيق بناء وطن مثالي ولتكن كرامة لبنان محور كل أعمالنا.

فلتكن كلمتكم كلمة كما كلمتي كلمة.

.

بعد أن أعلن ابن عمي الدكتور وليد ترشّحه للإنتخابات، وإصراره على الإستمرار فيه، إرتأيت أن أنسحب له وقررت في العاشر من حزيران 2005، العزوف عن الترشح للإنتخابات المقبلة، ولكن دون الإنسحاب من العمل السياسي، وأعلنت دعمي لابن عمّي إنما دون الإلتزام بلائحة التيار الوطني الحر.

.

في السنة 2009 عدت وترشحت للإنتخابات النيابية وكانت لي الكلمة التالية خلال إعلان بيان ترشيح لائحة القرار الجبيلي المستقل:

أيها السادة،

إنها مناسبة سعيدة أن نلتقي اليوم في جبيل لإعلان لائحة القرار الجبيلي المستقل والتي تضم كلاً من: ناظم الخوري وإميل نوفل ومصطفى الحسيني.

ولعل إطلاق هذه اللائحة من جبيل دليل واضح على مدى استقلالية قرارها.

إن أكثر ما يحتاج إليه لبنان في هذه الظروف خطاب وطني بنّاء يرتقي بالعمل السياسي إلى مستوى المنافسة الديمقراطية.

خلال السنوات الأربع الأخيرة، عانت مؤسسات الدولة ما لم تعانه خلال سنوات الحرب الأهلية. إذ شرذم العنف السياسي ما لم يستطع أن يشرذمه العنف العسكري.

برلمان معطّل، حكومة مشكوك بشرعيتها، مراكز إدارية شاغرة، مجلس دستوري مغيّب، دولة بلا موازنة وأخيرًا وليس آخرًا فراغ في الرئاسة الأولى جسّد عدم فعالية مؤسسات الدولة.

بعبارات أخرى أزمة بظاهرها أزمة حكم وباطنها أزمة نظام.

وبما أن النظام السياسي اللبناني نظام برلماني، فإننا نعوّل كثيرًا على هذه الانتخابات ونتائجها من أجل إنقاذ مؤسسات الدولة.

لذلك نتشرّف أن تكون لائحة القرار الجبيلي المستقل رأس حربة في خوض معركة تفعيل العمل البرلماني.

لقد قيل كثيرًا عن أهمية هذه الإنتخابات، بدورنا نؤكد على أنها انتخابات مصيرية ولكن ليس من باب انتصار فريق على آخر إنما من خلال إيجاد ذراع برلماني مستقل ينبثق عنه تمثيل وزاري يحول دون عرقلة الحكومة ويؤسس لانطلاقة حقيقية لعهد فخامة رئيس الجمهورية لعماد ميشال سليمان.

وفي هذا السياق نؤكد أننا لا نخوض معركة رئاسة الجمهورية لكننا نخوض معركة استعادة الجمهورية ومؤسساتها.

كما نؤكد أننا لا نخوض الانتخابات ضد فريق أو آخر، لكننا نخوضها ضد النتائج السلبية التي خلّفتها الإستقطابات. حيث أضحى البرلمان برلمان رؤساء الكتل فقط.

إننا نخوض هذه الإنتخابات كقوى مستقلة طارحين نهجًا سياسيًا جديدًا يحول دون جعل الدستور والقضاء وجهة نظر يفسّرها كل فريق كما تقتضي مصالحه دائمًا على حساب الدولة.

إن هدف الكتلة المستقلة يكمن في صون دور النائب وتفعيل عمله التشريعي والرقابي، فيتحرر بالتالي النائب المستقل من ثقل التكتلات الثنائية، فيثني على الصواب ويعترض على الأخطاء من أي جهة أتت، فيشكل بالتالي قوة ناظمة تنقذ الدولة من خطر الإنقسامات والمعطلة وغير البناءة.

بترشّحنا هذا، نعلن رغبتنا في إعادة الإنتظام إل النظام رافضين المجاهرة بجمهوريات متحولة، متمسكين بجمهورية الطائف الثابتة، فنحمي بذلك الجمهورية والرئاسة في آن.

ونعلن البنود الأساسية للطائف مدخلاً لبرنامجنا الإنتخابي ككل متكامل، وأهم عناوينه:

قانون انتخابات على صعيد النسبية والدوائر الكبرى.

تطبيق اللامركزية الإدارية كمدخل أساسي للإنماء المتوازن.

إلغاء الطائفية السياسية وإنشاء مجلس الشيوخ بعد اعتماد قانون أحزاب عصري يضمن التنوّع الطائفي للأحزاب ويؤمن شفافية عملها.

تفعيل المجلس الإقتصادي – الإجتماعي.

وأخيرًا أتوجّه بالشكر لكل القوى السياسية الداعمة لهذه اللائحة، على أمل أن تشكل الإستحقاقات القادمة فرصة للتعاون لصالح الوطن وجبيل.

كما أخص الناخب الجبيلي بكلمة وأقول: لقد كانت جبيل منذ الإستقلال معقل العمل الوطني الرافض للتقوقع والتبعية. فكان نائب جبيل نائب الأمة بامتياز. لذلك دعمك للائحة "القرار الجبيلي المستقل" يندرج ضمن الحفاظ على القيم السياسية الجبيلية والنظرة الوطنية الواعية.

عشتم، عاشت جبيل وعاش لبنان.

في تصريح لي في 2002/7/5، تناولت مسألة الدكتور سمير جعجع، وأعلنت موقفي مع العدالة الكاملة والمساواة بين جميع الأفرقاء بغض النظر عن علاقتنا السياسية بكل منهم. وأعلنت رفضي أن يبقى الدكتور سمير جعجع سجينًا ومتهمًا وسواه طليقًا وبريئًا، من الذين انغمسوا في الحرب وارتكبوا الأخطاء وتجاوزوا المألوف في كثير من التصرفات.

في التاسع من أيلول 2005، توافقنا، أربعون نائبًا، على توجيه عريضة الى رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري طالبناه فيها بعقد جلسة تشريعية للبحث في اقتراح العفو عن الدكتور سمير جعجع وموقوفي الضنية ومجدل عنجر. وتم تسليم العريضة الى الامين العام للمجلس النيابي عدنان ضاهر. علمًا أنني، في 29 كانون الاول 2004، كنت قد وقّعت على قانون العفو عن سمير جعجع.

أما العريضة النيابية التي قدمناها للرئيس بري فجاء فيها الآتي: "يتشرف النواب الموقعون ادناه بالطلب الى دولتكم بتعيين جلسة سريعة للهيئة العامة لمجلس النواب تخصص للبحث في اقتراح قانون للعفو عن الدكتور سمير جعجع واحداث الضنية ومجدل عنجر ومتابعة البحث واقراره ومتابعة البحث في قانون الانتخابات النيابية بغية التوصل الى اقرار قانون عادل للانتخابات. وإنا نأمل من دولتكم التجاوب مع مضمون هذه العريضة النيابية، نؤكد لكم ان من واجب كل المسؤولين السعي الى تعزيز الوحدة الوطنية والديموقراطية".

وقّع معي على العريضة الزملاء النواب: جبران طوق، عباس هاشم، وليد عيدو، نعمة الله ابي نصر، بيار الجميل، باسم السبع، فريد الخازن، نسيب لحود، روبير غانم، الياس سكاف، مروان حمادة، اكرم شهيب، فؤاد السعد، غسان مخيبر، يوسف المعلوف، ايلي الفرزلي، قيصر معوض، صلاح حنين، منصور البون، فايز غصن، نائلة معوض، مصباح الاحدب، سليمان فرنجية، خليل الهراوي، جمال اسماعيل، جورج قصارجي، عبد الله فرحات، احمد فتفت، هنري حلو، نقولا فتوش، بطرس حرب، فارس سعيد.

في الثاني عشر من كانون الأول 2005 اغتيل جبران التويني.

ككل استشهاد هزّني الخبر، فصرّحت "لن يتوقف "ديك النهار" عن الصياح، مبشرًا ببزوغ فجر الحرية. ولن تكم أفواهنا يد الإجرام، ودوي الحقيقة سيبقى أقوى من كل تفجيراتهم. إنها جريمة ومؤامرة على الحريات في لبنان. صدق من قال إن الحقيقة تجرح. إنها محاولة تقويض للكيان اللبناني برمته. لماذا قمع الفكر؟ لماذا تضرب المؤسسات الإعلامية الحرّة؟ لماذا "النهار" وكلنا يعرف موقعها في صدر الوطن وقلب الحقيقة. المطلوب اليوم إنقاذ الوطن، كي لا يستشهد هو الآخر. إنها مسؤولية كل اللبنانيين. فعليهم، بكل طوائفهم وانتماءاتهم أن يتحدوا ويتضامنوا مطالبين بالحرية الكاملة، والحقيقة الساطعة بصوت واحد كي لا تتحقق أمنية المتآمرين، فيذهب لبنان الى زوال. إستشهد جبران تويني لتحيا الكلمة القاطعة كالسيف. رحمه الله، وكل ليل أسود لا بد سينتهي بعد شمس نهار أبيض".

11

مستشار الرئيس

بعد جلسة تاريخية للمجلس النيابي، يوم الأحد 2008/5/25، إنتخب العماد ميشال سليمان رئيسًا للجمهورية بعد ستة أشهر ويوم من الفراغ الرئاسي. واختتم عهده يوم السبت 24 أيار 2014، باحتفال أقيم في القصر الجمهوري، ودخلت البلاد في مرحلة من الفراغ الرئاسي هي الأطول بتاريخ الجمهورية اللبنانية.

فور انتخاب العماد ميشال سليمان رئيسًا للجمهورية، اعتمدني الرئيس المنتخب مستشارًا سياسيًا.

لم يختلف تعاملي مع أي من المرجعيات السياسية، وتعاطيت معهم بكثير من الإحترام والتجرّد.

سعيت، من موقعي، من أجل رسم استراتيجيا سياسية تعيد نسج الوحدة وتمنح لبنان المناعة والقدرة على الإستمرار في رحلة عبوره تلك الدرب الضبابية وإنقاذه في زمن الإنقسام الأفقي والعمودي، بعد عاصفة هوجاء من تفجيرات واغتيالات.

تميز عهد الرئيس سليمان بانتهاج الحوار والإعتدال بين الأطراف اللبنانيين والدفع باتجاه توافقات داخلية، من أبرزها إعلان بعبدا والسعي للتوافق على استرتيجيا وطنية للدفاع عن لبنان.

12

القمة الروحية

طوال مسيرتي الشخصية والسياسية كنت مؤمنًا بالحوار آلية وحيدة للحفاظ على الصيغة اللبنانية.

كلفني فخامته بزيارة جميع المرجعيات الروحية والدعوة باسمه لجلسة الحوار.

والرئيس ميشال سليمان كان رجل حوار.

في 2008/6/24 إفتتح الرئيس سليمان القمة الروحية الإسلامية المسيحية في القصر الجمهوري وقد أراد منها ليس فقط جمع القادة الروحيين للتلاقي فحسب، بل لبناء أسس المصالحة الكاملة بين أبناء الوطن والدعوة إلى العمل معًا على إبعاد ما هو داهم من الخلافات والصراعات على الأرض لمنع انعكاسها خلافات مذهبية وطائفية لا تخدم إلا مصلحة العدو الإسرائيلي.

دعا الرئيس سليمان "القيادات السياسية إلى الارتقاء إلى مستوى المسؤولية الوطنية الحقيقية تجاه بلدهم وشعبهم، والإسراع في تشكيل الحكومة الجديدة حتى لو تطلّب ذلك تقديم تضحيات وتنازلات مهما غلت، فإنها ترخص أمام مصلحة الوطن الذي يواجه ظروفًا بالغة الدقة، تفرض وقفة ضمير ومبادرات شجاعة قبل فوات الأوان".

كان الهدف من انعقاد القمة الروحية الإسلامية–المسيحية في قصر بعبدا، تحقيق خطوة أولى نحو جمع اللبنانيين وتضميد جراحهم وترميم ما تصدع من جسور بينهم.

أملت في أن يؤسس هذا اللقاء لإطلاق ورشة حوار وطني، ترسّخ رسالة لبنان ودوره، وتعزز وحدة مصير أبنائه من جميع الفئات والأطياف والطوائف.

بدورهم، أجمع رؤساء الطوائف المسيحية والإسلامية على دعوة اللبنانيين إلى التعاون مع رئيس الجمهورية لتيسير مهمته في تسريع عملية إعادة العافية الوطنية واستكمال تحرير الأراضي اللبنانية المحتلة، وتثبيت أركان الوحدة والأمن والاستقرار. وطالبوا بالإسراع في تشكيل الحكومة الجديدة

لأن كل تأخير في ذلك يعيق انطلاقة العهد الجديد في تحمل المسؤوليات الوطنية التي تضمنها خطاب القسم الرئاسي، وإطلاق ورشة الحوار الوطني في القصر الجمهوري برعاية رئيس الجمهورية.

أعرب أصحاب الغبطة والسماحة والسيادة لفخامة الرئيس ميشال سليمان عن تهانيهم بمناسبة انتخابه رئيسا للجمهورية، وعن تمنياتهم له بالنجاح والتوفيق، داعين الله أن يسدد خطاه في أداء مهمته الوطنية الجليلة. وبعدما استمعوا الى كلمة فخامة الرئيس وثمّنوا مضمونها، شكروه على مبادرته واعتبروا كلمته جزءا من بيانهم الختامي.

وتوجهوا الى أبنائهم اللبنانيين جميعًا، مسلمين ومسيحيين، بأن يتمسكوا بقواعد إيمانهم بالله والوطن، وأن يستنيروا بنور الإيمان لتعزيز أواصر الأخوة والمحبة والاحترام التي تظللهم جميعا. فالمسلم المؤمن كالمسيحي المؤمن، هو ضمانة في إيمانه لأخيه في الوطن والإنسانية. وبعد التداول في الأوضاع العامة، أجمعوا على ما يأتي:

أولاً: التأكيد على الالتزام بوحدة الدولة اللبنانية شعبًا وأرضًا ومؤسسات، والمحافظة على السلم الأهلي والعيش الوطني الواحد، والتمسك بالنظام البرلماني الديمقراطي الحر، وتعزيز سلطة الدولة وسيادتها على أراضيها كافة.

ثانيا: احترام صيغة التنوع التي تمثل ميزة لبنان وأساس خصوصيته الوطنية، وذلك حتى يبقى لبنان واحة حرية للحوار الأخوي والبناء. والتمسك بالأسس والمبادئ الدستورية التي أجمع اللبنانيون عليها في ميثاق الطائف، والتي تصون وحدتهم الوطنية وتحافظ عليها.

ثالثا: إدانة التطرف والعنف في مختلف أشكاله، وتأكيد ما وَرَدَ في اتفاق الدوحة لجهة "الامتناع عن، أو العودة الى، استخدام السلاح أو العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية، وحظر اللجوء الى استخدام السلاح أو الاحتكام اليه في ما قد يطرأ من خلافات، أيا كانت هذه الخلافات وتحت أي ظرف كان ". والاعتماد على الجيش اللبناني وعلى قوى الأمن الداخلي وحدهما للمحافظة على

الأمن والاستقرار، الأمر الذي يساعد لبنان على استعادة حيويته الاقتصادية ويمكنه من تحقيق التنمية البشرية التي يتطلع اليها والتي تضع حدا للهجرة الاستنزافية الخطيرة التي يعاني منها، وتفتح أبواب الأمل أمام هجرة معاكسة تمكن الوطن من استعادة أبنائه المهاجرين.

رابعا: حث مختلف القوى السياسية على اعتماد المؤسسات الدستورية اداة لمعالجة اختلافاتها بالحوار وعلى قاعدة الاحترام والثقة المتبادلين، وإيثار المصلحة الوطنية العليا على كل ما عداها من مصالح. فلبنان الحر السيد المستقل هو أولا، وهو فوق كل اعتبار.

خامسا: دعوة اللبنانيين جميعا وخاصة القوى السياسية والحزبية الى التعاون مع رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان لتيسير مهمته في تسريع عملية استعادة العافية الوطنية واستكمال تحرير الأراضي اللبنانية المحتلة، وتثبيت أركان الوحدة والأمن والاستقرار، ومعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تثقل كاهل اللبنانيين جميعا وذلك بالتعاون مع مجلس النواب ومع الحكومة اللبنانية العتيدة، التي نطالب بالإسراع في تشكيلها، لأن كل تأخير في ذلك يعيق انطلاقة العهد الجديد في تحمل المسؤوليات الوطنية التي تضمّنها خطاب القسم الرئاسي، وإطلاق ورشة الحوار الوطني في القصر الجمهوري برعاية رئيس الجمهورية.

سادسًا: مناشدة أجهزة الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة على اختلاف اتجاهاتها واجتهاداتها، وضع حد لتبادل الاتهامات والاساءات والتحريض المذهبي والطائفي، الأمر الذي يتناقض مع القيم الدينية والأخلاقية التي يؤمن بها اللبنانيون، والذين ندعوهم بإلحاح الى تحمل مسؤولياتهم الوطنية والاحتكام الى ضمائرهم. وكذلك مناشدة المسؤولين السياسيين والحزبيين وجميع العاملين في الشأن العام الارتقاء بلغتهم السياسية الى مستوى المسؤولية الأخلاقية والوطنية الجامعة لتجنيب لبنان مساوئ تحويل الاختلافات في وجهات النظر الى أزمات سياسية على مستوى الوطن كله.

سابعا: توجيه الشكر الى الدول الشقيقة والصديقة كافة التي وقفت الى جانب لبنان خلال الأزمة التي عصفت به لما بذلته من مساع خيرة، ومن جهود بناءة من أجل استيعاب تلك الأزمة والمساعدة على حلها، والذي تجسد في ما توصل اليه اتفاق الدوحة.

إن أصحاب السماحة والغبطة والسيادة إذ يؤكدون تمسك اللبنانيين، مقيمين ومغتربين، بوحدتهم الوطنية وثقتهم بمستقبل وطنهم، وتعلقهم برسالته الإنسانية وبصيغة التنوع والعيش الواحد، يدركون اليوم أكثر من أي وقت مضى أهمية وضرورة المحافظة على هذه الصيغة الإنسانية الفريدة التي يعتزون بها. ويهيبون بكل الدول والمنظمات الدولية المختلفة احترام هذه الارادة الوطنية الجامعة حتى يبقى لبنان في وفائه لرسالته منارة في هذا المشرق العربي للحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان".

13

في ظلال الحوار الوطني

كلفني فخامة الرئيس ملف الحوار الوطني مع مجموعة من أصحاب الكفاءات العالية والخبرات في حقول متعددة. تحضيرًا لاجتماعات الحوار الوطني المنعقدة في بعبدا، تشكّلت لجنة، كان المطلوب منها تحضيرها ومواكبتها، تألّفت في المرحلة الأولى منّي ومن السادة السفير ناجي أبي عاصي، العميد بسام يحيى، الدكتور وليد مبارك، الدكتور عصام سليمان، الدكتور غالب محمصاني، الدكتور عدنان السيد حسين، والدكتور أنطوان شقير، السيدة جوانا قزي.

كنت أدعو إلى الإجتماعات وأتابع التوصيات. وفي الوقت عينه كنت أقوم بحركة مكوكية مع أقطاب الحوار الوطني أسعى لتقريب وجهات النظر وتدوير الزوايا وتفكيك العقد وتهدئة الأجواء.

وكانت الملفات شديدة التعقيد تطرح بصراحة ووضوح للمرة الأولى وكانت البلاد على حافة الشلل.

عقدت اللجنة التحضيرية للحوار الوطني من السنة 2008 حتى 2014 مئة وأربعة وعشرين اجتماعًا. كنت أضع أفرادها بأجواء لقاءاتي واجتماعاتي مع الأقطاب والمرجعيات. وكنت أمدهم بالملفات والوثائق والأفكار المطلوبة.

وكنا نناقش كل شيء بمسؤولية وانفتاح.

في الجلسة التحضيرية الثالثة، اقترحت إضافة مسألة الإستقرار الإجتماعي والتنمية الإقتصادية على جدول جلسات الحوار وعدم حصرها بالخلافات السياسية فقط، وقسّمت مواضيع الحوار وفقًا لمحورين الأول داخلي يضم تثبيت السلم الأهلي والسلم الإقتصادي والسلم الإجتماعي والثاني خارجي محوره مفاوضات السلام ومخاطر بروز حرب في المنطقة.

وأدرج موضوع اقتناء السلاح عند كافة الأطراف والتيارات السياسية ونوقش موضوع الإعلام والتشنجات السياسية التي تزيد الإحتقان السياسي وكان الوضع وصل حدًا لا يحتمل.

لقد تعاطى المجتمعون مع الحوار المنشود على أنه مؤتمر تأسيسي يرأسه رئيس الجمهورية يطرح رؤيته ونظرته إلى الوفاق الوطني والوحدة الوطنية.

وهكذا انطلقت اللجنة في عملية استقصاء المعلومات وجمع الدراسات والأبحاث والتصاريح والمواقف وعملت على تحليلها ومواكبتها لتتماشى مع الحوار.

وهي حركة قامت دوائر القصر الجمهوري بمواكبتها في سبيل إنشاء قاعدة بيانات بالمواضيع المهمة لطاولة الحوار.

أنشأنا أمانة سر خاصة باللجنة التحضيرية في القصر الجمهوري، وسكرتيرايا تنفيذية متخصصة بإدارة المؤتمرات والحوارات وكنا نعقد اجتماعاتنا أيام الإثنين في تمام الرابعة بعد الظهر وعند الحاجة، على أن يتم إطلاع رئيس الجمهورية على محضر الإجتماعات بصيغتها النهائية.

كذلك كنت أعمد على تزويد الإعلاميين المعتمدين في القصر الجمهوري ببعض المعلومات حول اجتماعات اللجنة التحضيرية.

وبعد أن جهّزت اللجنة الملفات، وزياراتي المكوكية هيّأت الأجواء، إنطلقت جلسات الحوار الوطني وشاركت فيها الأطراف الأربعة عشر الذين حضروا مؤتمر الدوحة في قطر.

في تلك المرحلة كان ثمة تجاذب سياسي حول المشاركة في الحوار بين الفرقاء المعنيين وخلاف حول المحكمة الدولية والإستراتيجية الدفاعية وتدخّل حزب الله في سوريا بعد الإتفاق على إعلان بعبدا. ما أثر سلبًا على ديناميكية عمل اللجنة التحضيرية.

لم نكن نحصر اهتماماتنا باجتماعات الحوار الوطني بل كنّا أيضًا نهتم بكل ما يصب في خدمة تلك المبادرة الرئاسية الوطنية. هكذا أعددنا لرئيس الجمهورية ورقة عمل تحضيرًا لزيارته إلى دولة قطر في 1و2 أيلول 2008.

بعدها أصبح عمل اللجنة التحضيرية أكثر كثافة مع انطلاقة جلسات الحوار بحيث تم تشكيل مجموعات عمل جانبية وتزايدت الإتصالات مع مندوبي الصف الثاني وكُلّف أعضاء اللجنة بإجراء دراسات حول مواضيع محددة.

ساهمت هذه الحركة الرئاسية بالتسريع في المصالحات خاصة تلك التي لم تنجز وتحديدًا المارونية المارونية، كما المصالحة ما بين السيد حسن نصر الله والشيخ سعد الدين الحريري...

في 2009/8/13، رعا الرئيس سليمان مصارحة ومصافحة بين الرئيس سعد الحريري والعماد ميشال عون في القصر الجمهوري في قصر بعبدا.

وفي 2011/10/17 أطلق البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا. وفي الثاني من نيسان 2014 مشروع قانون اللامركزية الإدارية في القصر الجمهوري في بعبدا.

كما نجحنا في تهدئة الخطاب السياسي والإعلامي.

14

لجنة الحوار الوطني

في 9 أيلول 2008، وجهت رئاسة الجمهورية الدعوة لعقد طاولة الحوار الوطني، فانطلقت جولات الحوار من 16 أيلول 2008 في القصر الجمهوري، وشارك فيها الموقعون على اتفاق الدوحة.

كان الإفتتاح في 16 أيلول 2008.

بدأت أولى جلسات مؤتمر الحوار الوطني في قاعة 22 تشرين الثاني في القصر الجمهوري في بعبدا عند الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر السادس عشر من أيلول 2008، برئاسة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، وحضور أقطاب الحوار الذين وصلوا تباعا كالآتي: النائب آغوب بقرادونيان، رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري، النائب غسان تويني، النائب ميشال المر، رئيس اللقاء الديموقراطي النائب وليد جنبلاط، النائب بطرس حرب، رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد، رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون، الرئيس امين الجميل، الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، وزير الإقتصاد والتجارة محمد الصفدي، رئيس الهيئة التنفيذية في "القوات اللبنانية" سمير جعجع، رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة، رئيس الكتلة الشعبية وزير الزراعة ايلي سكاف ورئيس كتلة المستقبل النيابية النائب سعد الحريري. جلسة الحوار الأولى كانت جلسة استماع ذات الطابع الإحتفالي، لا نقاش فيها إنما كلمة لفخامة الرئيس شاملة كانت بمثابة خريطة طريق للحوار.

استهلت الجلسة بكلمة للرئيس سليمان جاء فيها: "نلتقي في هذا اليوم المشهود لنطلق مجددا حوارا طالما أردنا له أن ينطلق، وطالما أدركنا مدى حاجة الوطن لنجاحه، ومدى تلهف المواطنين انتظارًا لنتائج يخلص لها الحوار، فتعيد لهم ما افتقدوه منذ زمن بعيد من استقرار سياسي، ورخاء اقتصادي، وأمان اجتماعي.

لقاؤنا هذا محطة مفصلية، نفتح من خلالها نافذة جديدة على الحوار الهادئ، مستندين إلى تجربة ديمقراطية عريقة، يشكل الحوار واحدة من أبرز ممارساتها. فالحوار والديمقراطية صنوان، وكلاهما مبني على التباحث والنقاش، وعلى الاعتراف بالرأي الآخر واحترامه. وأجدني مؤمنًا أن الوجه المكمل للحوار يتمثل بالمصالحة بين أطرافه، فالمصارحة والمصالحة تؤديان إلى التوافق على ما يضمن بناء الدولة القوية، والتزام الممارسات الديمقراطية. وسيفضي ذلك كله إلى تأكيد وتعزيز قدرة الدولة على إدارة شؤونها بنفسها.

تفرض علينا مسؤوليتنا الوطنية ألا نقبل بديلاً عن إنجاز هذه التوافقات، فهي سبيلنا المتاح إلى الحياة الكريمة، والبدائل الأخرى المتبقية – بخلاف التوافق – تدعو إلى القلق الشديد، والخوف على المستقبل، وهي تستحق أن نتوقف عندها مليًا، وأن نبادر حيالها إلى تقديم التنازلات، وتقبّل التضحيات ولو كانت موجعة، فهي لا تقدم من أطراف الحوار بعضها للبعض الآخر، بل هي قربان يقدم في سبيل عزّة هذا الوطن وكرامته.

يتضح دورنا وتتأكد مسؤوليتنا عندما نتطلّع من حولنا، فإذا بالأجواء السياسية المشحونة تعدّت محيطنا الإقليمي، وهي تنذر بتوترات دولية يتوقع لها، فيما لو استمرت، أن تؤدي إلى استقطابات متوترة، باردة وساخنة. ونحن بلد صغير ومتنوع لا بد له أن يكون موحدًا، متضامنًا على الّسرّاء والضّرّاء، لعلّه ينجح ما أمكن في تجنّب مفاعيل الرياح العاتية إذا ما هبّت. ولنا ولكم من تجارب الماضي القاسية خير دليل.

أيها الكرام، انعقد مؤتمر الحوار اللبناني بدعوة من دولة رئيس مجلس النواب في العام 2006، واستطاع أن يحقق توافقًا في مواضيع عديدة، وكان ذلك إنجازًا مقدرًا ومشكورًا يقتضي السير قدمًا في تنفيذها. لا بد لنا أن نقرّ أن لطاولتكم الفضل فيما نحن بصدده اليوم. كما لا بد أن نقدر عاليًا رعاية جامعة الدول العربية بشخص أمينها العام السيد عمر موسى، وجهود لجنة وزراء

الخارجية العرب التي توّجتْها مقررات مؤتمر الدوحة، برعاية كريمة من أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. وها نحن اليوم نطلق آلية استئناف مؤتمر الحوار اللبناني.

ترى الأطراف المختلفة وجوب مناقشة موضوع الإستراتيجية الدفاعية للبنان؛ والإستراتيجية عنوان شامل يبحث عن خيارات كبرى ومخططات طويلة الأجل، ويتناول موارد الدولة على اختلافها بغية حشدها لتأمين تحقيق الأهداف المرسومة. كما أن كثيرين قد طرحوا بحث مواضيع أخرى بالتزامن مع مناقشة هذه الإستراتيجية. وأرى أن من أولى مهامنا أن نضع تصورًا عامًا لهذا الحوار شكلاً ومضمونًا، فقبول الحوار بحد ذاته يعني أن لا شيء مقفلاً، بل أن مختلف المواضيع قابلة للنقاش والتوافق، والممنوع الوحيد هو الفشل أو الوصول إلى الطريق المسدود.

أيها الكرام، مخاطر كبرى لا تزال تتهدد هذا الوطن الحبيب، ونحن جميعًا متفقون على أن إسرائيل لا تزال مصدر الخطر الأبرز علينا، وهي لا تتورع عن إعلان نواياها العدائية تجاهنا، والتهديد بضرب مؤسساتنا ومنشآتنا الوطنية، مما يؤكد إصرارها على العدوان واستهتارها بالشرعية الدولية وبقرارات الأمم المتحدة وبقواتها العاملة في الجنوب. ناهيك عن استمرار احتلالها لأجزاء عزيزة من أرضنا في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر. واستمرار حرمانها اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة. إزاء هذا الواقع، واستنادًا إلى حق لبنان "شعبًا وجيشًا ومقاومة" في الدفاع عن أرضه، لا بد من وضع استراتيجية تتكامل فيها كل عناصر قوة الدولة، وتندرج تحت مفهوم الدولة في الدفاع عن أراضيها في إطار السياسة العامة للبلاد. إنني على ثقة تامّة أن باستطاعتنا وضع إستراتيجية تحمي لبنان تستند إلى قواتنا المسلحة، وتستفيد من طاقات المقاومة وقدراتها. فلنبحث عن عناصر القوة لدينا، ولندمج قدراتنا بما فيها الدبلوماسية، ولنثمر رسالة لبنان وتنوعه، فنحقق من خلال التحاور وحدتنا وتوافقنا، ونقارب مثل هكذا موضوع مصيري بوجهات نظر موحدة.

تهيأت في الفترة الأخيرة ظروف ومعطيات خارجية مساعدة يمكن البناء عليها خلال جلسات الحوار، وبالأخص من خلال القمة اللبنانية – السورية. إذ إن البيان المشترك اللبناني – السوري الذي أعقبها يشكل اساسًا يجب تثميره ومتابعته، فهو يؤسس لأرضية صالحة تحصّن إمكاناتنا، وتعزز عناصر القوة المتوافرة لدى البلدين. وستتم مواكبة هذا السعي لتثبيت حقوق لبنان والدفاع عن مصالحه العليا، من خلال إطلالاتنا المرتقبة على المحافل الدولية، ومن خلال الزيارات المتبادلة التي تمت، وتلك التي يجري الإعداد لها.

ينتظرنا في المستقبل القريب استحقاق الانتخابات النيابية المقبلة، والانتخابات مكوّن مركزي من مكوّنات حريتنا وديمقراطيتنا، ومحطة رئيسة في مسيرة بناء الدولة السيّدة. وإن إنجازها على الوجه الأمثل دليل معبّر على مدى قدرتنا على إدارة شؤوننا بأنفسنا. وأرى أن الأجواء التي سيخلقها الحوار، ستدفع بالمعنيين لإقرار قانون الانتخابات في أسرع وقت ممكن، والسير قدمًا بتحضير كافة الإجراءات الضرورية لإتمامها في مواعيدها.

تقضي الواقعية منّا أن نعترف بما يعترض مسيرتنا من صعوبات ومخاطر، فكلّما تقدّمنا على طريق التهدئة والاستقرار يسعى المتضررون لافتعال التوتر وإثارة الفوضى. وكلّما نجحنا في تجاوز الخلافات وعقد المصالحات، عملت قوى الشر على معاقبة الشجعان الذين انبروا لإنجازها وعقدها. وفي هذا السياق، ما إن أطلقنا الحوار حتى وقعت جريمة بيصور، وعوقب فيها أحد هؤلاء الشجعان. لكن رياح المصالحة كانت قد هبّت، فأثمرت بالأمس لقاء خلدة الميمون، ولم تقو عليها أيدي الغدر والجريمة. فلنغتنم جميعًا الريح المؤاتية، إذ إن الجريمة من فعل أعداء لبنان. وليس أمامنا سوى أن نتصدى لأعداء لبنان بمثل هذه الإرادة في الحوار والشجاعة في المصالحة.

تبقى الأهداف الوطنية التي نتوخّاها من هذا الحوار المسؤول عرضة لمخاطر جمّة. ويجب مواكبتها بمسؤولية إعلامية عالية، تلتزم بها كافة أطراف الحوار، وبمناخ إعلامي معافى يفصل

بوضوح بين قدسية حرية التعبير وفوضى التراشق عبر وسائل الإعلام. فالنتائج المفرحة قد لا تبدأ بالظهور باكرًا، وعلى العكس من ذلك فقد توحي أجواء التصارح وعرض الهواجس ونقاشها بأن الحوار يتجه إلى الطريق المسدود، كما قد توحي بذلك أيضًا الفسحة الزمنية التي نحتاجها لإعلان نتائج إيجابية. وفي هذا السياق نعتبر أن جميع وسائل الإعلام اللبنانية معنية باحتضان الحوار الوطني بعيدًا عن الشحن الطائفي والفئوي، ولا نراها إلا ملتزمة بالقوانين والأعراف المهنية، وساعية إلى تعزيز الوفاق والوحدة الوطنية.

اخترت أن نتحاور في قاعة الاستقلال، قاعة 22 تشرين، فرمزية هذه القاعة تحثّنا على تدعيم مسيرة الاستقلال، وتثبيت ركائز الوفاق، المبني على الدستور وعلى وثيقة الوفاق الوطني المنبثقة عن اتفاق الطائف.

لبنان أيها السادة، وطن الرسالة وملتقى الحضارات، وقد ميزته تعدديته الفذّة، وأسبغت عليه خصوصيته، فغدا نموذجًا فريدًا، يلعب دورًا فاعلاً في محيطه العربي وفي المجتمع الدولي، كمثال حي لتعايش الثقافات. هكذا كان لبنان وهكذا يجب أن يبقى دائما، فوطننا يحيا على ثقافة الحوار وعلينا أن نضرب المثل ونعطي القدوة".

وسبق بدء أعمال جلسة الحوار لقاء عقد في مكتب رئيس الجمهورية، ضم إلى الرئيس سليمان كلاً من الرئيس بري والنوّاب الحريري ورعد وجنبلاط. كذلك عقد اجتماع بين الرئيس السنيورة والأمين العام موسى.

وعند وصول أقطاب الحوار إلى قصر بعبدا بدأت الدردشات الجانبية "على الواقف"، لا سيما بين النائبين محمد رعد وميشال المر وبيني ثم انضم إلينا النائب آغوب بقرادونيان.

وحصل لقاء ثنائي بين النائبين المر وبقرادونيان.

كذلك حصلت دردشة جانبية بين جعجع والنائب المر، وبين النواب عون وسكاف وبقرادونيان، وبين الرئيسين السنيورة والجميل اللذين انضم إليهما النائب المر.

من جهة ثانية، وزع الرئيس أمين الجميل على المشاركين في طاولة الحوار نسخًا من كتاب "بيار أمين الجميل؛ حلم وأمل" الذي صادف انتهاء طبعه اليوم. وأشار في كلمة له الى "أن آخر طاولة حوار عقدت في مجلس النواب قبل حرب تموز 2006 وكان بيار مشاركًا فيها، وهذا الكتاب لاستذكاره مع انطلاق الحوار برعاية رئيس الجمهورية".

*****

إنعقدت الجلسة الثانية للحوار الوطني في كانون الأول 2008. إنفضت بعد وعكة صحية ألمّت بالنائب غسان التويني ورفعت إلى 22 كانون الأول.

الجلسة الثالثة إنعقدت في 22 كانون الأول 2008 وناقشت الإستراتيجية الدفاعية كذلك الجلسة الرابعة المنعقدة في 26 كانون الثاني 2009.

في 2 آذار إنعقدت الجلسة الخامسة أما السادسة ففي 28 نيسان 2009 وتناولت موضوع الإنتخابات النيابية. وكانت جلسة أخيرة هي السابعة قبل إجراء هذه الإنتخابات في الأول من حزيران 2009.

في 1 آذار 2010، عادت رئاسة الجمهورية وأحيت مؤتمر الحوار الوطني بعد توسيع دائرة المشاركين فيه وانعقدت الجلسة الثامنة في 9 آذار 2010 في القصر الجمهوري.

تناولت الجلسة التاسعة في 2010/6/17، موضوع الاستراتيجية الدفاعية وملفي النفط والعلاقات اللبنانية السورية.

أما الجلسة العاشرة فانعقدت في المقر الصيفي لرئاسة الجمهورية في بيت الدين في 2010/8/19.

وفي 4 كانون الأول 2010، في أجواء انعقاد المحكمة الدولية، إنعقدت جلسة غاب عنها جميع الفرقاء باستثناء الرئيس نبيه بري بصفته رئيسًا للمجلس النيابي.

*****

في 11 حزيران 2010، صدر إعلان بعبدا الذي طالب بتحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليمية والدولية. وتجنيبه الإنعكاسات السلبية للتوترات والأزمات الإقليمية وذلك حرصًا على مصلحته العليا ووحدته الوطنية وسلمه الأهلي، ما عدا ما يتعلق بواجب إلتزام قرارات الشرعية الدولية والإجماع العربي والقضية الفلسطينية المحقة بما في ذلك من حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأرضهم.

*****

بعد توقف منذ 20 أيلول 2012، نتيجة تدخل حزب الله في سوريا، عادت طاولة الحوار وانعقدت في القصر الجمهوري في 31 آذار 2014، لكن الجلسة لم تناقش الاستراتيجيا الدفاعية وإعلان بعبدا.

15

رؤساء وقمم

في عهد الرئيس سليمان، نجحنا في إعادة لبنان إلى الخارطة الدولية من خلال شبكة علاقات إقليمية ودولية واسعة ترجمتها تلك المروحة من الزيارات الرئاسية إلى مختلف أنحاء العالم.

أعدنا إطلاق مجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان، كذلك أسسنا لعلاقات دبلوماسية كاملة مع الدولة السورية للمرة الأولى بتاريخ العلاقة بين البلدين.

قمت بالمساهمة في التخطيط لهذه الاستراتيجيا وكنت عضوًا في الوفود الرسمية إلى الخارج.

زار الرئيس سليمان فرنسا في تموز 2008، وشارك في قمة الإتحاد من أجل المتوسط وكان له لقاء بالرئيس السوري بشار الأسد. وفي آب 2008، قام بزيارة سوريا تلبية لدعوة من الرئيس السوري.

في أيلول زار قطر وأجرى محادثات مع أميرها الشيخ حمد بن خليفة الثاني. ثم سافر إلى نيويورك على رأس وفد رسمي والتقى الأمين العام للأمم المتحدة وعددًا من رؤساء الدول وألقى كلمة لبنان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ثم التقى الرئيس الأميركي جورج بوش في البيت الأبيض ووزير الدفاع وحصل منهما على دعم أميركي للحوار اللبناني ولمساعدات للجيش.

في تشرين الأول 2008 قام بزيارة رسمية للسعودية والتقى الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز. ثم سافر إلى كندا لترؤس وفد لبنان إلى قمة الفرنكوفونية في كيبيك، بعدها انتقل إلى روما والتقى الرئيس الإيطالي جورجيو نابوليتانو ورئيس الحكومة سيلفيو برلوسكوني قبل أن يزور الفاتيكان ويلتقي البابا بندكتوس السادس عشر.

في 2008/10/19 ، إلتقى الرئيس سليمان بالرئيس الفرنسي نيقولا ساركوزي على هامش القمة الفرنكوفونية في كيبيك في كندا.

في تشرين الثاني زار نيويورك تلبية لدعوة من رئيس الجمعية العمومية للأمم المتحدة للمشاركة في منتدى حوار الأديان والحضارات ثم قام بزيارة إلى إيران وأجرى محادثات مع الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد.

وفي كانون الأول غادر إلى ألمانيا والتقى نظيره الألماني الرئيس هورست كوهلير.

في كانون الأول 2008، قام الرئيس بزيارة رسمية إلى الأردن والتقى الملك عبد الله الثاني ورئيس مجلسي الأعيان والنواب وبحث في إحياء اللجنة المشتركة وإعادة النظر في الإتفاقيات. وفي كانون الثاني 2009، زار الدوحة وشارك في قمة تشاورية للبحث في أوضاع قطاع غزة. ثم إلى الكويت للمشاركة في القمة العربية الإقتصادية والإنمائية والإجتماعية. بعدها في شباط إلى البحرين وأبو ظبي حيث أعيد فتح سفارة البحرين في بيروت وحصل لبنان على منحة من الإمارات. ثم زار عُمان وأجرى محادثات مع السلطان قابوس. في آذار غادر إلى فرنسا والتقى الرئيس الفرنسي، ثم سافر إلى الدوحة وترأس وفد لبنان إلى القمتين العربية والعربية اللاتينية. كذلك غادر إلى تركيا في نيسان 2009 والتقى نظيره التركي عبد الله غول ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان. ثم إلى بريطانيا بدعوة رسمية والتقى وزير الدفاع البريطاني جون هاتن.

في 2009/1/30 زار بيروت وفد من الكونغرس الأميركي يضم ثلاثة عشر شخصًا برئاسة دايفيد سميث.

في تموز 2009، سافر إلى شرم الشيخ مترئسًا وفد لبنان إلى مؤتمر قمة عدم الإنحياز. وفي أيلول مثّل لبنان في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

في كانون الأول 2009، قام بزيارة إلى سوريا للتعزية وفي كانون الثاني 2010 سافر إلى فرنسا والتقى بالرئيس الفرنسي. ثم في شباط وصل إلى قبرص واتفق مع الرئيس القبرصي على توطيد التعاون الثنائي. بعدها كانت له زيارة إلى السعودية فدولة قطر فالبرازيل.

******

في 07/12/09، الرئيس سليمان استقبل الرئيس الفلسطيني مع وفد والبحث تركز على العلاقات المشتركة واوضاع المخيمات وعملية السلام.

شدد الرئيسان على التنسيق بين الموقفين اللبناني والفلسطيني عشية زيارة الرئيس سليمان للولايات المتحدة الاميركية ولقائه الرئيس الاميركي باراك اوباما وعدد من المسؤولين، وعشية إنضمام لبنان الى العضوية غير الدائمة لمجلس الامن الدولي إعتبارا من العام 2010.

وإذ اكد الرئيسان تمسكهما برفض التوطين، فإنهما اتفقا على "ضرورة إبقاء التواصل قائما بينهما عبر قنوات يتم تحديدها وعبر السفراء المعتمدين في الامم المتحدة من أجل استمرار التنسيق في المواقف بما يخدم المصلحتين اللبنانية والفلسطينية".

واتفق الرئيسان سليمان وعباس على "حض المجتمع الدولي على تعزيز القدرات المالية للأونروا لاستمرار القيام بموجباتها الانسانية تجاه اللاجئين الفلسطينيين".

وطرح خلال المحادثات موضوع مفاوضات السلام وفرص إستئنافها في ظل الحركة الدولية والاقليمية في هذا الاتجاه، بحيث كان هناك تأكيد أن تجميد الاستيطان يشكل مدخلا أساسيا لاستئناف هذه المفاوضات، وصولا الى حل عادل وشامل يستند الى قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام.

******

في 25 شباط 2010، قام الرئيس سليمان بزيارة إلى موسكو هي الأولى لرئيس لبناني إلى روسيا.

كنت أحد المشاركين في هذه القمة وقد تناولت العلاقات الثنائية والأوضاع في المنطقة. واختتمت بحفل غداء أقامه الرئيس الروسي على شرف الرئيس سليمان في قاعة "غرانو فيتايا"، أي قاعة الأيقونات الكبرى.

وكان الرئيس سليمان استهل اليوم الثاني من زيارته الرسمية لروسيا بزيارة كنيسة "أرخانجيل غابرائيل" الأرثوذكسية اللبنانية حيث كان في استقباله المعتمد البطريركي للكنيسة الإنطاكية الأرثوذكسية لدى البطريركية الأرثوذكسية لموسكو ولعموم الروسيا المطران نيفون صيقلي وعدد من الكهنة ومن أبناء الرعية من لبنانيين وعرب وروس.

وزار رئيس الجمهورية بعد ذلك دار الافتاء الروسي والتقى رئيس مجلس شورى المفتين لروسيا المفتي راوي عين الدين وعقد اجتماعًا إنضم اليه عدد من المفتين أعضاء المجلس الذين يتولون الرعاية الدينية للمسلمين في روسيا. وتناول الحديث الدور الذي يقوم به المسلمون في إغناء حوار التقارب العملي بين مختلف أبناء الشعب الروسي.

وتوجه الرئيس سليمان، والوفد المرافق، بعد ذلك، الى نصب الجندي المجهول في حديقة "ألكسندروفسكي" قرب الكرملين، وكان في الإستقبال عدد من كبار الضباط في الجيش الروسي.

******

في 18 أيار 2010، شاركت في التحضير لمحادثات بين رئيس الجمهورية وأمير الكويت وحضورها في قصر بعبدا وتوقيع أربعة اتفاقات تعاون بين البلدين ومذكرة تفاهم وبرنامج تنفيذي.

في 2010/6/15، وصل رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الى الجمهورية العربية السورية في زيارة عمل عقد في خلالها قمة مع الرئيس السوري بشار الاسد.

ومن الملفات التي جرى بحثها ضمن إطار العلاقات الثنائية، ملف المفقودين، ملف الحدود البرية والبحرية المشتركة، وتم الاتفاق على "توجيه اللجان بدراسة الحقوق الوطنية لسورية ولبنان في مياههما الإقليمية" وعلى "استكمال جمع المعلومات والمعطيات من قبل كل جانب تمهيدا للمباشرة في عملية تحديد وترسيم هذه الحدود في أقرب وقت، ودراسة الوضع على الحدود البرية بما يتناسب مع العلاقات الأخوية التاريخية بين الشعبين، وضمان مصالح واستقرار وازدهار المواطنين على جانبي الحدود".

في حزيران 2010 قمة لبنانية سورية، وفي أيلول شارك الرئيس بجلسة لمجلس الأمن الدولي وألقى كلمة لبنان.

في تشرين الثاني، تم تدشين السفارة اللبنانية في قطر.

في أيلول 2011، ترأس الوفد اللبناني المشارك في أعمال الجمعية العامة في الأمم المتحدة.

في كانون الأول الزيارة إلى أرمينيا.

في شباط 2012، الزيارة إلى رومانيا، ثم تشيكيا، بعدها قطر فأوستراليا.

في حزيران قمة لبنانية سعودية في جدة ثم زيارة إلى الكويت فالبحرين.

في آب 2012، مشاركة الرئيس في أعمال مؤتمر القمة السادسة عشرة لدول عدم الإنحياز واللقاء بالمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد علي خامنئي.

في 2012، زيارة إلى فرنسا ولقاء بالرئيس فرنسوا هولاند.

في أيلول 2012، المشاركة في القمة الأميركية اللاتينية الفرنسية في ليما عاصمة البيرو. ثم زيارة الأورغواي فالفاتيكان، فاليونان.

في كانون الثاني 2013، زيارة إلى روسيا وإلقاء كلمة لبنان في المؤتمر العالمي للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا المنعقد في الكويت. بعدها زيارة للسينيغال وشاطئ العاج وغانا ونيجيريا، ثم الدوحة حيث ألقيت كلمة لبنان أمام مؤتمر القمة العربية في دورتها العادية الرابعة والعشرين، وزيارة البابا فرنسيس في آيار.

.

دعا الرئيس سليمان إلى تحييد لبنان عن التداعيات السلبية للأزمات الإقليمية وعن سياسة المحاور في كلمة ألقاها في 2013/9/24 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والستين.

16

في وزارة البيئة

بناء على المرسوم الرقم 5817 تاريخ 13-06-2011، سمي دولة الرئيس محمد نجيب ميقاتي رئيسًا لمجلس الوزراء. وبناء على المرسوم رقم 5818 تاريخ 13-06-2011 شكل دولة الرئيس الحكومة، وأسندت إليّ حقيبة وزارة البيئة.

تقدمت الحكومة ببيانها الوزاري في 5-تموز-2011، ونالت على أساسه الثقة في 7-تموز-2011 بأكثرية 68 صوتاً وامتناع 1 وغياب 59 .

يوم الجمعة 17 حزيران 2011، جرى التسليم والتسلّم في الوزارة بين الوزير السابق محمد رحال وبيني، وكانت لي كلمة بالمناسبة اعتبرت فيها أن لا بيئة سليمة إذا لم يكن الإنسان مثقفاً بيئياً.

******

في وزارة البيئة، تبنيت شعارًا هدفًا "البيئة السياسية في خدمة السياسة البيئية".

إنصبت جهودي على صوغ آلية تعمل في أكثر من اتجاه تماشيًا مع أهدافها التي لخصتها بالنقاط التالية:

وضع الخطط والمشاريع البيئية والعمل على تنفيذها بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية.

الحد من التدهور البيئي في لبنان عبر إنجاز سلسلة من المراسيم والقرارات.

خلق وعي بيئي عند المواطن من خلال التوعية والإعلام البيئي.

من خلال وزارة البيئة أبديت حرصًا على قضية البيئة وعلى تفعيل دور الوزارة وإعادة النظر بصلاحياتها لجهة تطبيق عادل وشامل للقوانين والأنظمة التي تحمي البيئة والعمل مع الحكومة على نشر الثقافة البيئية، والتشدد في الحفاظ على ثروات لبنان الطبيعية وإدارة المخاطر البيئية وقاية وعلاجًا.

ورد في البيان الوزاري:

"إن الحكومة حريصة على تفعيل دور وزارة البيئة وإعادة النظر بصلاحياتها لتطبيق عادل وشامل للقوانين والأنظمة التي تحمي البيئة وستعمل الحكومة على اعتماد الثقافة البيئية. والتشدد في الحفاظ على ثروات لبنان الطبيعية وإدارة المخاطر البيئية وقاية وعلاجًا. وستعمل الحكومة على تدعيم الشراكة المؤسساتية مع الهيئات غير الحكومية والمؤسسات الإقليمية والهيئات الدولية للبيئة والتنمية، وتوطيد العلاقات مع الشركات الدولية لتحفيز الإستثمار في قطاع البيئة. كذلك ستعمل الحكومة على تنفيذ السياسات والخطط المقررة المتعلقة بالنفايات الصلبة. والمخطط التوجيهي للمقالع والكسارات وعلى توسيع رقعة لبنان الخضراء من خلال تفعيل الإستراتيجية الوطنية لإدارة حرائق الغابات ومتابعة أعمال التحريج وتنشيط الإدارة البيئية للأحواض والإهتمام بالمحميات الطبيعية".

******

إنسجامًا مع البيان الوزاري، عملت على تدعيم الشراكة المؤسساتية مع الهيئات غير الحكومية والمؤسسات الإقليمية والهيئات الدولية للبيئة والتنمية، كالإتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومرفق البيئة العالمي والصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الإيطالية للتعاون والجامعات ومراكز البحث العلمي بالإضافة إلى توطيد العلاقة مع الشركات الدولية لتحفيز الإستثمار في قطاع البيئة.

******

يوم توليت الوزارة، كان الوضع البيئي في لبنان أشبه بجريمة في حق الأجيال القادمة، نتيجة تراكم سنين من الإهمال من قبل الدولة والمواطن. في السابع عشر من كانون الثاني 2012 عقدت مؤتمرًا صحفيًا في مقر الوزارة استعرضت فيه قضايا بيئيّة ومشاريع اقرها مجلس الوزراء من بينها أربعة مشاريع قوانين بيئية اساسية للنهضة بقطاع البيئة.

باشرت بتعزيز قدرات وزارة البيئة البشرية والمالية والمادية وإمكاناتها للتواصل مع المواطنين وسائر الإصلاحات اللازمة، وتمكين الوزارة قانونيًا من خلال التشريعات والمراسيم.

إستصدار قانون من مجلس النواب لتعيين موظفين متعاقدين منذ سنوات طويلة وإدخال 23 موظفًا جديدًا فازوا بمباراة مجلس الخدمة المدنية ولم يتم توظيفهم منذ سنوات.

بعد تحديث الموقع الإلكتروني، وتفعيل الإلتزام البيئي، مراقبة، وتحفيزًا وردعًا بناء على معايير علمية وعملية، وشفافة، أوضحت صلاحيات الوزارة وترسيم المحاور المشتركة مع الإدارات الرسمية الأخرى بطريقة تدمج المفاهيم البيئية فيها.

وقعت وزارة البيئة مع الاتحاد الأوروبي هبة بقيمة ثمانية ملايين يورو لدعم الإصلاحات في الحوكمة البيئية.

قمت بتدعيم الشراكة المؤسساتية بين وزارة البيئة والهيئات غير الحكومية والمؤسسات الإقليمية والهيئات الدولية للبيئة والتنمية من خلال المجلس الوطني للبيئة.

نفّذت معظم السياسات والخطط التي وردت في البيان الوزاري في فقرته المخصصة للبيئة، ولعل أبرزها تلك المتعلقة بالنفايات الصلبة.

التلوث هو المشكلة الأكبر التي تعاني منها البيئة. فلسفة حماية البيئة في عرفي، يكون في تخفيف التلوّث حكمًا وبالتالي في الحفاظ على الموارد الطبيعية وإحداث تغييرات في السياسة العامة والسلوك الفردي.

وزارة البيئة في عهد حكومة "كلنا للوطن... كلنا للعمل" (حزيران 2011 – شباط 2014)

البيئة السياسية في خدمة السياسة البيئية

تحت شعار البيئة السياسية في خدمة السياسة البيئية، إنصب العمل في وزارة البيئة خلال عهد حكومة "كلنا للوطن... كلنا للعمل" ضمن محاور رئيسة ثلاثة:

- تعزيز الحوكمة البيئية من خلال ترسيخ دور وزارة البيئة
- التشدد في الحفاظ على ثروات لبنان الطبيعية
- إدارة المخاطر البيئية وقاية وعلاجًا

إنبثقت هذه المحاور من الجزء المتعلق بالبيئة في البيان الوزاري، فجرى تفصيلها، من خلال منهجية تشاركية، ضمن برنامج عمل من 15 بندًا للأعوام 2011 – 2013. يعرض هذا المستند بشكل موجز للإنجازات التي تم تحقيقها تنفيذًا لهذا البرنامج.

1 – إحداث نقلة نوعية في الحوكمة البيئية عبر:

1 – 1 – تعزيز قدرات الوزارة البشرية من خلال ملء الشواغر الأساسية في ملاكها لأول مرة منذ إحداث الوزارة في العام 1993: تعيين رؤساء مصالح بالأصالة (5 من أصل 7 بحيث أصبحت نسبة الشغور في الفئة الثانية في حينه 28 % فقط)؛ ورؤساء دوائر وأقسام بالأصالة (18 من أصل 27، بحيث أصبحت نسبة الشواغر في المراكز في حينه 26% فقط).

1 – 2 – تدعيم الشراكة المؤسساتية بين الوزارة وكل من الإدارات العامة الأخرى، والقطاع الخاص، والهيئات غير الحكومية من خلال:

أ – إقرار مرسوم تأليف المجلس الوطني للبيئة (المرسوم 2012/8157) الذي يضم 14 عضوًا مناصفة بين القطاعين العام والخاص، برئاسة وزير البيئة، وذلك بهدف تنسيق التوجهات في حماية البيئة، وانعقاد ثلاث جلسات لهذا المجلس في العام 2013؛

ب – التوجه إلى قمة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (ريو + 20، 2012) بتقرير وطني جامع لأول مرة؛

ج – إنجاز مشروع هيكلية محدّثة للاستراتيجية البيئية عن طريق منهجية تشاركية؛

د – منح الشهادة الوطنية الخضراء للقطاعين العام والخاص والهيئات الأهلية والتربوية والأكاديمية؛

هـ – تسهيل التواصل مع المواطنين من خلال: بدء العمل في حينه بدائرتين إقليميتين لوزارة البيئة من أصل 7، وهما دائرتا لبنان الجنوبي – مركزها صيدا، والبقاع – مركزها زحلة؛ وإصدار دليل المواطن لوزارة البيئة.

1 – 3 تكريس مبدأ الحماية البيئية من خلال الوقاية قولاً وفعلاً عبر إقرار:

- مرسوم التقييم البيئي الاستراتيجي لمشاريع الاستراتيجيات والخطط والبرامج (المرسوم 2012/82113) الذي يهدف إلى تحديد الأصول الإلزامية الواجب اتباعها من أجل تقييم الآثار البيئية المحتملة لأي اقتراح مشروع سياسة أو خطة أو برنامج أو دراسة أو استثمار أو تنظيم يطال منطقة لبنانية كاملة أو قطاع نشاط برمته بهدف التأكد من ملاءمة هذه المشاريع لشروط الصحة والسلامة العامة وحماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية؛
- وتقييم الأثر البيئي للمشاريع الإنشائية والصناعية (المرسوم 2012/8633) والنصوص التطبيقية له (قراران وتعميم)، وهو يهدف إلى تحديد الأصول التي ترعى تقييم الأثر البيئي

للمشاريع العامة والخاصة تلافيًا للنتائج البيئية الهامة المحتمل حدوثها عند إنشاء المشاريع المذكورة وتشغيلها وتفكيكها.

1 – 4 وضع مسألة الإلتزام البيئي بالقوانين والأنظمة على السكة القانونية السليمة من خلال موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون إنشاء النيابة العامة البيئية (المرسوم 2012/7841) – والذي أقر في نيسان 2014 بعنوان "تخصيص محامين عامين متفرغين وقضاة تحقيق لشؤون البيئة" (القانون 2014/251)، وإقرار مرسوم الإلتزام البيئي للمنشآت (المرسوم 2012/8471) والقرارات التطبيقية له، والذي يهدف إلى تحديد أصول التزام المؤسسات المصنّفة، الصناعية وغير الصناعية، بالمعايير البيئية.

1 – 5 توقيع هبة بقيمة 8 مليون يورو مع الإتحاد الأوروبي لمزيد من الإصلاحات في الحوكمة البيئية – بما في ذلك استكمال العمل على مكننة الإجراءات الخاصة بوزارة البيئة (المرسوم 2012/9189)؛ بوشر في تنفيذ المشروع الخاص بهذه الهبة في الوزارة في آذار 2014.

2 – التشدد في الحفاظ على ثروات لبنان الطبيعية عبر:

2 – 1 إعداد وإصدار مجموعة قرارات (عدد 6) تتضمن شروطًا وأصولاً محدثة للترخيص في موضوع محافر الرمل والمقالع والكسارات؛ واقتراح مخطط توجيهي جديد للمقالع وإحالته إلى مجلس الوزراء الذي لم يتسن له مناقشته قبل استقالة دولة رئيس المجلس في آذار 2013.

2 – 2 التعاقد مع 69 بلدية لتنفيذ مشاريع بيئية بقيمة حوالي 14 مليون ل.ل. لكل بلدية، وذلك بهدف وضع حلول لبعض المشاكل التي تعاني منها البلديات موضع التنفيذ (على سبيل المثال شراء مستوعبات للنفايات ومضخات لرش المبيدات، وبناء خزانات لتجميع المياه لمكافحة الحرائق).

2 – 3 متابعة تنفيذ الخطة الوطنية للتحريج بالتعاون مع البلديات، وتجربة تقنيات حديثة للتحريج بهدف تخفيف كلفة التحريج في لبنان، وذلك ضمن مشروع "المحافظة وإعادة تأهيل موارد لبنان الحرجية" الممول من مرفق البيئة العالمي من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

2 – 4 موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون المحميات الطبيعية (المرسوم 2012/8045) الذي ينظّم إدارة قطاع المناطق المحمية في لبنان، ومشروع قانون محمية أرز جاج (المرسوم 2012/9326) الذي أقر في نيسان 2014 (القانون 2012/257) وتصنيف جبل موسى كموقع طبيعي (المرسوم 2012/7494)؛ وتحريك هبات بقيمة تقارب 1،5 مليون دولار من مرفق البيئة العالمي لدعم الأبحاث المتعلقة بالتنوع البيولوجي (المراسيم 2012/7754؛ 2013/9953؛ 2014/11837)؛ بالإضافة إلى إعداد واستصدار النصوص التنظيمية لقانون الصيد البري (عدد 11) ودليل امتحانات الصيد بالتعاون مع مشروع "الطيور المهاجرة في معبر الوادي المتصدّع – البحر الأحمر" والممول من مرفق البيئة العالمي من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وإعداد الإستراتيجية الوطنية للمحميات الطبيعية البحرية؛ وإنشاء أول حيد بحري اصطناعي في لبنان (العبده – الشمال) بالتنسيق مع جمعية أندية الليونز وأندية الروتاري وجامعة البلمند ووزارة الدفاع الوطني – قيادة الجيش ووزارة الأشغال العامة والنقل.

2 – 5 إطلاق الخطة الإدارية لمكافحة تلوث بحيرة القرعون ونهر الليطاني وإرفاقها بخارطة طريق للتنفيذ بالتعاون مع سائر الجهات المعنية، والعمل على تحريك الموارد المالية اللازمة للتطبيق:

- إقتراح القانون البرنامج الذي يخصص الإعتمادات اللازمة للتنفيذ بقيمة 1100 مليار ل.ل.، والذي أقر في العام 2016 (القانون 2016/63)؛
- مشروع قرض من البنك الدولي بقيمة 55 مليون $ والذي أقر في العام 2016 (القانون 2016/64)؛

- هبة من مرفق البيئة العالمي من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإدارة المستدامة للأراضي في الحوض (3،2 مليون $) والتي أقرت في العام 2016 (المرسوم 2016/2540).

3 – إدارة المخاطر البيئية وقاية وعلاجًا عبر:

3 – 1: موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة (المرسوم 8003/2012) والذي يضع المبادئ العامة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة مع تحديد الإطار المؤسساتي، التسلسل الهرمي في إدارة النفايات الصلبة غير الخطرة، أسس إدارة النفايات الصلبة الخطرة، التمويل والرسوم والحوافز، والمسؤوليات وضبط الجنح والعقوبات؛ وتطبيقًا لمشروع القانون هذا، إعداد مسودة استراتيجية محدثة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة وإحالتها إلى مجلس الوزراء الذي لم يتسن له مناقشتها قبل استقالة دولة رئيس المجلس في آذار 2013؛ واستكمال الإطار القانوني والاستراتيجي لبعض المشاريع على الأرض مثل مشروع الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة في قضاء بعلبك الممول من الحكومة الإيطالية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشروع إعادة تأهيل مكب النفايات في صيدا الممول من الحكومة اللبنانية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيمة 25 مليون دولار، حيث جرى تدشين الحديقة (أي المكب بعد تأهيله) في نيسان 2016.

3 – 2: إعداد مشروع استراتيجية حول إدارة المياه المبتذلة الصناعية وإطلاق التقييم البيئي الاستراتيجي لقطاع المياه الذي أنجز ونشرت الدراسة على الموقع الإلكتروني لوزارة البيئة في العام 2015.

3 – 3: تقديم الدعم التقني لبعض المؤسسات الصناعية وغيرها لتحسين التزامها البيئي في المجالات التالية:

- حماية طبقة الأوزون (هبات بقيمة حوالي 2،8 مليون دولار من الصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المراسيم 7947/2012؛ 7963/2012؛ 11974/2014) ؛
- حماية المجاري المائية والأرضية من التلوث من خلال التأسيس لمشروع مكافحة التلوث البيئي في لبنان بقيمة حوالي 18 مليون دولار بدأ أعماله في مطلع العام 2014 (هبة بقيمة حوالي 2،3 مليون يورو من الحكومة الإيطالية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المرسوم 12045/2014؛ وهبة بقيمة حوالي 300000 دولار من البنك الدولي – المرسوم 12047/2014؛ وقرض بقيمة 15 مليون دولار من البنك الدولي من خلال مصرف لبنان – حيث أقر القرض في العام 2015 بموجب القانون 51/2015؛
- إدارة الملوثات العضوية الثابتة في قطاع الكهرباء
- تحريك هبة بقيمة حوالي 2،5 مليون دولار من مرفق البيئة العالمي من خلال البنك الدولي أقرت في العام 2015 (المرسوم 1552/2015)؛
- والترويج للوسائل الحديثة لإدارة النفايات الصحية وذلك ضمن مشروع مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من مرفق البيئة العالمي.

3 – 4: التقدم باقتراح إلى مجلس الوزراء لإعداد مخطط توجيهي لحماية قمم الجبال وتنظيم استثمار الشواطئ والمساحات الخضراء والأراضي الزراعية وتأييد معظم الإدارات المعنية له. إلا أن مجلس الوزراء لم تتسن له مناقشته قبل استقالة دولة رئيس المجلس وبعد المتابعة تبين أنه لم يقر لتاريخه بالرغم من إعادة عرضه من قبل وزراء البيئة المتتاليين.

3 – 5: إستقطاب هبات تقارب 2 مليون دولار من الاتحاد الأوروبي ومرفق البيئة العالمي من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الأبحاث المتعلقة بالتغير المناخي (المرسوم 11975/2014 و11976/2014)؛ وتركيب سخانات شمسية في عدد من أماكن ذوي

الإحتياجات الخاصة بموجب هبة من الحكومة الإيطالية (المرسوم 7665/2012) ونشر مفكرة بيئية حول الموضوع لنشر الوعي.

موافقة مجلس الوزراء على مشروع حماية نوع الهواء (المرسوم 8075/2012) الذي أقر في نيسان 2018 (القانون 78/2018) والذي يهدف إلى حماية نوعية الهواء المحيط من خلال إدراك تلوث الهواء المحيط الناتج عن النشاط البشري ورصده وتقييمه والوقاية منه وضبطه، وتطبيقًا لهذا القانون تركيب خمس محطات لمراقبة نوعية الهواء كمرحلة أولى لشبكة رصد نوعية الهواء التي نص عليها القانون المذكور؛ صدور القرارات السنوية اللازمة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية جراء حرب تموز 2006 والتي تحمل إسرائيل مسؤولية الكارثة وتطالبها بالتعويض. حيث ما زالت الجمعية العامة لتاريخه تصدر قرارات سنوية حول هذا الموضوع.

المجلس الوطني للبيئة:

أطلقت "المجلس الوطني للبيئة" بهدف ربط الوزارة بالجهات المعنية بشؤون البيئة وشجونها وقد تمثل في المجلس إلى جانب وزارة البيئة كل من: وزارة المالية، الداخلية والبلديات، الزراعة، الأشغال العامة والنقل، الطاقة والمياه، الصناعة. كما المعنيين من القطاع الخاص. من نقابات الأطباء والمحامين والمهندسين وجمعية المصارف وجمعية شركات التأمين، وتجمعات المؤسسات التي لا تتوخى الربح التي تعنى بشؤون البيئة والقطاع الأكاديمي يشكلون العمود الفقري لـ"المجلس الوطني للبيئة" الذي حدد مهامه قانون حماية البيئة بـ:

التوصية بتحديد الأهداف والأولويات البيئية واقتراح التعديلات على السياسات البيئية.

تقييم النتائج البيئية لكل نشاط ذي علاقة بالموارد الطبيعية وإصدار التوصيات اللازمة.

تنسيق توجهات المؤسسات والإدارات والوزارات المعنية بحماية البيئة.

التوصية بتعديل القوانين والأنظمة والمواصفات والمعايير والمقاييس النوعية الوطنية الخاصة بحماية البيئة وثوابتها.

مرفق البيئة العربي

صادق مجلس النواب على مشروع قانون النظام الأساسي لمرفق البيئة العربي الذي يهدف إلى مساعدة الدول العربية على تأمين حماية البيئة. تخفيض كلفة التدهور البيئي في المنطقة العربية، زيادة الاستثمارات في العالم العربي، تعزيز فرص العمل وزيادة حجم السوق البيئي العربي.

وكان لبنان قد وقّع على النظام الأساسي للمشروع مع ثمانية دول عربية أخرى هي: المغرب وسوريا وسلطنة عمان واليمن والأردن والعراق وفلسطين وتونس.

تستضيف الحكومة اللبنانية الأمانة التأسيسية لمرفق البيئة العربي كونها من أطلقت فكرة المشروع لمعالجة الوضع البيئي في المنطقة العربية، عبر استحداث مرفق حكومي يقيّم مواردها ويساهم في مشاريع تستخدمها للتنمية المستدامة على غرار مرفق البيئة العالمي.

****

تبنّيت مفهوم الثقافة البيئية في التواصل وشجّعت الأبحاث الأبحاث والتنمية في قطاع البيئة. أعددت مسودة هيكلية الاستراتيجيا البيئية من خلال منهجية تشاركية طالت الهيئات المعنية. أطلقت حملة للتوفير في استهلاك الطاقة للعام 2012 بتمويل من وكالة التعاون الإيطالية.

في خدمة السياسة البيئية، تشددت في الحفاظ على ثروات لبنان الطبيعية من خلال تطبيق صارم للمخطط التوجيهي للمقالع والكسارات بما فيه إعادة التأهيل، وإصدار مجموعة قرارات عددها ستة تتضمن شروط وأصول محدّثة لترخيص محافر الرمل والمقالع والكسارات، تفعيل الاستراتيجية الوطنية لإدارة حرائق الغابات، وتنفيذ الخطة الوطنية للتحريج، مكافحة للتصحّر، مع المحافظة على موارد لبنان الحرجية وإعادة تأهيلها ودرس طلبات تحريج مواقع جديدة.

يهدف مشروع المحافظة وإعادة تأهيل موارد لبنان الحرجية الذي نفّذته وزارة البيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتمويل من مرفق البيئة العالمي، إلى تطبيق استراتيجية وطنية لحماية وإعادة تأهيل الثروة الحرجية في لبنان، وإدارة مستدامة للغابات والمساحات الخضراء، بميزانية إجمالية بلغت 2255000 دولار أميركي وذلك من خلال:

تقديم الدعم البشري والتقني لوزارة البيئة ومساعدتها في تنفيذ الخطة الوطنية للتحريج،

العمل على تجربة تقنيات حديثة في مجال التحريج بهدف تخفيف الكلفة المرتفعة لعمليات التحريج في لبنان.

قام المشروع باستقطاب الهبات والمساعدات من الجهات المانحة لإعادة تحريج لبنان ومن أبرزها هبة نقدية بقيمة 12000000 دولار أميركي من وكالة التنمية الأميركية للغابات. للعمل على تطوير المشاتل الحرجية في لبنان.

إضافة إلى ذلك، عمل المشروع على رفع مستوى الوعي العام حول أهمية المحافظة على الغابات والنظم الإيكولوجية الطبيعية بالإضافة إلى تقييم الوضع الراهن للغابات وحالة التصحّر في لبنان.

مع تعزيز المواقع والمحميات الطبيعية والتنوّع البيولوجي، وإعداد الاستراتيجية الوطنية للمحميات الطبيعية البحرية، أقمت ورشات التدريب لقوى الأمن الداخلي وحراس الأحراج لنشر التوعية حول القوانين والأنظمة المتعلقة بالصيد البري، كي يتمكنوا من التمييز بين أنواع الطيور أثناء القيام بمهامهم وضبط المخالفات.

بادرت إلى تصنيف جبل موسى موقعًا طبيعيًا خاضعًا لحماية وزارة البيئة. كما عملت على تصنيف ثلاثة مواقع أخرى هي: شاطئ البترون ورأس الشقعة ومغارة الكسارات – أنطلياس.

قمت بتنشيط الإدارة البيئية للأحواض، بعد بناء أول ريف بحري اصطناعي في منطقة العبده بالتنسيق مع جمعية أندية الليونز وأندية الروتاري وجامعة البلمند ووزارة الدفاع الوطني وقيادة الجيش ووزارة الأشغال العامة والنقل.

مشروع الطيور المهاجرة

تناول مشروع الطيور المهاجرة في معبر الوادي المتصدع – البحر الأحمر، الذي نفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصالح وزارة البيئة بتمويل من مرفق البيئة العالمي، إمكانية التخفيف من الإنتهاكات التي تتعرض لها الطيور كما إمكانية تحويل هذا المعبر إلى قدرة إنتاجية في مجالات مختلفة على المستوى الحياتي والإنمائي.

إدارة المخاطر البيئية وقاية وعلاجًا:

أبديت حرصًا على تنفيذ السياسات والخطط المقررة المتعلقة بالنفايات الصلبة المنزلية.

أطلقت مشروعي إنشاء مطمر صحي في بعلبك (بتمويل من الحكومة الإيطالية) وإعادة تأهيل مكب النفايات في صيدا، وتحويله إلى حديقة خضراء. كما تابعت العمل على بلورة الخطة المعدّلة لإدارة النفايات الصلبة بما فيها التفكك الحراري.

من جهته، أقرّ مجلس الوزراء مشروع قانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة وأحاله إلى المجلس النيابي.

تمويل بيئي للبلديات

تعاقدت وزارة البيئة في العام 2012 مع 69 بلدية لتنفيذ مشاريع بيئية بقيمة حوالي 14 مليون ليرة لبنانية لكل بلدية. أتت هذا المساعدات ضمن خطة عمل مشتركة بين الوزارة والبلديات لحماية البيئة ووضع الحلول للمشاكل التي تعاني منها موضع التنفيذ، من خلال شراء مستوعبات للنفايات ومضخات لرش المبيدات وبناء خزانات من الباطون لتجميع المياه لمكافحة الحرائق.

باشرت بدعم مشاريع الصرف الصحي بما يضمن سلامة البيئة، ووافقت على ورقة مرجعية حول إدارة المياه المبتذلة الصناعية ومناقشتها مع المعنيين من القطاعين العام والخاص، مع التحضير لتقييم بيئي استراتيجي للإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه.

تطوير برنامج متكامل للحد من التلوّث المركزي المصدر.

تابعت وزارة البيئة تقديم الدعم التقني لبعض المؤسسات الصناعية تحفيزًا للإلتزام البيئي، وإعداد مشروع للحد من التلوّث المركزي المصدر بالتعاون مع البنك الدولي ووزارة المالية ومصرف لبنان ووزارة الصناعة وسائر الجهات المعنية من القطاع الخاص. هذا إلى جانب متابعة العمل على الإدارة السليمة للنفايات الصحية وتطبيق بروتوكول مونتريال حول حماية طبقة الأوزون وتطوير مراقبة موارد لبنان البيئية.

الإدارة السليمة للنفايات الصحية

ضمن مشروع مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتمويل من مرفق البيئة العالمي، قدّمت وزارة البيئة الدعم التقني لبعض المؤسسات الصحية تحفيزًا للإلتزام البيئي، وطوّرت برنامجًا تدريبيًا حول إدارة نفايات المؤسسات الصحية مبنيًا على الكفاءات المطلوبة للفئات العاملة في المؤسسات الصحية، ونظّمت دورات تدريبية لحوالي 85 مدرب من المستشفيات العامة والخاصة.

أدخلتُ الوسائل الحديثة لإدارة النفايات الصحية إلى مستشفيين: مستشفى حمود الجامعي في صيدا ومستشفى النبطية الحكومي. وذلك من خلال وضع خطة نموذجية لإدارة هذا النوع من النفايات، وتدريب المعنيين، بالإضافة إلى استبدال ميازين الحرارة التي تحتوي على الزئبق ببدائل خالية من هذه المواد الخطرة.

إستكملت النصوص التشريعية الخاصة بهذا القطاع من خلال إصدار مسودة أولى للشروط البيئية لإنشاء وتشغيل مراكز تعقيم نفايات المؤسسات الصحية الخطرة والمعدية. كما حضرت إرشادات وشروط لإدارة نفايات المؤسسات الصحية بدءًا من التخفيف من إنتاج النفايات مرورًا بفرزها وجمعها ونقلها وتخزينها ومعالجتها.

إلى جانب التخطيط للامتداد العمراني وتقليص انعكاساته البيئية، والتوفيق بين مشاريع الطاقة والاعتبارات البيئية، عملت وزارة البيئة من خلال التنسيق الوثيق مع مجلس النواب ومجلس الوزراء وسواهما من المؤسسات على إقرار قوانين وأنظمة تساهم في حماية البيئة والحفاظ عليها.

تأمين هبات وقروض ميسرة لتمويل المشاريع والمبادرات المقبلة:

عملت وزارة البيئة بشكل نشط ومتواصل مع الجهات المانحة، ومنها الصناديق البيئية، والحكومات الأجنبية والهيئات الدولية، لتأمين التمويل اللازم لمنح أو قروض ميسّرة، مما يتيح لها الإستمرار في تنفيذ خططها وتحقيق أهدافها.

التوعية حول القضايا البيئية:

سعت وزارة البيئة باستمرار إلى زيادة درجة الوعي البيئي في لبنان من خلال الرسالة البيئية التي تنشرها في كل أعمالها وعبر مختلف نشاطات التواصل التي تقوم بها. وصُبّت جهودنا في خانة تحسين أداء لبنان البيئي على الساحة الدولية، أسوة بالدول المتطورة.

عملت على إيجاد رؤية مشتركة بين الجهات المعنية، من خلال التنسيق والتعاون والمتابعة بين الوزارة والجهات المعنية من قطاع خاص أو عام أو مؤسسات وجمعيات أهلية يمكن أن يكون له أثر إيجابي فعلي لتحقيق رؤية شاملة واحدة في كل ما يتعلق بالبيئة والحفاظ عليها. وسعيت إلى إرساء أرضية لتغيير إيجابي ومستمر لطرق التفكير والسلوكيات التي تؤثر حاليًا بشكل سلبي على البيئة في لبنان.

******

17

كرونولوجيا النشاط اليومي

في الثاني عشر من تموز 2011، بحثت سبل التعاون بين هولاندا ولبنان في مجال البيئة.

في الحادي والعشرين، أعلنت من الأمم المتحدة عن ترحيب لبنان بالواقع الإيجابي للإجراءات الهادفة الى التصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف.

وبادرت في هذا الإطار بخطوات عدّة وقمت بزيارة للرئيس نبيه بري بعد أن أبدى دعمه للمشروع ولإطلاقه.

في 5 أيلول 2011، تم إطلاق الخطة الإدارية لمكافحة تلوّث بحيرة القرعون والحوض الأعلى لنهر الليطاني في المجلس النيابي بدعوة من لجنة البيئة النيابية ومشاركة الوزارات المعنية واتحادات البلديات والجهات المانحة. وتابعت الوزارة ذلك من خلال تنسيق عمل اللجنة المشكّلة بقرار من رئيس مجلس الوزراء (القرار رقم 2012/102) لـ "دراسة مشكلة التلوث البيئي في نهر الليطاني وبحيرة القرعون واقتراح الحلول اللازمة لمعالجتها" بما فيه تحضير التقرير النهائي للجنة وتقديمه إلى رئاسة الحكومة في آب 2012؛ ومتابعة عملية تحريك الموارد اللازمة للتطبيق.

في 27 من أيلول 2011، خلال افتتاح المؤتمر البيئي حول إنتاج الطاقة المتجددة، ذكّرت بالمشاريع التي نفّذتها الوزارة خلال الأعوام السابقة من أجل ضمان أفضل النتائج في مجال الطاقة والطاقة المتجددة.

في 6 تشرين الأول 2011 مثّلت رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في حفل تدشين الحديقة العامة في جبيل، لمناسبة حصولها على الميدالية البرونزية في المسابقة الدولية لأفضل حديقة خضراء.

إحتفلت الوزارة بـ"يوم البيئة الوطني" في 16 تشرين الثاني 2012، من خلال زيارة لمحمية أرز الشوف الطبيعية (الباروك) تخللتها جلسة نقاش وحوار مع الصحافيين وممثلي أهالي المنطقة.

في 23 من تشرين الاول 2011 قمت بجولة برفقة عدد من السفراء العرب والأجانب في محمية بنتاعل في جبيل، دعمًا للمحميات الطبيعية التي أعتبرها من أهم الوسائل للمحافظة على الثروات والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي الوطني.

كذلك، في الثالث والعشرين من تشرين الأول، افتتحت أعمال المنتدى اللبناني – الألماني للبيئة الذي ينظمه صندوق البيئة في لبنان، في قصر الأونيسكو، وشجعت على تحوّل المؤسسات الاقتصادية الى الإنتاج النظيف لضمان ديمومتها وتفعيل قدراتها التنافسية.

يوم الجمعة 28 تشرين الأول 2011، احتفلنا في صيدا بوضع الحجر الأساس لبناء الحاجز البحري لمعالجة مشكلة نفايات جبل صيدا. وقد تم توقيع عقد لإزالة جبل نفايات صيدا ومعالجته.

يوم السبت 5 تشرين الثاني 2011، أعلنت عن يوم بيئي طويل بعنوان: طرابلس مدينة خالية من السيارات، بهدف تعزيز ثقافة الحفاظ على البيئة واستخدام وسائل نقل بديلة.

يوم الأحد 6 تشرين الثاني 2011، شاركت في افتتاح اللقاء السنوي الثاني من "برنامج التعريف بتراث قضاء بشري الثقافي والبشري".

يوم الأربعاء 16 تشرين الثاني 2011، عرضت لبرنامج عمل الوزارة في اجتماع في فندق "فاندوم" في بيروت، وركزت في كلمتي على تفعيل دور الوزارة، والتشدد في الحفاظ على ثروات لبنان الطبيعية، وإدارة الأخطار البيئية وقاية وعلاجاً.

في كانون الاول 2011 أطلقت الحملة الوطنية لزيادة البقعة الخضراء في لبنان 2012، وباشرت مع السفارة الإيطالية، بحملة إعلانية عن الطاقة المتجددة.

أيّدت الرؤية الإصلاحية التي وضعها "الإتحاد من أجل المتوسط" على البلدان التي تلوّث مجاري مياه المتوسط الدوليّة، وترأست في شباط 2012، الجلسة الإفتتاحية للندوة التي تنظمها غرفة التجارة الفرنسية اللبنانية.

في شباط 2012، كلّفت فريقًا متخصصًا من دائرة مكافحة تلوث البيئة السكنية برئاسة بسّام صبّاغ بالتوجّه الى منطقة نهر بيروت للكشف على مياه النهر التي صبغت باللون الأحمر ووضع تقرير عن اسباب التلوّث ومصدره وتحديد نوعيته.

النتائج النهائية للفحص المخبري الذي أجري على المياه الملونة بالأحمر في نهر بيروت بيّنت أنّها مادة صناعية غير ملوّثة أو مضرّة بالبيئة، وقد أكّدت على عدم التهاون والملاحقة لتحديد الملوّث وإحالته إلى القضاء.

رعيت في قصر الاونيسكو "اليوم البيئي الليونزي" الدولية ومنحت جائزة الى بلدية ترشيش الفائزة بالمرتبة الاولى عن مشروع إنشاء بحيرة موقع محافر الرمول.

يوم الثلاثاء 3 نيسان 2012، أطلقت الصفحة الإلكترونية الجديدة لوزارة البيئة ووعدت بعدم مرور أي مشروع إلّا بعد تقييم أثره البيئي. ثم تابعت مع أصحاب المستشفيات الخاصة موضوعات معالجة النفايات الطبية.

في نيسان 2012 إفتتحت "مؤتمر الإدارة المستدامة للأرض" وأملت في أن تشكل توصياته منصة لخطة العمل التي ستقدمها الحكومة.

في أيار 2012 أطلقت الورشة التشاورية الوطنية حول التحضيرات لقمة التنمية المستدامة في ريو +20، بحضور ممثلين عن المجتمع المدني وعن منظمات دولية، كذلك حملة التوعية حول توفير الطاقة مع الوكالة الإيطالية للتعاون ومشاريع متعلقة بتغيّر المناخ والإقتصاد المنخفض الكاربون في مؤتمر صحافي مشترك مع السفير الإيطالي.

كذلك، وإثر احتراق معمل بيبلوس للسجاد في الصفرا وما تركه من أثر سلبي كبير في البيئة وسكان المنطقة، عملت على تشكيل لجنة طوارئ بيئية بالتنسيق مع الوزارات. كما افتتحت معرض التنوع البيولوجي البحري في جامعة سيدة اللويزة الذي نظمته كلية العلوم الطبيعية والتطبيقية في الجامعة.

نفّذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة البيئة جولة ميدانية لسفراء الدول المانحة على ثلاثة مشاريع منفّذة من قبل برنامج الطاقة، وقد أشار إلى أنّ كلفة معالجة النهر تصل إلى 140 مليون دولار أميركي.

في حزيران 2012 رعيت حفل إطلاق مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت، مشروع "بيروت أكثر اخضراراً" وذلك بالتزامن مع يوم البيئة العالمي، وتناولت في كلمتي موضوع المساحات الخضراء ودعوت الى دمج المساحات الخضراء عمودياً على هياكل البناء وأفقياً على شوارع المدينة.

وفي افتتاح حديقة سن الفيل لزيادة المساحات الخضراء شددت على أن الإعتداءات الخطرة على البيئة تُلزم التشجير وإنشاء حدائق.

كذلك، في حزيران 2012 أطلقت مشروع "بيئتنا حضارتنا" في مؤتمر صحفي عقدته في حضور السفير الصيني في لبنان، وشجّعت تعزيز صادرات النبيذ وزيت الزيتون إلى الصين. ووقّعت على اتفاقية بين الوزارة ورئيسة بعثة الإتحاد الأوروبي في لبنان أطلقنا بموجبها برنامج دعم الإصلاح والحوكمة البيئية الممول من الإتحاد الأوروربي بهبة قدرها 8 مليون يورو.

قمت بإعداد التقرير الوطني لقمة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان وإطلاقه من القصر الجمهوري بمناسبة يوم البيئة العالمي – 5 حزيران 2012.

في تموز 2012، ترأست اجتماعًا لممثلي الدول المانحة، وتابعت ما آلت إليه مراحل معالجة التلوث النفطي نتيجة العدوان الإسرائيلي على خزانات النفط. ثم عملت على إعداد مشروع قانون النيابة العامة البيئية لقناعة مني بأنها ستكون العمود الفقري للوزارة.

في أيلول 2012 إستضفت في فندق راديسون وزير البيئة السينغالي اللبناني الاصل حيدر العلي وأجريت معه محادثات تناولت سبل التعاون في المجال البيئي وتوقيع مذكرة تفاهم بين البلدين.

في تشرين الاول 2012، شاركت في احتفال أقيم في معهد البحر المتوسط في العاصمة الايطالية روما لمناسبة يوم الغذاء العالمي وتخلله تخريج طلاب الماجستر في الهندسة الزراعية وكانت لي كلمة أظهرت فيه الحرص على التعاون الدائم مع إيطاليا من أجل تحسين البيئة في لبنان.

كذلك، رعيت مشروع اعادة تأهيل مكب النفايات في صيدا وتحويله حديقة خضراء.

ولأن قطاع النقل البري هو المصدر الأساسي لتلوث الهواء ولأننا بأمس الحاجة الى الأبحاث والدراسات الضرورية لتطوير هذا القطاع، أطلقت الحملة الوطنية لمكافحة تلوث الهواء في لبنان عبر إرشاد استهلاك الطاقة في هذا القطاع.

قمت بجولة مع النائب وليد جنبلاط لمناسبة اليوم الوطني للبيئة في محمية ارز الشوف الطبيعيّة وعاينت المحميات، وترأست بشكل دوري اجتماعات المجلس الأعلى للصيد البري وتابعت الآليات لضبط طريقة الصيد.

أعلنت عن خطة تعدّها الوزارة في مسعى الى زيادة المساحة الخضراء في لبنان بحيث تصل إلى ال 20% من أجل التخفيف من حدة التلوث واستعادة التوازن البيئي المطلوب.

درست عددًا من الخطط والمشاريع الجديدة الهادفة إلى مكافحة تغير المناخ وآثار تلك الظاهرة المضرّة على لبنان والعالم العربي.

في تشرين الثاني 2012، ترأست الإجتماع الدوري لسفراء الدول المانحة بحضور ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كذلك افتتحت المؤتمر السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية في فندق فينيسيا في بيروت برعاية رئيس الجمهورية ميشال سليمان.

في كانون الأوّل 2012 أكّدت في اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة إعادة النظر بالمخطط التوجيهي العام للمقالع والكسارات، على وجود ضوابط وقرارات تنظيميّة من المجلس الوطني للمقالع والكسارات آملا في الخروج بقرار دون محسوبيات أو مصالح خاصة.

في السادس من كانون الأوّل 2012، مثّلت الحكومة اللبنانيّة في مؤتمر الأطراف الثامن عشر لتغير المناخ المنعقد في الدوحة، وكشفت عن عزم لبنان بذل الجهود للخروج باقتصاد منخفض الكربون لتقليل الإنبعاثات بنسبة 12% في العام 2020 دون المساس بنموه الإقتصادي والإجتماعي.

يوم الثلاثاء 11 كانون الأوّل 2012 ترأست اجتماعا لوفد من البنك الدولي من أجل استكمال البحث في مكافحة التلوث المركزي، ثم التقيت وفدا من لجنة محمية جبل موسى للبحث في سبيل تصنيف هذا الموقع والحفاظ على الموارد الطبيعية في محيطه.

في كانون الأوّل 2012 رفعت شعار "البيئة السياسية في خدمة السياسة البيئية" بعد تنفيذ معظم الخطط التي وردت في البيان الوزاري. هذا وقد نظّمت الوزارة مع وزارة الصناعة ورشة عمل عن "إدارة النفايات الصناعية في حوض الليطاني"، وكانت لي كلمة أكّدت فيها حرص الوزارة على الصناعة الوطنية متعهداً بعدم التفرّد بالقرار الإصلاحي.

يوم الخميس 20 كانون الأوّل 2012 أقيم برعايتي في فندق الكومودور احتفال أعلنت خلاله عن ادّعاء الوزارة على 73 مؤسسة صحية خاصة و16 عامة لإلزامها بالمعايير البيئيّة.

شكلت بقرار يحمل الرقم 1/18 لجنة لترشيح جمعيات أهلية للحصول على الشهادات الوطنية الخضراء من وزارة البيئة.

يوم الخميس 10 كانون الثاني 2013 شاركت في إطلاق الحملة الوطنية لزيادة المساحات الخضراء في المدن وخاصة ذات الكثافة السكانية بحضور السفيرة الاميركيّة مورا كونيلي.

كذلك، أطلقت كل من وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشهادة الوطنية الخضراء الأولى في فندق فينيسيا.

رفعت الى اللجنة الوزاريّة الصيغة النهائية لمشروع المرسوم الرامي الى تعديل المخطط التوجيهي للمقالع والكسارات، والذي تهدف من خلاله الوزارة إلى استصدار تراخيص قانونيّة لإستثمار المقالع والكسارات.

في شباط 2013 افتتحت معرض البيئة والتنوع البيلوجي في ضبيه، في خطوة نحو إنشاء قرية علمية متخصصة بأنواع العلوم. وبعدما وضعت الوزارة خارطة الطريق لتنظيف مجرى نهر الليطاني وبحيرة القرعون، جرى إطلاقها برعاية رئيس المجلس النيابي نبيه بري في لقاء وطني في ساحة النجمة.

إهتممت بنوع خاص بكيفية تصريف النفايات الطبية حرصاً على البيئة وعلى الصحة العامة.

في الحادي عشر من آذار 2013 أطلقت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلسلة جديدة من مشاريع التغيّر المناخي، في احتفال اقيم في فندق فينيسيا.

قمت بزيارة للعاصمة واشنطن للمشاركة في حلقة نقاشات رفيعة المستوى مع مسؤولي البنك الدولي حول ادارة المخاطر البيئية. والتقيت مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق بيت جونز.

ترأست في أيار 2013 وفدا إلى جنيف للمشاركة في الدورة الرابعة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر التلوث.

في حزيران 2013 رعيت "بايكاتون" جبيل للدراجات الهوائية بمناسبة يوم البيئة العالمي بمشاركة أكثر من 400 درّاج.

في تموز 2013 أوقفت منح التراخيص لإنشاء كسارات جديدة إلا ضمن نطاق القوانين المرعية. وقمت بجولة برفقة وزير الإعلام بجولة برية وبحرية في جونية بدعوة من المجلس البلدي لم يكن لها طابع بيئي فقط بل سياحي تبعها اجتماع في المجلس البلدي حيث سلّمت رئيس البلدية دروعاً تكريميّة.

في احتفال أقيم في السراي الحكومي، أطلقت مع رئيس الحكومة المستقيل نجيب ميقاتي "دليل المواطن عن البيئة" لمكافحة الفساد والوساطة وتنظيم العمل الإداري.

في أيلول 2013، أعلنت في مؤتمر صحفي عن إقرار المجلس النيابي تخصيص محامين عامين متفرغين وقضاة تحقيق لشؤون البيئة وكنت أهدف من هذا المشروع إلى تأمين الإطار القضائي لحسن تطبيق القوانين والأنظمة البيئية.

في تشرين الثاني 2013 جرى حفل افتتاح نظام تسخين المياه بالطاقة الشمسية، في إطار مشروع ممول من الحكومة الإيطالية يهدف الى التخفيف من التغير المناخي وتعزيز استعمال الطاقة المتجددة

كذلك، قمت بجولة تفقدية على جبل النفايات في مدينة صيدا بمشاركة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان السفير روبرت واتكنز، بعد التوقيع على اتفاقية مع ال UNDP وبلدية صيدا بالنسبة لمشروع إعادة تأهيل المكب لإعادة تأهيله وإنشاء حديقة عامة مكانه.

في كانون الأول 2013 أعلنت عن إطلاق مشروع صندوق البيئة في لبنان الذي سيساهم في الحد من المخاطر البيئية والإرتدادات الإقتصادية التي نتجت عن حرب تموز 2006.

يوم الأربعاء 30 كانون الأوّل 2013 ترأست أوّل اجتماع لمجلس البيئة بعد صدور مرسوم تأليفه وتحديد مهماته وتنظيمه، وقد تألف من 14 عضواً برئاسة وزير البيئة وعضوية ممثلين لوزارات وقطاعات عدّة.

وفي كانون الأوّل 2013 نظمت وزارة البيئة في فندق الموفنبيك احتفال اطلاق "الشبكة الوطنية لرصد نوعية الهواء" ضمن مشروع مراقبة الموارد البيئية في لبنان الممول من الحكومة اليونانية.

في كانون الثاني 2014، كان الحدث الأخير في عهد وزارتي موافقة لجنة البيئة البرلمانية على إقفال مطمر الناعمة.

يوم الإثنين 17 شباط 2014، سلّمت الوزارة إلى الوزير محمد المشنوق في حضور رؤساء الدوائر والمصالح.

18

ريو 20 ويوم البيئة العالمي

بمناسبة اليوم العالمي للبيئة في 5 حزيران 2012، نشرت وزارة البيئة من القصر الرئاسي في بعبدا التقرير الوطني لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو 20 وهي المرة الأولى التي أتى فيها التقرير جامعًا لتوجهات سائر الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص والهيئات الأهلية.

عرض القسم الأخير من التقرير الوطني لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) توصيات لبنان إلى هذا المؤتمر:

إعادة النظر في النموذج الاقتصادي العالمي:

لقد قيل الكثير حول الأزمة المالية العالمية وضرورة إعادة النظر في طريقة إنجازها للأعمال. فقد فشلت الأعمال كنموذج اعتيادي في تأمين الخدمات وحياة نوعية لعدد السكان المتزايد. أكان ذلك على المستوى العالمي أو الوطني. ولم تعد التفاوتات بين الشمال والجنوب وبين الغرب والشرق حميدة. إذ بلغ العديد من الدول النامية بما فيها لبنان مستويات دين وطني لا تحتمل، يمتص الموارد بعيدًا عن القطاعات المنتجة الأخرى. وتحتاج الدول إلى فضاء مالي وضريبي للعمل ولإنشاء بيئة ممكّنة للمستثمرين المحليين والمنتجين. يُرحّب اليوم بالنداءات العالمية لإطلاق اقتصاد أخضر ولكن يجب ألا ينظر إلى هذا الإقتصاد بعيدًا عن الإقتصادات الوطنية. فباستطاعة الاقتصاد الأخضر أن يدعم الاقتصادات الوطنية ولكن لا يمكنه أن يعالج آفات النموذج الاقتصادي الحالي.

إصلاح الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة:

يشكل لبنان أحد المستفيدين المتعددين من عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويعترف بضرورة إصلاح هذا البرنامج وتعزيز قدراته لكي ينجز مهامه من خلال تحقيق العضوية الشاملة في مجلس إدارته. كما يناصر لبنان الحاجة إلى زيادة قاعدته المالية إلى حد كبير لتعزيز تنسيق السياسات ووسائل التنفيذ. ويدعم لبنان التحرك المبذول لتحويل لجنة التنمية المستدامة إلى مجلس التنمية المستدامة الذي سيضطلع بدور هيئة رسمية رفيعة المستوى تنظر في مسائل متعلقة بدمج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. فإن دور وولاية المجلس الإقتصادي والإجتماعي يحتاجان إلى مراجعة لضمان التكامل مع لجنة مجلس التنمية المستدامة والإندماج الفعال للسياسات الإقتصادية والاجتماعية في التنمية المستدامة.

إنشاء محكمة بيئية عالمية:

أدى الهجوم المتعمد الذي شنته القوات الجوية الإسرائيلية في تموز 2006 على مخازن النفط في الجيّة إلى أسوأ انسكاب نفطي يسجّل في تاريخ شرق البحر الأبيض المتوسط. وأضرّت هذه الكارثة بالموائل الساحلية والنظم البيئية البحرية وسبل العيش والاقتصاد الوطني. وبفضل دعم تقني ومالي من الدول الصديقة، أطلق لبنان حملة تنظيف واسعة النطاق وحملة على مستوى الأمم المتحدة لإدانة إسرائيل والحصول على تعويض الأضرار البيئية. وحتى اليوم، جرى تجاهل القرارات الستة الصادرة عن الجمعية العامة وإرادة المجتمع الدولي لإجبار إسرائيل على تعويض لبنان. لذلك يطالب لبنان بإنشاء محكمة بيئية تتمتع بصلاحية قانونية للنظر في الجرائم البيئية المتعمدة بين الدول، فتعاقب الدول المسيئة.

إعادة التأكيد على حق الفلسطينيين في العودة:

يعيد لبنان ودول مجاورة عدة التأكيد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وإن كان لبنان لا يستطيع ولن يدمج اللاجئين الفلسطينيين إلا أن الحكومة اللبنانية والمجتمع اللبناني ككل يعترفان بخطورة المعضلة الفلسطينية وصعوبة ظروفهم المعيشية داخل المخيمات والتجمعات غير الرسمية الأخرى. ويصعب التحدث عن التنمية المستدامة في منطقة لا يزال ملايين اللاجئين فيها يعيشون في ظروف لا تحتمل لأن المجتمع الدولي خذلهم. إن ضمان حق عودة الفلسطينيين إلى وطنهم هي مسؤولية مشتركة من قبل المجتمع الدولي. الأمر الذي سيسمح بالتقدم أشواطًا كبيرة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.

الكلمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة: 20 أيلول 2011

أكدت في الاجتماع الرفيع المستوى بشان "التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر"، في الجمعية العامة للأمم المتحدة: 20 أيلول 2011: "...ان الهجوم المتعمد على صهاريج تخزين النفط الخاصة بمحطة الجية اللبنانية لتوليد الكهرباء خلال الأيام الأولى للحرب الاسرائيلية على لبنان في تموز 2006 لم يسبب أسوأ انسكاب نفطي في تاريخ البحر المتوسط بل أدى أيضًا الى انبعاث حوالى 180,000 طن من ثاني أكسيد الكربون في الجو."

وذكرت في كلمتي بأن "المجتمع الدولي أصدر لذلك من خلال الجمعية العامة قراراً غير مسبوق يندد بالعدوان الاسرائيلي على لبنان واعتمد القرار 194/61 في العام 2006 الذي "يطلب من حكومة اسرائيل أن تتحمل المسؤولية عن تقديم التعويض الفوري والكافي الى حكومة لبنان عن تكاليف إصلاح الضرر البيئي الناجم عن التدمير بما في ذلك اصلاح البيئة البحرية".

مؤتمر الأطراف الثامن عشر لتغيّر المناخ:

مثلت الحكومة اللبنانية في مؤتمر الأطراف الثامن عشر لتغير المناخ المنعقد في الدوحة،

الكلمة: ----

مرسوم التقييم البيئي الاستراتيجي

ورشة تشريعية خدمة للبيئة

لأن الحماية البيئية الفعلية تحتّم وضع الاطار القانوني المناسب اي القوانين والمراسيم اللازمة لانشاء المؤسسات والمجالس الضرورية لادارة قطاع البيئة من جهة، ولتنظيم الأنشطة البشرية من حيث أثرها المحتمل على البيئة من جهة أخرى.

ولأن الحكومة اللبنانية خطت خطوة أساسية في هذا الاتجاه عبر إحداث وزارة البيئة عام 1993 غداة قمة ريو الشهيرة حول التنمية المستدامة، إلا أنه لم يترافق ذلك مع "ورشة" قانونية تكرّس المبادئ البيئية وتفضّل آليات تطبيقها حفاظًا على الموارد الطبيعية الأربعة (المياه، الهواء، الأرض، والتنوع البيولوجي).

لذلك، اقتضى مسح القوانين والمراسيم المرعية ومشاريع النصوص المعدّة (والتي تتعدى الأربعين، من مشاريع قوانين ومراسيم وقرارات)، وعلى ضوئه تحديد الأولويات.

فقرّرت التركيز على مشاريع القوانين والأنظمة التالية وأقرّها مجلس الوزراء:

مشاريع قوانين مكملة لقانون حماية البيئة:

مشروع قانون انشاء نيابة عامة بيئية: هدفه تطوير تطبيق القوانين والأنظمة البيئية، خاصة في ظلّ الحجم الهائل للجرائم البيئية... فلدى إقرار هذا القانون يصبح للبيئة نيابة عامة مستقلّة ما يسهّل متابعة الإخبارات ذات الطابع البيئي تطبيقًا للمادة العاشرة من القانون 2005/690 التي نصت على أن "حماية البيئة من الأضرار وأشكال التلوّث كافة تتعلق بالنظام العام."

مشروع قانون خاص بالمحميات الطبيعية: هدفه تحديد إطار قانوني عام لإنشاء المحميات الطبيعية في لبنان، بما فيه الآلية لإعلان محمية طبيعية. لا سيما على أملاك خاصة، الى جانب

هيكلية إدارية ومالية واضحة تعطي استقلالاً ماليًا وإداريًا للجان المحميات الطبيعية لضمان حسن سير العمل فيها. فمن شأن هذا القانون تسهيل حماية المناطق التي تستدعي حماية وبالتالي المساهمة في المحافظة على إرث لبنان الطبيعي.

مشروع قانون الادارة المتكاملة للنفايات الصلبة: هدفه تنظيم عملية إدارة النفايات الصلبة في لبنان، الخطرة منها وغير الخطرة، بما فيه عملية التمويل واسترداد الكلفة، خاصة في ظلّ التحديات المتعددة التي يواجهها هذا القطاع بما فيه الخطط الطارئة والحلول القصيرة الأمد التي سادت لحينه. فمن شأن هذا القانون تأمين إدارة أفضل لقطاع النفايات الصلبة في لبنان وبالتالي تقليص الآثار السلبية الناتجة عنه على البيئة والصحة العامة.

مشروع قانون حماية نوعية الهواء، الذي يهدف الى حماية نوعية الهواء المحيط من خلال إدراك تلوث الهواء المحيط الناتج عن النشاط البشري، ورصده وتقييمه والوقاية منه وضبطه ومراقبته، خاصة أن الكلفة الاقتصادية لتلوث الهواء تصل الى 1,02% من الناتج المحلي، بحسب تقرير البنك الدولي حول الكلفة الاقتصادية للتدهور البيئي.

بعض المراسيم التطبيقية لقانون حماية البيئة:

مرسوم تأليف المجلس الوطني للبيئة وتحديد مهامه وتنظيمه، والذي يضم 14 عضواً بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، ما من شأنه تفعيل مبدئي المشاركة والتعاون وبالتالي تحسين رسم السياسات والاستراتيجيات البيئية وتطبيقها.

مرسوم أصول تقييم الأثر البيئي الذي من شأنه تأمين حماية البيئة من خلال الوقاية، أي من خلال إخضاع المشاريع الإنشائية، قبل الترخيص لها من قبل الجهات المختصة، إلى دراسة تحدد آثارها المحتملة على البيئة والتدابير التخفيفية اللازمة.

مرسوم التقييم البيئي الاستراتيجي لمشاريع السياسات والخطط والبرامج في القطاع العام الذي يساوي سابقه ولكن بالنسبة لمشاريع والخطط والبرامج.

مرسوم الالتزام البيئي للمنشآت الذي ينظر الى المؤسسات المصنّفة لجهة تسهيل التزامها بالمعايير البيئية.

النصوص التنظيمية لقطاع محافر الرمل والمقالع والكسارات:

عملت وزارة البيئة على إعداد وإصدار مجموعة قرارات تتضمّن شروط وأصول محدّثة لترخيص محافر الرمل والمقالع والكسارات (تحديد المستندات والشروط العائدة للترخيص ولاستثمار: "كسارات بحص منفردة (دون مقلع) لزوم مشروع إنشائي عام أو خاص: مقالع الحجر التزييني (بلوك) وحجر العمار: مقالع البحص المفتت طبيعيًا: محافر الرمل أو الرمل الصناعي: مقالع الصخور للكسارات والردميات: مقالع الصخور والكسارات لصناعة بحص الموزاييك".

النصوص التطبيقية لقانون الصيد البري:

1- تعديل القرار رقم 1/129 تاريخ 2010/8/7 المتعلق بتحديد النوادي الخاصة لإجراء الامتحان الذي يخضع له الزامًا كل طالب رخصة صيد للمرة الاولى.

2- تحديد تفاصيل وعناصر طابع الصيد البري.

3- تحديد رسم رخصة الصيد البري.

4- اعتماد النوادي المخولة إجراء الامتحان الذي يخضع له لزاما كل طالب رخصة صيد للمرة الاولى.

5- آلية استصدار رخصة الصيد البري. وتعديل القرار رقم 1/198 تاريخ 2012/10/3.

6- تنظيم محاضر ضبط من قبل حراس المحميات الطبيعية لمخالفي أحكام نظام الصيد البري.

7- تحديد الشروط والمعايير لإجراء الامتحان الذي يخضع له لزامًا كل طالب رخصة صيد للمرة الاولى.

8- تحديد الأراضي التي يمنع الصيد فيها بناء لطلب مالكيها أو مستثمريها وتنظيم وضع لوحات منع الصيد عليها.

9- مشروع القرار المتعلق بفتح موسم الصيد البري وتحديد الطرائد.

10- مشروع قرار تجديد رخصة الصيد البري.

11- مشروع مرسوم عقد الضمان ضد الاخطار التي قد تلحق بالغير من جراء ممارسة الصيد البري.

تطوير مراقبة الموارد البيئية في لبنان:

نفّذت وزارة البيئة منذ العام 2011 مشروع "تطوير مراقبة الموارد البيئية في لبنان" بإدارة برنامجي الأمم المتحدة البيئي والأنظمة الإيكولوجية، عبر تطوير مراقبة الموارد البيئية الساحلية والبحرية من جهة (المكون الأول)، ورصد نوعية الهواء من جهة أخرى.

عمل فريق من الاختصاصيين بالتعاون مع وزارة البيئة على تحديد المدن والمراكز الأكثر عرضة للتلوث الهوائي، بغية تحديد الحلول الأكثر تناسبًا من حيث مراقبة نوعية الهواء، وبالتالي العمل على تحسينها.

يأتي هذا المشروع داعمًا لمشروع قانون حماية نوعية الهواء الذي وافق عليه مجلس الوزراء في كانون الثاني 2012 وأحاله الى المجلس النيابي.

أنجزت الوزارة دراسة التقارير الأولية للمشروع، كي يصار الى شراء المعدات لقياس نوعية الهواء في بداية العام 2013.

وضعت وزارة البيئة بناءً على نتائج المراقبة، الخطط لتحسين نوعية الهواء بالتعاون مع الإدارات الرسمية وسائر الجهات المعنية الأخرى.

التخطيط للامتداد العمراني وتقليص انعكاساته البيئية:

تقدمت وزارة البيئة باقتراح لمجلس الوزراء لإعداد مخطط توجيهي لحماية قمم الجبال وتنظيم استثمار الشواطئ والمساحات الخضراء والأراضي الزراعية.

التوفيق بين مشاريع الطاقة والاعتبارات البيئية:

التقييم البيئي الاستراتيجي لقطاع النفط بالتنسيق مع وزارة الطاقة والمياه.

صدور قراري لجمعية الأمم المتحدة السادس والسابع حول البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية.

موافقة مجلس الوزارة على مشروع قانون حماية نوعية الهواء وإحالته الى المجلس النيابي.

تركيب سخّانات شمسية في عدد من الأماكن لذوي الاحتياجات الخاصة، بالاضافة الى تنفيذ حملة للتوفير في استهلاك الطاقة لمدة عام انتهت في كانون الأول 2012.

توقيع هبات بقيمة تقارب 1 مليون $ لدعم الأبحاث المتعلقة بالتغير المناخي الذي أطلقت أعماله في أواخر العام 2012.

تقييم التكنولوجيات ذات الأولوية الوطنية للتخفيف من الإنبعاثات الناتجة عن قطاعي إنتاج الطاقة والنقل، ولتكييف قطاعي الموارد المائية والزراعة مع آثار تغير المناخ: بالإضافة الى تقييم الحواجز والخطوات التي من شأنها تمكين نقل التكنولوجيا وتأمين استدامة استخدامها في لبنان.

كلمة د. منال مسلّم من وزارة البيئة في حفل تكريم الوزير ناظم الخوري بعد انتهاء ولايته في الحكومة وتعيين الأستاذ محمد المشنوق وزيرًا جديدًا للبيئة، في 2014/2/20:

معالي الوزير

نهار الإثنين الفائت، وفيما كنّا نستعد لحفل التسلّم والتسليم، عادت بي الذاكرة إلى العام 2011، وإلى 16 حزيران تحديدًا، عندما استلمتم حقيبة وزارة البيئة من سلفكم معالي الوزير العزيز محمد رحّال.

يومها معاليك، وربّما ما زلتم تتذكّرون المشهد. استقبلناكم بالدموع. هذه الدموع التي لم أتمكن من التحكّم بها رغم وعيي الكامل للإنطباع الذي قد أتركه لدى معاليكم، وللنتائج التي قد تترتب عن جرّاء ذلك. إلا أن ردّة فعلكم الأولى في اليوم التالي كانت مدى ارتياحكم لي ورغبتكم بأن أنضم إلى فريق عملكم. في هذه اللحظة بالذات، بدأت ألمس مزايا معاليكم: حكمتكم في تقييم الناس، الإيمان الراسخ بأن الحكم استمرارية، مد اليد لجميع من يتعاون في بناء المؤسسة.

أما المحطة الثانية، فكانت عندما تعرّفت على فريق المستشارين والمساعدين الذي انتقيتموه لمساعدتكم، وهنا أقصد السيد غسان صياح، الأستاذ إدمون أسطا، الدكتور عادل شويري، والسيدة جويل الجميّل. لست بوارد استعراض ما تعلمته وأتعلمه كل يوم من هؤلاء الزملاء الأعزاء، إن كان في الإدارة أو القانون أو التحرير أو الأخلاق، والأهم من كل ذلك الإرادة والشفافية والشراكة، وهي المبادئ التي أصر معاليكم أن تحكم عملنا. إنما أشدد على هذه النقطة للقول إنكم لو لم تتمتعوا أنتم بهذه الصفات، لما كنتم قد اخترتم هذه المجموعة أصلاً.

ثم أتت مرحلة تثبيت الموظفين وتأمين استدامة عمل من كانوا متعاقدين مع السفارة الإيطالية. يومها معاليك، شعرنا جميعًا دون استثناء مدى حرصكم على تعزيز وضع الموظف وتأمين الإستقرار المادي والمعنوي اللازم له لتحسين إنتاجيته وبالتالي تحسين أداء الإدارة.

بعدها كانت مرحلة موافقة مجلس الوزراءعلى سلة مشاريع القوانين والمراسيم التي كنا قد فقدنا الأمل تقريبًا بأن تبصر النور يومًا". وبالرغم من تطميناتكم المستمرة لنا بأن هذه النصوص ستبصر النور وفي المستقبل القريب، ما كنا لنصدّق حتى استمعنا إلى مقررات مجلس الوزراء، تمامًا مثل توما. وفي هذه المرحلة بالذات، تجلّت بوضوح سمة الجمع والتوافق ووضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار التي تميّز معاليكم.

لن أتحدث عن المحطات الأخرى وهي كثيرة، وفي كل واحدة منها، اكتشفنا ميزة جديدة لمعاليكم، وتحديدًا في ما يعود لتكريم كل من تعاون لإنجاح المسيرة. إلا أنني أود أن أعبّر، وبكل بساطة، كم هو راق العمل مع سياسي مثلكم، خاصة في أيامنا هذه حيث الأخلاق العالية أصبحت، وللأسف، نادرة.

أما سر هذا الرقاء وهذا الصفاء فأظن أنني اكتشفته يوم رافقت معاليك إلى كنيسة سيدة لبنان في العاصمة الأميركية واشنطن، خلال الزيارة الرسمية إلى البنك الدولي. كان ذلك يوم الأربعاء من أسبوع الآلام وكانت المرة الأولى التي أصلي فيها في كنيسة مارونية في هذا اليوم بالذات. الكلمات تعجز عن التعبير عن جمال المشهد وخشوع الساعة. فشكرًا معاليك، لأنه حتى في الديانة، تعلمت منك شيئًا، لن أنساه يومًا.

فأطلب من الله أن يباركك وينوّر دربكم لما فيه خير عائلتكم وخير وطننا العزيز لبنان.

كلمة السيدة هند جبران رئيسة مصلحة الديوان في وزارة البيئة في حفل تكريم الوزير ناظم الخوري بعد انتهاء ولايته في الحكومة وتعيين الأستاذ محمد المشنوق وزيرًا جديدًا للبيئة في 2014/2/20.

معالي الوزير محمد المشنوق المحترم

معالي الوزير ناظم الخوري المحترم

الحضور الكرام

كما يُختبر الذهب بالنار، يُختبر البشر بالمناصب. فمنهم من تسكرهم المعالي فيتكبرون ويتيهون. ومنهم من يشرّفون المناصب ويعلونها ويتركون أطيب الأثر. أولئك هم أصحاب النفوس الكبيرة، أصحاب الأخلاق والمبادئ، الذين يمثلهم خير تمثيل معالي الوزير ناظم الخوري. ولا عجب في ذلك، فهو سليل بيت عريق في الوطنية، أصيل في الكرامة ونظافة الكف. وما أحوجنا إلى من يجسّد هذه الصفات ليزداد إيمان الناس بها!

معالي الوزير

لست في صدد تعداد الإنجازات النوعية التي سُجلت لكم، والمراسيم والقوانين التي صدرت في خلال توليكم وزارة البيئة، وهي كثيرة، ولكن الوفاء يقتضي أن نقول كلمة حق، في من سعى، بكل ما أوتي من قوة ونفوذ، إلى إنصاف موظفين لحقهم غبن كبير، وعلى مدى سنوات، وأنا واحدة منهم. وقد تجلّى ذلك في تثبيت وترفيع أصحاب الحق.

فشكرًا معالي الوزير.

شكرًا على كل ما قدمته.

شكرًا لأنك كنت دائمًا مستعدًا للإستماع إلينا، والمساعدة في حل مشاكلنا، وما أكثرها!

شكرًا لأنك لم تسمح يومًا بأن تمس كرامة أي منا. واعتمدت آليات عمل مكّنتنا من إعطاء أفضل ما في وسعنا أن نعطيه. فكنتم المسؤول الواعي والمدرك أهمية الموارد البشرية في الإدارة، وضرورة تأمين الأجواء الملائمة والمريحة لها، وتحفيزها، لتتمكن من إعطاء أفضل النتائج.

شكرًا لفريق عملك الكفوء والمميز (د. الأسطا، د. شويري، الأستاذ صيّاح، الرئيس دوره، د. مسلّم، السيدة الجميّل، الأستاذ سعد الياس، الآنسة رحمة، الآنسة مفوّض)، الذين لم يوفروا جهدًا، ولم يهملوا طلبًا، لمساعدتنا في وضع الأمور في نصابها الصحيح...

معالي الوزير،

نجدد شكرنا ونتمنى لكم دوام الصحة والنشاط، وفقكم الله في كل ما تصبون إليه.

معالي الوزير محمد المشنوق المحترم،

نتوسم خيرًا بتوليكم هذه الوزارة، وأنتم سليل البيت العريق، وطنية وثقافة، والناشط في ميادين الإعلام والثقافة والبيئة...

ونحن على ثقة بأنكم ستنجحون في إدارتها، وستحققون إنجازات لافتة، وستتركون أطيب الأثر.

ولن نوفر جهدًا، نحن العاملين في هذه الوزارة، وكما كنّا دائمًا، في سبيل خدمة البيئة والإنسان والوطن.

ودمتم.

أما المناسبات التي رعيتها فنورد عددًا منها من سجل سكرتاريا وزارة البيئة:

كلمة معالي وزير البيئة ناظم الخوري في ورشة عمل تأسيس المصرف العربي الأوروبي للتنمية البيئية – بيروت – مقر غرفة بيروت وجبل لبنان/ 29 حزيران 2011.

إطلاق خطة العمل لمكافحة تلوث بحيرة القرعون الإثنين 5 أيلول 2011، الساعة العاشرة صباحًا – المجلس النيابي – المكتبة.

كلمتي في اجتماع بشأن التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر – الجمعية العامة للأمم المتحدة – 20 أيلول 2011.

كلمتي بمناسبة المؤتمر الذي ينظمه حزب البيئة اللبناني بالتعاون مع مؤسسة فريديرش إيبرت تحت عنوان "أين أصبح تعهد لبنان بإنتاج 12% من الطاقة العام 2020 من مصادر متجددة – فندق البريستول في بيروت – الثلاثاء 27 أيلول 2011.

كلمتي بمناسبة المؤتمر حول التشريعات البيّنة الذي نظّمته نقابة المحامين في بيروت – قاعة المحاضرات في بيت المحامي – 29 أيلول 2011.

تمثيل رئيس الجمهورية في مناسبة Byblos Green Park – wagon park 6 تشرين الأول 2011.

كلمتي بمناسبة ورشة عمل الإعلام والصيد العشوائي التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مشروع الطيور المهاجرة – نهار الخميس 6 تشرين الأول في مقر الهيئة اللبنانية للبيئة والإنماء 2011.

تمثيل رئيس الجمهورية في المؤتمر العربي العاشر لأطباء غدد الصم والسكري في فندق فينيسيا 6 تشرين الأول 2011.

كلمتي في الورشة الإقليمية التشاورية لمنظمات المجتمع المدني المنطقة العربية في إطار التحضير لقمة ريو + 20 – والتي تنظمها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية يومي 12 و13 تشرين الأول 2011 في فندق هوليداي إن فردان – بيروت.

كلمتي في المؤتمر حول تعميم مبادئ حماية الطيور المحلقة المهاجرة ضمن قطاع الصيد الذي نظّمه المجلس العالمي لحماية الطيور بالتعاون مع جمعية حماية الطبيعة في لبنان – نهار الإثنين 17 تشرين الأول 2011 في مقر الهيئة اللبنانية للبيئة والإنماء.

كلمتي في ورشة عمل تأسيس المصرف العربي الأوروبي للتنمية البيئية – بيروت – مقر غرفة بيروت وجبل لبنان / 29 حزيران 2011.

إطلاق خطة العمل لمكافحة تلوث بحيرة القرعون الإثنين 5 أيلول 2011 – المجلس النيابي.

كلمتي في اجتماع بشأن التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر – الجمعية العامة للأمم المتحدة – 20 أيلول 2011.

كلمتي بمناسبة المؤتمر الذي ينظمه حزب البيئة اللبناني بالتعاون مع مؤسسة فريديرش إيبرت تحت عنوان "أين أصبح تعهد لبنان بإنتاج 12% من الطاقة العام 2020 من مصادر متجددة – فندق البريستول في بيروت – الثلاثاء 27 أيلول 2011.

كلمتي بمناسبة المؤتمر حول التشريعات البيئية الذي نظمته نقابة المحامين في بيروت – قاعة المحاضرات في بيت المحامي – 29 أيلول 2011

تمثيل رئيس الجمهورية في المؤتمر Byblos Green Park – wagon park في 6 تشرين الأول 2011.

كلمتي بمناسبة ورشة عمل الإعلام والصيد العشوائي التي نظّمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – مشروع الطيور المهاجرة – نهار الخميس 6 تشرين الأول في مقر الهيئة اللبنانية للبيئة والإنماء 2011.

كلمتي في المؤتمر العربي العاشر لأطباء غدد الصم والسكري في فندق فينسيا 6 تشرين الأول 2011.

كلمتي في الورشة الإقليمية التشاورية لمنظمات المجتمع المدني المنطقة العربية في إطار التحضير لقمة ريو + 20 – والتي تنظمها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية يومي 12 و13 تشرين الأول 2011 في فندق هوليداي إن فردان – بيروت.

كلمتي في المؤتمر حول تعميم مبادئ حماية الطيور المحلقة المهاجرة ضمن قطاع الصيد الذي نظّمه المجلس العالمي لحماية الطيور بالتعاون مع جمعية حماية الطبيعة في لبنان – نهار الإثنين 17 تشرين الأول 2011 في مقر الهيئة اللبنانية للبيئة والإنماء.

كلمتي بمناسبة إطلاق M2 حول هندسة التنمية الريفية والبيئية – الجمعة اللبنانية – كلية الزراعة (الدكوانة) 18 تشرين الأول 2011.

كلمتي في المنتدى اللبناني الألماني للبيئة قصر الاونيسكو في 22 تشرين الأول 2011.

تمثيل رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء في حفل افتتاح المؤتمر السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية البيئية العربية 2011 الإقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير. التاريخ: الخميس 27 تشرين الأول 2011 المكان: فندق حبتور جراند – سن الفيل – بيروت

كلمتي في إطلاق تقرير التنمية البشرية 2011 الإستدامة والإنصاف أفضل للجميع – 3 تشرين الثاني 2011: جفينور – روتانا أوتيل – كليمنصو.

كلمتي في افتتاح اللقاء السنوي من برنامج التعريف بتراث قضاء بشري يوم السبت 5 تشرين الثاني 2011 – قاعة أوتيل شباط – بشري.

كلمتي في الإحتفال الذي أقيم بمناسبة إزاحة الستار عن تمثال الدكتور فريد كرم يوم الإثنين 7 تشرين الثاني 2011 في محمية فريد ودعد كرم، بلدة كفتون – الكورة.

كلمتي في المؤتمر الصحافي لإطلاق اليوم البيئي الذي أقيم في 2011/11/13 تحت عنوان طرابلس خالية من السيارات – نهار الجمعة 4 تشرين الثاني 2011 – القاعة الخضراء – وزارة البيئة.

Speech of the Minister of Environment H.E. Mr. Nazem El Khoury – At the Conference organized by The Rotary Club of Beirut Cosmopolitan – Tuesday Nov. 15' 2011 at 8:30 pm – Hotel le Vendome Intercontinental

Speech of the Minister of Environment H.E. Mr. Nazem El Khoury – At the Joint Seminar "For the Future of Solid Economic Relations" – Wednesday November 23' 2011 – Metropolitan Palace Hotel

كلمتي في حفل توقيع اتفاقيات تعاون بين جامعة الروح القدس الكسليك والجمهورية اللبنانية ممثلة بوزارة البيئة وعدد من المحميات الطبيعية في لبنان – الخميس 24 تشرين الثاني 2011 – جامعة الروح القدس – الكسليك

كلمتي في ورشة عمل "الإعلام والصيد العشوائي" بيروت في 25 تشرين الثاني 2011 – فندق هولياداي إن.

Discours du Ministre de l'Environnement S.E.M> Nazem el Khoury – Au Colloque organize par le Comite National Libanis du Forum Francophone

des Affaires sur le theme “pour un egestion durable de notre territoire” Ecole Superieure des Affaires 28 nov. 2011 – Deuxieme séance “Economie Verte: developpement durable dans l’entreprise”

كلمتي في ندوة حول "التكنولوجيا في مواجهة التغيير المناخي" – السبت 3 مانون الأول 2011 – جامعة المنار – طرابلس

تمثيل رئيس الجمهورية في حفل إطلاق "الحملة الوطنية لزيادة البقعة الخضراء في لبنان"، الأحد 4 كانون الأول 2011 – محترف عمشيت للنحت الدولي.

كلمتي في حفل توقيع كتاب ومحاضرة للمهندس بيار جعارة “Acoustic Manual For Architects & Engineers الخميس 8 كانون الأول 2011 – نقابة المهندسين – بيروت – بئر حسن.

كلمتي في حفل إطلاق "البرلمان الأخضر في كسروان الفتوح" لجمعية مبادرات الشرق أوسطية – الجمعة 9 كانون الأول 2011 بيت عنيا – حريصا.

كلمتي في افتتاح معرض المنتوجات والصناعات الحرفية والتراثية والفنية الذي نظمته بلدية نهر ابراهيم – الأحد 11 – 12 – 2011 في جامعة CNAM – نهر ابراهيم

تمثيل رئيس الجمهورية في المؤتمر الأول للاتحاد الوطني للجمعيات الأهلية المتعاقدة مع وزارة الشؤون الاجتماعية تحت شعار "وحدتنا وتعاضدنا وسيلتنا إلى عطاء يتواصل" الخميس 15 كانون الأول 2011، قصر الأونيسكو – بيروت.

كلمتي خلال زيارة عكار: لقاء بيئي في مكتب عصام فارس – زيارة متحف الطيور في القبيات – زيارة القموعة – زيارة محمية عصام فارس – بينو – الجمعة 16 كانون الأول 2011 – مكتب عصام فارس – حلبا – عكار

كلمتي في مؤتمر "لبنان والنظام النسبي في مشروع قانون الانتخابات النيابية 2013 – الإثنين 9 كانون الثاني 2012 – فندق فينيسيا

Sining Ceremony of the Project – HCFC Alternatives Technical Workshop Holiday – Inn (Dunes) Verdun' Beirut 18 – 19 jan. 2012 – Speech of H.E>Mr> Nazem El Khoury Minister of Environment

كلمتي ممثلاً بمستشاره السيد غسان صيّاح في ورشة العمل التدريبية الأولى بموضوع: تحسين التقييم الوطني وقدرات الرصد من أجل الإدارة المتكاملة للأنظمة الأيكولوجية البيئية والبحرية – الأربعاء 25 كانون الثاني 2012 – مقر المجلس الوطني للبحوث العلمية – الجناح.

كلمتي في حفل إطلاق مسابقة أفضل ملصق حول بيئة أكثر صحية وحياة متوازنة خالية من الأمراض الذي تنظمه جمعية Chance بمناسبة اليوم العالمي للسرطان السبت 4 شباط 2012 – فندق مونرو – بيروت

Allocution de S.E.M. Nazem El Khoury Ministre de l'environnement – A l'occasion de la journee d'information et d'initiation STRATEAU – Mrdi 7 fevrier 2012 – Palais de l'Elysee – Paris

تمثيل رئيس مجلس الوزراء في حفل إطلاق الإنتاج المسرحي لشرح أهم القضايا والتحديات البيئية المطروحة لتلاميذ المدارس الإبتدائية في مختلف المناطق اللبنانية الذي نظّمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإثنين 20 شباط 2012 – قصر الأونيسكو.

Speech of H.E.Mr. Nazem El Khoury Minister of Environment – at the press conference to launch the BLC's Bank Corporate Responsibility initiative – Feb 21, 2012 at 11am–intercontinental Phonicia Hotel–Beirut

كلمتي بمناسبة اليوم البيئي الليونزي – الثلاثاء 21 شباط 2012 – قصر الأونيسكو – بيروت.

Discours du Ministre de l'environnement S.E.M. Nazem El Khoury – A l'occasion du lancement de la revue Beyond en langue francaise – lundi 27 fevrier 2012 a 18 – Hotel Phoenicia Intercontinental – Beyrouth

كلمتي في المؤتمر الصحافي الذي عقدته حول موضوع تلوث مجرى نهر بيروت نتيجة مادة حمراء اللون بتاريخ 2012/3/1.

كلمتي بمناسبة إطلاق حملة التوعية لمكافحة التدخين وآفاته على الصحة العامة: الخميس 1 آذار 2012 – مبنى الـ ABC الأشرفية.

ورقة عمل تفصيلية حول خدمات وزارة البيئة في القطاعات الإنمائية البيئية في قضاء جبيل – 2012/3/1.

كلمتي بمناسبة افتتاح مؤتمر "ألبيئة بين الهندسة والقانون – السبت 10 آذار 2012 – قاعة المحاضرات – مركز العزم الثقافي (بيت الفن) الميناء – طرابلس.

تمثيل رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء في المؤتمر السنوي السابع للجمعية اللبنانية للطب الداخلي – الخميس 15 آذار 2012– أوتيل رويال، ضبيه.

تمثيل رئيس مجلس الوزراء بمناسبة المؤتمر السنوي الأول لإطلاق أعمال ونشاطات وبرامج عمل منتدى للثقافة والتراث: السبت 24 آذار 2012 – فيلا البروفسور جورج شاهين – عبرين – البترون.

كلمتي بمناسبة انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الذي استضافته الجامعة الأميركية للعلوم والتكنولوجيا الإثنين 26 آذار 2012 – فندق الكومودور – بيروت.

تمثيل رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء في الذكرى السنوية الـ27 لشهداء الصليب الأحمر اللبناني – الجمعة 27 نيسان 2012 – مسرح مدرسة مار يوسف – قرنة شهوان.

Allocution de S.E.M. Nazem El Khoury Ministre de L'environnement A la cloture de la 2eme edition du Forum Pour un egestion durable de notre territoire Organisa par le Comite National du Forum Francophone des Affaires le 26 avril 2012 – Ecole Superieure des Affaires

كلمتي ممثلاً بالأستاذ غسان صياح (مستشار الوزير) في حفل إطلاق حملة التوعية البيئية في المدارس ومهرجان التحريج في بلدة القليعة – قاعة مدرسة مار جرجس – القليعة: السبت 21 نيسان 2012.

كلمتي في الدورة الإستثنائية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة – الخميس 19 نيسان 2012 – فندق أنتركونتيننتال سيتي ستارز – القاهرة.

كلمتي بمناسبة الورشة الوطنية التشاورية حول التحضيرات لقمة التنمية المستدامة ريو + 20 – الخميس 3 آيار 2012، هوليداي إن – فردان.

Speech of H.E.Mr. Nazem El Khoury Minister of Environment the press conference – Delivered jointly with H.E. the Ambassador of Italy & H.E. the Resident Representative of the U.N. Development Programme – on Climate Change & Energy Saving – Monday May 7 2012 at 11 – Ministry of Environment – Minister's Conference Room

كلمتي بمناسبة حفل توزيع جوائز لمسابقة بيئة صحية ونمط حياة متوازن في عالم خال من مرض السرطان الثلاثاء 8 آيار 2012 – فور سيزن أوتيل – زيتونة باي – بيروت مارينا.

كلمتي خلال الجولة على مشاريع بيئية في منطقة البقاع – الجمعة 11 آيار 2012 – مصنع دلال للصناعات المعدنية.

Speech of H.E.Mr. Nazem El Khoury Minister of Environment Adaptation to a changing climate in the Arab countries World bank flagship report dissemination – American University of Beirut College hall b1 – May 15 - 2012

تمثيل رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء بمناسبة حضور حفل افتتاح مؤتمر المنطقة الثاني والأربعين – الأحد 20 آيار – فندق فينيسيا.

كلمتي بمناسبة رعاية افتتاحية معرض وتوزيع جوائز للطلاب، بمناسبة اليوم العالمي للتنوع البيولوجي – جامعة سيدة اللويزة – الخميس 24 آيار 2012 .

تمثيل رئيس الجمهورية في المؤتمر الذي نظّمته كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية "تجديد النظام اللبناني على ضوء رسالته ودوره في المنطقة"، الأربعاء 30 آيار 2012، في حرم الجامعة في ذوق مصبح قاعة الأصدقاء.

كلمتي بمناسبة إطلاق التقرير الوطني إلى قمة الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، يوم البيئة العالمي – القصر الجمهوري – الثلاثاء 5 حزيران 2012.

كلمتي بمناسبة الإحتفال باليوبيل الذهبي للمجلس الوطني للبحوث العلمية – السراي الكبير– الأربعاء 6 حزيران 2012.

كلمتي ممثلاً بالدكتور عادل الشويري بمناسبة يوم البيئة العالمي – الندوة اللبنانية للحفاظ على البيئة – الجمعة 8 حزيران 2012 قاعة مار يوحنا بولس الثاني في جامعة الروح القدس الكسليك.

كلمتي في حفل إطلاق مشروع زيادة المساحات الخضراء في بلدية سن الفيل، الجمعة 8 حزيران 2012.

كلمتي في حفل إطلاق الموقع الإلكتروني الإخباري غدي نيوز لجمعية غدي – الجمعة 8 حزيران 2012.

كلمتي في المؤتمر الصحفي لإطلاق مشروع بيئتنا حضارتنا، الإثنين 11 حزيران 2012 في القاعة الخضراء في وزارة البيئة.

تمثيل رئيس الجمهورية في حفل التخرج السنوي للعام الجامعي في الجامعة اللبنانية الكندية، يوم الحمعة 29 حزيران 2012.

كلمتي بمناسبة رعاية حفل تخرج الفوج الواحد والخمسين لطلاب الصف الثانوي الثالث لثانوية الروضة في البيال الثلاثاء 3 تموز 2012.

كلمتي بصفتي رئيس اللجنة العليا لتنظيم زيارة قداسة الباب إلى لبنان خلال بث مباشر بمناسبة زيارة الحبر الأعظم بندكتوس السادس عشر الاربعاء 12 أيلول 2012 في فندق فينيسيا.

كلمتي في حفل توقيع مشروع إعادة تأهيل مكب في صيدا بين وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنساني الخميس 4 تشرين الأول 2012 في مستودعات البساط – بولفار الشهيد رفيق الحريري البحري في صيدا.

كلمتي في المؤتمر الصحافي لإطلاق الحملة الوطنية لخفض تلوث الهواء في لبنان عبر ترشيد استهلاك الطاقة في قطاع النقل البري، الخميس 11 تشرين الأول 2012 في وزارة البيئة القاعة الخضراء.

كلمتي بمناسبة إطلاق مشروع التحريج في كفرذبيان، الأحد 14 تشرين الاول 2012.

كلمتي في حفل إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتنمية البيئية في لبنان يوم الأربعاء 17 تشرين الأول 2012 في مبنى وزارة التربية والتعليم العالي.

كلمتي ممثلاً بالمهندس جورج عقل رئيس دائرة الرصد والإحصاء البيئي بمناسبة حفل افتتاح أول حديقة بولونيا في لبنان الأحد 18 تشرين الأول 2012 في بلدة مرياطة القادرية في قضاء زغرتا حي البلاط.

كلمتي في حفل العشاء لتوزيع جائزة Dream mind award الأربعاء 31 تشرين الأول 2012 في بيال.

تمثيل رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء بمناسبة رعاية إفتتاح متحف ألفرد بصبوص العصري المجدد في بلدة راشانا، السبت 3 تشرين الثاني 2012.

كلمتي في حلقة نقاش حول موقف وتأملات لبنان في مؤتمر الأطراف الـ18 في الدوحة في قطر. الخميس 8 تشرين الثاني 2012 في وزارة البيئة القاعة الخضراء.

كلمتي خلال تسلم مشروع إدارة مكافحة المخاطر في محمية أرز الشوف الطبيعية الممول من السفارة الإيطالية في لبنان ومكتب التعاون الإيطالي، الأربعاء 19 تشرين الثاني 2012.

كلمتي بمناسبة حفل افتتاح المؤتمر الوطني الأول لوهب الأعضاء والأنسجة، الجمعة 23 تشرين الثاني 2012 في بيت الطبيب اللبناني.

كلمتي بمناسبة حضور مناظرة بعنوان حرية الرأي والتعبير بين المحرم والمباح، الثلاثاء 27 تشرين الثاني 2012. في جامعة القديس يوسف.

تمثيل رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء بمناسبة افتتاح المؤتمر السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية الخميس 29 تشرين الثاني 2012 في فندق فينيسيا.

تمثيل رئيس الجمهورية بمناسبة المشاركة في الإحتفال السنوي لليوم العالمي لمكافحة الفساد بدعوة من جمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية "لا فساد" الأحد 9 كانون الأول 2012 في قصر الأونيسكو.

كلمتي بمناسبة افتتاح المؤتمر الوطني حول الإدارة المستدامة للأراضي الإثنين 10 كانون الأول 2012 في دير سيدة البير في بقنايا.

كلمتي بمناسبة المؤتمر الوطني الجامع لطرح قضية المراكز والمواقع الدينية في لبنان تحت عنوان "المواقع الدينية الأثرية والتاريخية بين مسؤولية الدولة وواجب الأوقاف" للتأكيد على لبنان الوطن النموذج في رسالته الإنسانية وتنوعه الديني والثقافي والحضاري. يوم الخميس 13 كانون الأول 2012، في مجمع غريغوريوس الثالث لحام في الربوة.

كلمتي بمناسبة افتتاح ورشة العمل حول إدارة النفايات الصناعية في حوض الليطاني يوم الثلاثاء 18 كانون الأول 2012 في فندق شتورة بارك أوتيل في البقاع.

كلمتي بمناسبة حفل توزيع جوائز مسابقة أفضل الممارسات في مجال إدارة النفايات الطبية في المستشفيات – مشروع استعراض وتشجيع استخدام أفضل التقنيات والممارسات المتاحة لتخفيض إنتاج النفايات الصحية بغية تجنب وخفض انبعاثات الديوكسين والزئبق، الخميس 20 كانون الأول 2012، أوتيل الكومودور في الحمرا.

كلمتي في حفل إطلاق الحملة الوطنية لزيادة المساحات الخضراء في المدن، الخميس 10 كانون الثاني 2013 في وزارة البيئة.

كلمتي، ممثلاً بالأستاذ غسان صياح، بمناسبة رعاية لقاء للتعاون والتنسيق مع جمعية لبنان الأخضر برئاسة السيدة ندى زعرور في طرابلس.

كلمتي بمناسبة الإحتفال بتشييد أول حيد بحري إصطناعي، الثلاثاء 12 شباط 2013 في فندق فينيسيا.

تمثيل رئيس الجمهورية في ورشة عمل لإطلاق حملة جبيل وكسروان مناطق آمنة من حرائق الغابات، السبت 16 شباط 2013.

كلمتي بمناسبة الندوة المتعلقة بمناقشة خارطة طريق مكافحة تلوث بحيرة القرعون الخميس 21 شباط 2013 في المجلس النيابي.

كلمتي حول التقدم والإنجازات في مشاريع تغير المناخ في وزارة البيئة الإثنين 11 آذار 2013.

كلمتي ممثلاً بالأستاذ إدمون الأسطا بمناسبة ندوة تحت عنوان أرضك ثروتك حافظ عليها، في جامعة الروح القدس الكسليك يوم الجمعة 22 آذار 2013.

كلمتي في ورشة عمل "نحو مناطق مستدامة في لبنان"، الثلاثاء 23 نيسان 2013 في جامعة القديس يوسف.

كلمتي بمناسبة افتتاح المؤتمر الإقليمي للدول العربية ودول المتوسط حول رصد وإدارة الموارد البيئية، الأربعاء 15 آيار 2013 في فندق مونرو.

كلمتي ممثلاً بالأستاذ غسان صياح بمناسبة حضور حفل إطلاق منتدى التسويق الخميس 23 آيار 2013 في جامعة الروح القدس في الكسليك.

كلمتي ممثلاً بالأستاذ غسان صياح لمناسبة رعاية افتتاح حديقة اللواء الشهيد وسام الحسن الأربعاء 5 حزيران 2013 في مدينة طرابلس.

كلمتي في حفل توزيع الشهادة الخضراء الأولى إلى الهيئات الأهلية التي تعنى بشؤون البيئة وإلى تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات الذين شاركوا في المسابقات حول المواضيع البيئية التي نظمتها وزارة البيئة في يوم البيئة العالمي، الأربعاء 5 حزيران 2013 في وزارة البيئة.

كلمتي بمناسبة رعاية مؤتمر المجلس العالمي للشبيبة، الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم، في دير سيدة الجبل – فتقا يوم الإثنين 19 آب 2013.

تمثيل رئيس الجمهورية في حفل إزاحة الستار عن التمثال واللوحة التذكارية لساحة رئيس الجمهورية المرحوم الشيخ بشارة الخوري الإثنين 16 أيلول 2013 في ساحة بيت الدين.

كلمتي خلال المؤتمر الصحافي للإعلان عن قرار اللجان النيابية المشتركة لمشروع قانون تخصيص محامين عامين متفرغين وقضاة تحقيق لشؤون البيئة، الأربعاء 25 أيلول 2013 في وزارة البيئة القاعة الخضراء.

كلمتي خلال المؤتمر الصحافي للإعلان عن مبادرة نشاط شباب أكسوفيل البيئي في القاعة الخضراء في وزارة البيئة، الإثنين 28 تشرين الأول 2013.

كلمتي بمناسبة تجهيز جمعية الصليب لإعانة الأرمن في لبنان بسخانات المياه في إطار مشروع تعزيز وتنمية القدرات الوطنية في مجال الطاقة المتجددة والحد من تغير المناخ، الأربعاء 6 تشرين الثاني 2013.

كلمتي بمناسبة إقامة الحفل النهائي لمشروع صندوق البيئة في لبنان، الأربعاء 11 كانون الأول 2013 في فندق مونرو.

كلمتي في حفل تسليم إفادات تصريح عن انبعاثات الغازات الدفينة للشركات الخاصة التجارية والصناعية في 19 انون الأول 2013 في وزارة البيئة.

كلمتي بمناسبة حفل تسلم وتسليم في وزارة البيئة الإثنين 17 شباط 2014 في وزارة البيئة.

19

الدكتور شهيد الخوري

الطبيب والنائب والسياسي

فكرٌ تقدّمي حيٌّ ومنفتح

من مواليد عمشيت – العام 1909، توفي عام 1966. تأهل من جان دارك باسيل. أولاده الثلاثة ناظم وكاتيا وكارمن.

تلقى علومه الإبتدائية في مدرسة الإخوة المريميين في جبيل وأكمل المرحلتين التكميلية والثانوية في مدرسة عينطورة. أما دراسته الجامعية فأنجزها في الجامعة اليسوعية حيث درس الطب وتخرج طبيبًا.

أسس عيادته في عمشيت، عالج المرضى في مستشفى سيدة المعونات ومار مخايل قبل أن يفتتح مستشفاه الخاصة، مستشفى عمشيت، بعيادتها وبدار التوليد.

العام 1947 ترشح للإنتخابات النيابية وفاز بمقعد نيابي عن جبل لبنان.

أما في العام 1951 فقد عزف عن الترشيح لصالح النائب روفايل لحود. كذلك في العام 1957 .

العام 1960 عاد وترشح للإنتخابات النيابية وألّف لائحة ضمّته الى جانب الوزير المحامي إدوار نون وأحمد الحسيني لكن اللائحة خسرت الانتخابات أمام لائحة الكتلة الوطنية المؤلفة من العميد ريمون إده والمحامي جبرايل جرمانوس وأحمد إسبر.

في العام 1964 جدّد الدكتور شهيد الخوري ترشّحه للإنتخابات النيابية وفاز بالنيابة ضمن لائحة شعارها التضامن الجبيلي، تألفت منه ومن الدكتور أنطوان سعيد وأحمد الحسيني.

لم تمض سنة على الإنتخابات حتى توفي النائب الدكتور سعيد إثر نوبة قلبية. وبعد عام توفي النائب الدكتور شهيد الخوري، فأقيم له مأتم روحي وسياسي وشعبي حاشد وحُمِل النعش على الأكتاف من نفق نهر الكلب حتى مسقط رأسه عمشيت.

في البرلمان، ترأس لجنة العمل والشؤون الإجتماعية النيابية وانتخب عضواً في لجنة الصحة النيابية.

حقق العديد من الإنجازات والمشاريع الإنمائية لمنطقة جبيل في فترة نيابته.

كان أول من سعى لتأمين المياه والكهرباء للمنطقة وهو من عمل على تنفيذ طريق عمشيت باتجاه قرى وبلدات جبيل الشمالية.

لم ينتسب إلى أي حزب سياسي لكنه عاصر زمن الاستقلال وواكب المرحلة اللاحقة به.

إنضم الى الكتلة الدستورية الموالية للرئيس بشارة الخوري. أيّد النهج الشهابي الذي رسمه الرئيس اللواء فؤاد شهاب لوطنه، لبنانيًا وعربيًا ودوليًا، في مطلع الستينيات، وواجه بذلك الكتلة الوطنية بزعامة الرئيس إميل إده ومن بعده نجله العميد ريمون إده.

في 2002/3/15، كرّمه اللقاء الوطني – حركة فكرية إنسانية – بالتعاون مع وزارة الصحة مع ثلاثة من الأطباء الراحلين الذين خدموا منطقة جبيل وأهلها وهم إضافة الى النائب الدكتور شهيد

يوسف الخوري (1909 – 1966)، الدكتور أنطوان ناصيف الشامي (1917 – 1998)، الدكتور أنطوان فارس سعيد (1925 – 1965)، والدكتور اسكندر رشيد العم (1939 – 1999) وذلك في قاعة سيلينا قربان في الجامعة اللبنانية الأميركية في بلاط يوم الجمعة 2002/3/15 وقد خصّه المهندس ظافر سليمان خلال الحفل بكلمة، لخص فيها مسيرته الوطنية وجهوده الإنسانية وإنجازاته الإنمائية وخدماته الطبية. ومما قال فيه:

"لقد كان طبيباً ماهراً في سياسته وسياسياً لبقاً في طبّه. فترفّع في سياسته عن المزالق والزواريب وحرر مهنته من قيود المال والوقت. فسما بالإثنين، وقد عبر الى روح مرضاه بروحه الرضية وزرع الأمل في عيونهم مكان الألم، وكان يسافر في بحر الحدقات المشدودة اليه بنظرة وابتسامة تفعلان في المريض فعل الدواء وأكثر. وكان في السياسة يعالج آلام الحرمان والقهر ويبحث عن العلل المتفشية ويترفّع عن المواقف الإستعراضية المبنية على الكلام والجدلية، فقد فضّل في كثيرٍ من المواقع وضع الإصبع على الجرح مستحضراً الوضع لتظهر الحقيقة وتسهل المداواة.

لقد اعتنق الرسالة وارتضاها وتابعها ولم يكسب منها عيشًا. فطبيب الفقراء لم يبخل حتى بثمن الدواء على عليل لا يملك قدرة الشراء بل الأمل بالشفاء.

وكم تجشّم الخطر وواجه الصعاب طاوياً الليالي في مناطق لا يطالها أحياناً ضوء القمر على ظهر دابة، أو راجلاً على درب مشقوقة في قعر واد، ليدفئ صقيعًا في جسد مريض بارد وليضيء نوراً في عتمة قلب متعب.

لقد أفقدته مهنته ماله. لكن إنسانيته الكبرى عبّدت له طرقات القلوب. فاختير يافعاً لتمثيل جبل لبنان، بُعَيْدَ الإستقلال، حيث كان الجبل صامداً، شامخاً، أبياً، وفياً، لتركيبة لبان الفريد.

هكذا جمع الرجل بين الطب والسياسة. فصارا واحداً. وانسجما ولم يتنافرا. فقد رفض في سياسته أن يسلك الطرقات الملتوية. لكنّه في الطب كم سلك الشاقة منها والوعرة لإخراج ألم من جسد أو روح من رحم...

ويوم كانت البلاد تبحث عن نقطة ماء كان همّ الشهيد أن يروي غليلها، فيسكب الحياة في حلقها اليابس... عزّ عليه أن يرى الناس تشرب من الآبار ومن مياه الجمع، فسعى مع الرهبانية في النصف الأول من القرن الفائت. وكان له ما أراد بعد جهاد. وأنسابت المياه.

كان كذلك في كل ما أنجز وفي ما سعى الى تحقيقه يضع الإنسان في طليعة أولوياته ويعمل للإنماء والتطوير فينعش القلوب لا للإرضاء والتشهير، فيكسب التصفيق.

لم تكن السياسة بالنسبة إليه وصولاً وتألقًا وسعيًا وراء التفوق، بل تجردًا وخدمةً وتحسسًا ومشاركة مع الناس وتضحية بالوقت والصحة والأنانية في سبيل الغير. فقد اعتمد في جملة مواقفه على تفكيره الدمث المحلل، أكثر من اعتماده على التهوّس اللفظي المحرّص.

شهيد الخوري لم يتذمّر يومًا من الناس. وفضّل مصادقتهم على تزّعمهم. هو الذي لم يقدر في أي وقت أن يجتاز عتبة عيادته إلا عبر صفوف الإنتظار المحتشدة. وفي دار التوليد التي أنشأها، كانت الحياة تطلّ على يديه، فتقبل الأمهات اليه وفي عيونهنّ أمل ورضى وصلاة.

وإذا استعاد منكم من أراد صحف الأمس، على قلّتها ورصانتها، سيجد من مواقف الدكتور شهيد مطالبات واقعية بمستشفيات ومدارس وبتخفيض أسعار الكتب وبإنصاف المزارعين. لأنه كان على مقربة من الناس.

حقّق في حياته القصيرة الإنجازات الكبيرة...

دائم الحركة والإرتباط. غارق في قضايا الناس والمجتمع. يرتسم تحت إطباقة جفونه ألف مشهد، وتدور في ذهنه آلاف الحوارات. يحمل في رأسه ما يمكن أن يملأ دنيا في حالها.

وهكذا فجأة وباكراً جداً، رحل شهيد الخوري دون أن يغيب. رحل وهو حاضر في كل تفاصيل الحياة حيث مرّ وعبر، حيث عاش وضحى وناضل وجاهد. رحل وهو حاضر في بلدة ضمّت رفاته، أما روحُه فبقيت طليقة في سمائها...

كيف يغيب أمثاله وهو الخالد في مُثُله وفي عيون من شفي من علّة أو ارتاح من ضيق...

القلب الذي أحب أكثر من قدرة بشر على الحب توقف تحت وطأة الأحمال الثقيلة. وحُمِلَ الجسد العائد على سواعد الشباب من نهر الكلب الى عمشيت كالكنز والأمانة يسلّم من بلدة إلى بلدة، ومُنِع عليه أن يلمس الأرض قبل مثواه، في منطقة رفعته في حياته ولم تتركه ساعة مماته.

.

عشيّة وفاته، عند الساعة الحادية عشرة ليلاً، في مستشفى أوتيل ديو حيث كان يعالج، نعاه مجلس النواب وآل الخوري ونقابة الأطباء.

تحلّى الدكتور شهيد الخوري بالتواضع والصبر والشجاعة ودماثة الأخلاق. وعُرف برجل الصمت المعطاء. يظهر حينًا، عندما تفتقد البلاد لوقفة عز وشهامة، ثم يتوارى، مؤثرًا سكوت العلماء والحكماء على الكلام الهباء، ومفضّلاً الفعل على القول.

كان الأب والطبيب والنائب ذا الرؤية الشفافة والكلمة الصريحة والموقف الصادق والرأي البعيد النظر.

إتّصف بالحكمة والاتزان، وبرجاحة العقل وتغليب المنطق.

إمتلك قراره الحر وتمسّك به بحزم واستقامة وترفّع واعتدال. كما تحلّى بالشجاعة عند تبنّيه القرارات المستقلّة.

مواقفه كان يتخذها وفقًا لقناعاته من دون محاباة للرأي العام أو مرضاة للجماهير.

تميّز بشخصيته الوطنية ذات الثوابت التي تستنبط ملامحها من تلك النزعة الاستقلالية والشغف إلى دولة المؤسسات والقانون ومنطق العدالة والمساواة وتحقيق الإنماء المتوازن في إطار من ديمقراطية واستشراف لمستقبل ركيزته السلام والاستقرار والتضامن والتجذّر بالأرض مع المحافظة على القيم الوطنية والأعراف المجتمعية والتقاليد الأصيلة.

معاصروه يشهدون أنّه إنسان مسالم، لا يؤمن بالعنف، وأنّه نبراس في التهذيب وفي التواضع في آن.

حتى مماته، حافظ على طبعه الإنساني النبيل، وبقي قريبًا من هموم الناس وشجونهم.

إعتز أبناء جبيل بالنائب الدكتور شهيد الخوري، حتى أنّهم أرسلوا إلى المجلس النيابي برقية عبّروا فيها عن تأييدهم له وشكرهم للجهود التي بذلها في سبيل تطوير مناطقهم وإنمائها وإعمارها.

نقرأ في مقدمة إحدى الجلسات النيابية ما يأتي(1):

"أما البرقيّات الواردة إلى المجلس النيابي فتشمل المواضيع التالية:

(وبعدما يعدد التقرير عناوين أربع برقيات يصل إلى العنوان الخامس فيقول):

5 – برقية يؤيد بها موقّعوها من جبيل النائب الدكتور شهيد الخوري ويشكرون لذوي الشأن تعلقهم به.

(1) الدور التشريعي السادس – 6 – العقد الإستثنائي الأول – محضر الجلسة السادسة – 1950 – أوراق واردة

من أفكاره

إمتلك الدكتور شهيد الخوري إيمانًا قويًا بالقدرة الإلهية.

مع اعتزازه بانتمائه الطائفي، كان مدركًا أبعاد المشكلة الطائفية التي يعاني منها لبنان.

رفض كل أشكال التمييز بين أبناء الشعب. ورأى أن للوحدة الوطنية واقعًا ينطلق من شعور يختلج بَوَاطن كل المواطنين بأن الدولة لهم جميعًا وأنهم جزء لا يتجزّأ منها وأنهم متساوون في أحضانها وليس لأحد أن يحظى منها بأكثر مما يحظاه شريكه في الوطن.

أبدى حرصًا على استقلال لبنان وسيادته. وفي صميمه قناعة بأن هذا الاستقلال يُبنى في كنف دولة موحّدة تعزّزها البرامج الكفيلة بترسيخ الانتماء الوطني وتأمين شروط العيش الكريم.

في هكذا مناخ يرتقي اللبنانيون إلى مستوى الأخوّة فيما بينهم، ويتحررون من سلبيات الطائفية، ويَحْيَوْن في كنف الدولة الواحدة الموحدة، مع ضرورة السهر على طمأنة كل طائفة إلى حقوقها، والحرص بالمقابل على تطبيق العدالة كاملة وبشمولية مطلقة.

في عرفه، العلاقة بين المواطن ووطنه علاقة ذات حركة مزدوجة. فالمواطن عضو فاعل في المجتمع، يعطي بلده من ذاته وفكره ونشاطه. وبالمقابل توفّر له دولته الحياة الكريمة والرعاية.

حض المواطن اللبناني على التحرر من رواسب الماضي والتعاطي بموضوعية مع منطق الدولة والخروج من ولاءاته لمصلحة ولائه لوطنه ذي الحضور العالمي والأفق العربي.

بالمقابل، شدّد على أهمية أن يتولّى الحكم الحاكم المتجرد والقاضي العادل والموظّف الأمين. فهي أركان الثالوث الذي ترتفع على أكتافه إدارة حكم حي وشريف.

بالنسبة له، احترام القانون أمر مقدّس. فتمسّك بالحريات العامة، لا سيما حرية الرأي والقول.

من موقعه النيابي، أسهم في سن قوانين عدّة حوّلت لبنان دولة متطورة تجاري العصر.

مع تمسكه بعصرنة الدولة وتحديثها، واكب كل تطوير طاول القوانين، معاينًا نشأة العديد منها، والتي كانت ترجمة موضوعية للثورة الإصلاحية الكبرى التي شهدها لبنان في تلك المرحلة، نذكر منها: قوانين الموظفين والوزارات والإدارات العامة ومجلس شورى الدولة.

رصد عملية إنشاء عدد من مجالس الرقابة كمجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي وديوان المحاسبة وديوان التأديب وسواها...

أبدى دعمًا كاملاً لهكذا خطوات بهدف إبعاد السياسة عن الإدارة وضبطها، وتحسين أداء الموظف وإنتاجه، إضافة إلى تحصينه وتحريره من كل محسوبية أو تبعية.

من أجل النهوض بلبنان وتدعيم استقراره وتعزيز ازدهاره في كل قطاعاته الانتاجية، تبنى منطق دولة المؤسسات، وتمسّك بوطن الأخلاق والحرية والكفاءة والوحدة.

كان توجهه وطنيًا توحيديًا متقدمًا ومنفتحًا.

آمن بمحورية دور الدولة في ترشيد الأجيال الشعبية وتنظيمها واحتضانها.

أدرك ان المهمات الملقاة على عاتق الدولة لا تُنْجَز، إلا بعد تحديث المؤسسات الرسمية وتفعيل أدائها وتطوير القوانين. فاستفاد من وجوده داخل البرلمان ليطرح المسائل ويقترح المشاريع التي تصب في خانة بناء الوطن على أسس راسخة وسليمة.

تمسّك بضرورة اختيار الموظّف على أساس الجدارة والاستحقاق.

كان يعتبر الكفاءة أساسًا للخدمة العامة ويطالب بلامركزيتها بحيث انها تصبح في متناول كل مواطن كونها خدمة للجميع دون استثناء على أن يتحرر الموظف من كل ولاء إلا لوطنه وللقانون.

أيّد الحركة الإصلاحية على أن تكون شاملة بحيث أنها لا تترك حقلاً إلا وتطاله، وأن تحظى بدعم سياسي مستقر وبمواكبة الشباب المثقف والأحزاب والنوادي والجمعيات على تنوعها إلى جانب التأييد الشعبي والقناعة الواجب توافرها لدى الموظفين المكلّفين بإتمام هذا الإصلاح.

تحفظ إحدى محاضر جلسات المجلس النيابي(2) احتجاجًا تقدّم به النائب الدكتور شهيد الخوري بشأن ميزانية الأشغال العامة.

(2) الدور التشريعي السادس – 6 – العقد العادي الثاني – محضر الجلسة السابعة – 1974 – أوراق واردة

ففي مرحلة الهدر والفساد وقف بالمرصاد يراقب، يدقق، يرفع الصوت، يطرح البديل.

إلى ذلك، طالب بإصلاح اجتماعي شامل يترافق مع إصلاح أجهزة الدولة وأدائها.

مع اعتناقه الديمقراطية مذهبًا في السياسة، ربط هذه الديمقراطية بثوابت وأسس تمسّك بها في إطار نظام برلماني حر مع فصل السلطات وتوازنها.

بالنسبة إليه، الديمقراطية السياسية لا تكتمل إلا بديمقراطية اجتماعية ترافقها وتحوّل البلاد من مزارع مشتتة، إلى دولة مستقلة، قائمة بذاتها، تحترم حقوق الإنسان وتلتزم بالديمقراطية في نظامها البرلماني الحر. كما تحمي المواطن من التخلّف والانحطاط، وتسير به نحو حاضر مستقل ومستقبل أفضل.

في خلفية حركته السياسية، رؤية واقعية وتغييرية في آن، لها أبعاد ثلاثة رئيسة: الإنماء والعدالة الاجتماعية والإصلاح الإداري.

وجد أن المشكلة الحقيقية الواجب معالجتها تكمن في البنى السياسية والاقتصادية الاجتماعية الداخلية التي تسهم في تفكيك المجتمع اللبناني وتوسّع الهوّة بين الطوائف وبين مختلف شرائح المجتمع وطبقاته.

لمعالجة هذا الواقع المتخلف طالب بمشاريع إنمائية عمرانية متطورة تُنَفّذ على قاعدة الإنماء المتوازن وإيلاء الاهتمام الكامل بالمناطق اللبنانية كافة، عسى أن يشعر المواطن اللبناني بمشاعر الانتماء إلى الوطن.

لقد تلمّس الحرمان في المناطق البعيدة عن العاصمة حيث يتمركز معظم اهتمامات الحكومة. فنادى بالإنماء المتوازن والمتكامل والشامل للمناطق والقطاعات، وجعله محورًا رئيسًا في مداخلاته في البرلمان، راصدًا باهتمام بالغ، كل خطوة قامت بها الدولة تصب في هذه الخانة، داعيًا، وكمسار رديف، إلى توسيع نطاق الضمانات الصحية والاجتماعية.

أولى مبدأ اللامركزية الإدارية اهتمامًا خاصًا، في طروحاته الإنمائية. بحيث أنّه شجّع فكرة تعميم البلديات، ودعا إلى تبسيط آلية إنشائها، وتمكينها من ممارسة صلاحيات أوسع. كما استهوته فكرة إنشاء اتحادات للبلديات، وهي فكرة كانت رائدة في عصره.

رافق تطوير الجامعة اللبنانية وإطلاق مركز البحوث العلمية وبرامج تطوير التعليم الرسمي وكان هذا التعليم قد لقي منذ العام 1952 دعمًا خاصًا لم يعرفه لبنان من قبل، بدء من المستوى الابتدائي مرورًا بالمتوسط إلى الثانوي وصولاً حتى الجامعي.

في العام 1966، في جلسة خصصت لمتابعة التصويت على أبواب الموازنة (3) تناولت فيها موازنة الجامعة اللبنانية تحديدًا، لا سيما بعد إحداث معهد الفنون الجميلة، تناول عدد من النواب هذه المسألة وشنّوا حملة على الجامعات الأجنبية الناشطة في بيروت.

(3) الدور التشريعي الحادي عشر – 11 – العقد الاستثنائي الأول – محضر الجلسة السابعة – 1966.

تصدّى النائب شهيد الخوري لهذه الحملة ودافع عن الجامعات الأجنبية فقال:

"إن الجامعات الأجنبية التي شاءت أن تكون في هذا البلد هي نعمة بحد ذاتها، وقد أفاضت علينا وعليهم جميعًا وليس لنا ما يوجب أن نطلب منها شيئًا. فأنا يا سيدي أتمنى أن تبقى هذه الجامعات علمًا أديبًا لهذا البلد، فنسعى مخلصين كي نرفع مستوى العلم في جامعاتنا لا أكثر ولا أقل".

كان النائب شهيد الخوري يحلم بأن تلتقي الجامعات العالمية في لبنان وأن تتحوّل بيروت إلى منجم حضاري ومفترق طرق يتقاطع عندها الفكر العالمي وخلية نشاط فكري دولي ومنارة يتخطى شعاعها الحدود اللبنانية ليلامس الآفاق العربية كافة.

أراد أن يرى لبنان منتدى للمفكرين العرب، لا بل لمفكري العالم أجمع. وكان يتكل على الجامعات كي تبث في صفوف طلابها الروح الجامعية وتحميهم من الأفكار الهدامة التي تشوّه القيم الأخلاقية وتقوّض ركائز المجتمع وتضر بسمعة لبنان. كان يعتبر النشاط الجامعي اللبناني وسيلة أخوة تربط لبنان بالدول المجاورة والشقيقة.

رفض أن تتحول الجامعات إلى بؤرة فساد للمبادئ السامة والأفكار السياسية المدمرة.

تمسك بالاقتصاد الحر منهجًا ورفض الفوضوية في الاقتصاد. وشجع كل خطوة صبّت في خدمة الزراعة والصناعة والسياحة.

واكب نشأة المصرف المركزي واعتبره ضروريًا لتعزيز الثقة بالليرة اللبنانية التي طالما وصفها "بالرمز اللبناني لا الطائفي"، مشددًا على أنه في دعمها تحصين للطبقة الوسطى وهي "الركيزة الأساسية للاقتصاد اللبناني".

عاين ولادة مصرف لبنان وقانون النقد والتسليف والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتنظيم المدني ورافق نشأة مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى والإنعاش الاجتماعي والمجلس الوطني للبحوث العلمية والمشروع الأخضر ومصلحة كهرباء لبنان والبرامج الخاصة بنهضة الريف وشق الأوتوستترادات والطرق، ومكتب الفاكهة.

عاين إقامة السدود ومنها سد القرعون وتطوير المرافئ كمرفأ بيروت ورافق كل برامج تطوير الصناعة اللبنانية معاينًا نشأة مكتب الحرير.

أبدى اهتمامًا ملحوظًا بقطاع الزراعة، وطالب القيمين عليه بمضاعفة اهتماماتهم بالشؤون الزراعية، كما أبرز أهمية هذا القطاع وخصّه بالقسط الوافر في مداخلاته النيابية.

رحّب بفكرة الإستعانة بخبراء دوليين لتنشيط الزراعة وسائر قطاعات الدولة. طالب بوزارة للتصميم العام والتخطيط وعندما تأسست عمل على تعزيزها وتطويرها ورأى فيها العمود الفقري لتطوير الاقتصاد اللبناني بما تحمله من برامج علمية ودراسات تستمد من العصر عناصرها ومفاهيمها وأبعادها.

أظهر حرصًا بنوع خاص على رعاية الطفولة لاسيما من الناحية الصحية.

وقد بلغت درجة الاهتمام بالطفولة حد التمني من وزارة التربية كي تشكّل دائرة طبية تضع في صلب اهتماماتها مراقبة الواقع الصحي في المؤسسات التربوية والتعليمية كافة وإرسال الأطباء بصورة دورية إلى المدارس للكشف ميدانيًا.

(4) الدور التشريعي السادس – 6 – العقد الإستثنائي الثاني – محضر الجلسة العاشرة – 1950.

واكب، من موقع المسؤول والخبير، النهضة الاستشفائية اللبنانية في مرحلة انطلاقها الأولى، ورصد كل الخطوات التي رسمتها وزارة الصحة وباشرت في تنفيذها مدققًا بأبسط التفاصيل.

لقد عاين ولادة العديد من المستشفيات، وبحث في معظم التشريعات التي تدارسها المجلس النيابي في هذا الحقل. كذلك شجّع كل جهد يبذل في سبيل الحفاظ على ريادة لبنان في الحقل الصحي

ومواكبته العصر بتطوراته وتقنياته الحديثة. وفي هذا الإطار لا بد من التنويه إلى الدعم الذي أبداه من أجل أن تنطلق في لبنان عمليات تلقيح BCG.

لبنان بالنسبة له صغير في مساحته وعدد سكانه، إلا أنّه يبقى "المركز الصحي والثقافي الأول في الشرق الأدنى وملجأ للبلدان العربية المجاورة صيفًا شتاء".

"الطلاب الذين يقصدون مؤسساتنا العلمية وكلياتنا العالية، يحملون عند العودة إلى بلادهم ما اقتبسوه وما شاهدوه.

كما أن الذين يئمّون جبالنا لتقضية فصل الصيف يشعرون معنا ويهتمون لمشاكلنا وصعوباتنا".

جاء هذا الكلام في إطار مداخلة مطوّلة ألقاها النائب شهيد الخوري تحت قبّة الرلمان، تُعتبر بحق من أهم ما سجّلته جلسات المجلس النيابي في موضوع الصحة والاستشفاء في لبنان.

مداخلة النائب شهيد الخوري استحقت تنويهًا من وزير الصحة الذي افتتح كلامه في تلك الجلسة بتوجيه شكر خاص للدكتور الخوري قائلاً:

وزير الصحة: إني أشكر الدكتور شهيد الخوري لما أدلاه من ملاحظات قيمة سأدرسها(6).

(6) الدور التشريعي السادس – 6 – العقد الاستثنائي الثاني – محضر الجلسة التاسعة – 1950.

أما الملاحظات التي أدلى بها الدكتور شهيد الخوري في الجلسة التاسعة المنعقدة في العام 1950، في إطار العقد الاستثنائي الثاني من الدور التشريعي السادس، فنوردها كاملة كما وردت في محاضر اجتماعات المجلس النيابي:

"باشرت وزارة الصحة اللبنانية جديًا منذ سنتين مشاريعها الصحية الحديثة من تنظيم صحي وإنشاء مستشفيات وتلقيح BCG رغم وجود بعض النقاط المتعلقة بالصحة العامة في لبنان التي سوف نأتي على تعداد بعضها.

لا يخفى أن لبنان الصغير في مساحته وعدد سكانه هو المركز الصحي والثقافي الأول في الشرق الأدنى وملجأ للبدان العربية المجاورة صيفًا وشتاء. إن الطلاب الذين يقصدون مؤسساتنا العلمية وكلياتنا العالية يحملون عند العودة إلى بلادهم ما اقتبسوه وما شاهدوه كما أن الذين يئمون جبالنا لتقضية فصل الصيف يشعرون معنا ويهتمون لمشاكلنا وصعوباتنا.

النقطة التاريخية: كان للبنان قبل الحرب الكونية شبه استقلال ذاتي ولم يكن لديه من المصالح الصحية سوى بعض أطباء مناطق يؤمّنون معالجة المأمورين والسجناء ورجال الامن. وقد روى لي مثلاً رئيس بلدية عن إصابة طاعون في منطقة جبيل فتقاضى الطبيب الرسمي بدل معاينته عشر ليرات إفرنسية ذهبية.

وبعد الحرب الكونية بدأت الحكومة المنتدبة تنظيم دوائر الصحة في لبنان فعيّن الدكتور منضور مديرًا لمصلحة الصحة وكانت مصلحتنا هذه مرتبطة بمصلحة الصحة في المفوضية الإفرنسية ولم يكن للدكتور منضور سوى دائرة صغيرة وبعض مأمورين.

وفي العام 1943 أخذت الحكومة على عاتقها التنظيم الصحي، فأعيد المجلس الصحي وقام بقسط وافر من الأعمال الصحية إذ وضع القوانين لممارسة مهنة الطب والصيدلة وطب الأسنان ألخ... وقد صدّق مجلس النواب بعضها. أما القوانين المختصة بالأمراض السارية والإتجار بالأدوية والصيدلة التي أحيلت إلى اللجنة البرلمانية الصحية، منذ شهرين فقد صدّقتها هذه اللجنة وأحيلت جميعها إلى مجلسكم المحترم.

وأذكر لهذه المناسبة إضراب الصيادلة في بيروت وما كان له من وقع وتأثيرات لم يكن مع الحالة الصحّية. فمن الجهة المعنوية، إذ إن هذه الفئة المعتبرة فئة علمية مسؤولة في الدولة تشكو إجحافًا

بحق مهنة الصيدلة الشريفة ناتجًا عن عدم تطبيق القوانين المرعية الأجراء وتعليق القوانين العائدة إلى رفع شأن المهنة وإيصال الصيادلة إلى حقوقهم المشروعة. وأنا اعتقد أن الإضراب كان لهذه الغاية وليس لسواها. إني آمل بعد أن فرغت اللجنة من تصديق مشروعَي قانون الصيدلة ونقابة الصيادلة أن لا نعود إلى مشاكل من هذا النوع.

النقطة المالية: من مدة ليست ببعيدة كانت وزارة الصحة والإسعاف العام تعامل في الموازنة معاملة الطفل اليتيم. يرضى بما يعطى له. وكانت حصتها أقل حصة. لم يكن مطالبًا بتطبيق القوانين الصحية العصرية فضلاً عن أن الاعتمادات المخصصة لشؤون الصحة العامة كانت قليلة جدًا بالنسبة للاعتمادات المخصصة للإسعاف العام.

وفي العام 1945 خصصت الحكومة ثلاثين ألف ليرة للشؤون الصحية من أصل مجموع أرقام الموازنة البالغة زهاء مليونين ونصف المليون ليرة وأنفق الباقي على معالجة المرضى ومعاشات الموظفين.

وفي العام 1949 كانت موازنة الإسعاف العام ثلاثة ملايين ونصف المليون ليرة وموازنة الصحة العامة نصف مليون ليرة فقط.

النقطة السياسية: لم تكن وزارة الصحة والإسعاف في الماضي وزارة ذات أهمية بنظر بعض المستوردين نظرًا إلى قلة عدد مأموريها وقصر نفوذهم السياسي وإننا نرى للمرة الثانية وزارة الصحة والإسعاف ينتقيها وحدها وزير طبيب يعمل لرفع المستوى الصحي اللبناني مضحيًا بوقته ومهنته ومقابلاً بابتسامة تلك الاتهامات العديدة.

ونحن نطالب معالي وزير الصحة أن يواصل جهوده ويقيم المكاتب الحديثة للعناية بالأطفال والأمراض السارية والمحاجر الصحية وان يوجد مكاتب للمهندسين الصحيين وأن يؤسس مختبرات لبنانية ومستشفيات لائقة لمستوى العلم الطبي اللبناني وأن يفصل موازنة الصحة العامة عن موازنة الإسعاف العام وأن يرفع معاشات الأطباء لتصبح مماثلة لمعاشات القضاة وان يواصل

إرسال الأطباء للتخصص في الدول الاميركية والأوروبية فيعودون ويعملون ضمن اختصاصهم في دوائرنا الصحية كموظفين دائمين أو كما يسميه الوزير Full – timers. ومن أهم العراقيل السياسية الظاهرة عدم توحيد المصالح في وزارة الصحة وتوزيع المسؤوليات بين الوزارات.

فهناك مثلاً مصلحة قمع الغش في المواد الغذائية والحالة الصحية في المباني والمؤسسات ليست متعلقة بوزارة الصحة إلا بطريقة غير مباشرة والشؤون الصحية من مراقبة مسالخ وأجهزة مياه ألخ... تعود خطأ إلى وزارة الداخلية. وأنا أعلم أن معالي الوزير فكر بمعالجة كل ذلك إذ أقام في المحافظات مجالس صحية محلية. فنحن نرجو أن تُزود المجالس المذكورة بصلاحيات واسعة فيمكنها من تطبيق القوانين وفرض العقوبات وتُعمم هذه المجالس على القائمقاميات وهذا ليس بالأمر العسير.

النقطة الخامسة: ليس لنا ما يقال في جميع القوانين المرعية الإجراء في جمهوريتنا وما نقوله هو هل تطبق هذه القوانين؟ وهل يعاقب المسؤول إذا تأخر عن إعلام وزارة الصحة بوقوع مرض سار.

وهل يطبق القانون بحق الذين يقومون ببناء دون الحصول على رخصة من دائرة الهندسة الصحية؟ وهل الأسرّة في مستشفيات الحكومة مخصصة دائمًا كلها لاستقبال المرضى الحقيقيين والمتألمين؟ وكم مرة يبقى المريض الذي شفي تمامًا إرضاء لبعض الخواطر؟

وهل السجناء المرسلون إلى مستشفى الحكومة فور ارتكابهم المخالفات والجنايات فيحتلون مركز المرضى هم دائمًا بحالة صحية تستدعي نقلهم إلى المستشفيات المذكورة، وفضلاً عن ذلك فكيف يمكن الحصول على إسعاف طبي في ظهيرة كل يوم وأيام العطلة.

إني أرجو أن يبقى بعض المأمورين المقيدين في وزارتهم لتأمين الحاجات الصحية واستعدادًا للطوارئ كما إني أرجو الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار أهلية الموظفين الصحيين دون ما اكتراث لنزعتهم السياسية والطائفية.

النقطة التهذيبية: وهذه الملاحظة أوجهها باسم لجنة التربية الوطنية إلى معالي وزيرها.

سرني أن ألفت نظر معاليه وهو الطبيب الغيور على تربية النشء اللبناني وإبادة الأمية أن يعتني بتوجيه هذا النشء توجيهًا صحيحًا كاملاً يعود بالنفع على الصحة العامة لأن أكثر متاعبنا ناتجة عن جهل السكان في بعض المناطق وقلة اهتمامهم بالشؤون الصحية كالتلقيح والتطعيم ورش قاتلي الحشرات والبعوض د.د.ت. وغيرها والنظافة الشخصية وقد تبين أن معظم إصابات الجدري تقع في المحلات التي يخيم عليها الجهل والأمية فيرفض أهلوها التلقيح لذلك يجب تلقين الشؤون الصحية في المدارس.

المدينة الصحية: لا يسعني إلا أن أشير ولو بكلمة إلى مشروع المدينة الصحية. بعد أن اشترينا الأرض اللازمة وتوضع الآن التصاميم لهذه المؤسسة التي نريدها مثالية لتعود بالخير وتؤمن المعالجة للفقراء وتجعل من لبنان مركزًا للصحة والتطبيب، أما إذا كانت الحكومة تجد بعد الدرس الكامل أن الوصول إلى النتائج لن يتم بوقت معقول فنرجوها أن تستعيض عن هذا المشروع بمشاريع أخرى تأتي بالنتيجة المطلوبة بطريقة أسرع وأسهل.

وكلمة أخيرة أوجهها إلى دولة رئيس الوزراء والحكومة الكريمة: إن المشروع الإنشائي الذي هو قيد الدرس يجب أن توزع أمواله على أسس اقتصادية وصحية سوف يتحدث عنها الزملاء الكرام، أما أنا فباسم اللجنة الصحية البرلمانية أناشدكم يا دولة الرئيس ويا أصحاب المعالي أن يخصص بالدرجة الأولى لكل منطقة تفتقر إلى مياه الشفة ما يفي بحاجتها وإلا فما الفائدة من إنشاء الكماليات والفنادق الفخمة ألخ... في بعض المدن بينما نرى قرى عديدة تعاني العطش وتضطر إلى الارتواء من المياه الملوّثة وهذه هي حالة أكثر مياه لبنان".

في محضر الجلسة الثالثة المنعقدة خلال العام 1948، تبرز معارضة النائب الدكتور الخوري للقانون المتعلق بتنظيم طب الأسنان في لبنان.

الوباء الأصفر (7)

(7) الدور التشريعي السادس – 6 – العقد الاستثنائي الأول – محضر الجلسة الرابعة – 1947.

شجّع فكرة تلقيح الأطفال، وحضّ على أخذ التدابير اللازمة لدرء خطر الوباء الأصفر عن البلاد.

من مشاريع القوانين التي أشرف على دراستها ووضعها، كما وطرحها في المجلس بوصفه مقرر لجنة الصحة في البرلمان، نذكر منها: مشروع القانون المتعلق بالأمراض المعدية في لبنان. كذلك أبصر النور على يديه مشروع قانون الصيدلة والإتجار بالأدوية في لبنان.

إثر وفاة النائبين الدكتور أنطوان سعيد وجورج هراوي، تقدّم النائبان الدكتور شهيد الخوري وعلي الحسيني باقتراح قانون بفتح اعتماد إضافي في موازنة مجلس النواب للسنة 1965، لمساعدة اولاد النائبين الراحلين سعيد وهراوي.(8)

(8) الدور التشريعي الحادي عشر – 11 العقد العادي الأول – محضر الجلسة الحادية عشرة – 1965.

وفي إطار هذا القانون قرر المجلس النيابي مساعدة والد المرحوم أنطوان سعيد بمبلغ مئة ألف ليرة لبنانية وقد أخذ هذا الاعتماد من مال الاحتياط ورصد اعتبارًا من السنة 1965، كما رصد

من تاريخ تلك السنة أيضًا اعتماد سنوي قدره ألف وخمسمئة ليرة لمساعدة كل ولد من أولاد المرحوم الدكتور سعيد وذلك لإتمام دراستهم الابتدائية والثانوية والجامعية.

ومثلما طالب بإقرار قانون لمساعدة ذوي النائبين الراحلين، كذلك كان يبحث عن وسائل لمساعدة كل صاحب مطلب يتعرف إليه، وقد تلّمس ضائقة مادية يعبر في نفقتها.

تسجل بعض محاضر مجلس النواب مداخلات عدة سلطت الأضواء على رجالات كرسوا حياتهم لخدمة المجلس النيابي وطالب بإقرار مشاريع قوانين لمساعدتهم بهدف تخطي ظروفهم الصعبة. في هذا الإطار نقرأ مثلاً مطالبته المجلس بإقرار مشروع قانون بفتح اعتماد بقيمة تسعة آلاف ليرة لبنانية كمساعدة اجتماعية لتوفيق الدمشقي المعاون المفوض في شرطة مجلس النواب، الذي أصيب بتفرح قديم في قرنية عينه اليمنى مما أحدث فيها غشاء كثيفًا أضعف فيها حاسة البصر. وقد أجريت له عملية جراحية دون جدوى، ذلك لأن حالته تستوجب إجراء عملية نقل القرنية حيث يصعب القيام بها في لبنان. فتحتم عليه السفر إلى الخارج للمعالجة. وكانت وزارة المالية قد أمنت له سلفة قدرها أربعة آلاف وخمسمائة ليرة من أصل عشرة آلاف ليرة كلفة نفقات العملية الجراحية.

فإذا بالنائب الدكتور شهيد الخوري يرفع قضيته إلى المجلس النيابي ويطالب بمساعدة الرجل الضرير (9)

(9) الدور التشريعي الحادي عشر – 11 – العقد العادي الأول – محضر الجلسة التاسعة – 1966.

طوال حياته لم يتعاط مع الشأن العام إلا كإطار لخدمة المصلحة الوطنية. وهو لم يتوسّله أداة كسب شخصي.

تمسّك بالعدالة لاسيما الاجتماعية منها، وآمن بالعلم وطالب بالمساواة بين المناطق كافة.

واكب منجزات عمرانية واجتماعية وإدارية وتنظيمية عديدة تحققت بُعَيْد الاستقلال بفترة زمنية وجيزة وقياسية، فسهر على حمايتها، إرساء لدولة الاستقلال والمؤسسات على أسس ثابتة وحديثة.

كما في الداخل، كذلك خارجيًا، عايش ظروفًا إقليمية صعبة ودقيقة.

كان شهيد الخوري أحد النواب المعترضين على المذكرة التي رفعها سيادة المطران اغناطيوس مبارك إلى لجنة التحقيق التي أوفدتها منظمة الأمم المتحدة لدرس قضية فلسطين (10)

(10) الدور التشريعي السادس – 6 – العقج الاستثنائي الأول – محضر الجلسة الثالثة – 1947.

في آرائه حول سياسة لبنان الخارجية، لم نلحظ أي مركب نقص أو عقدة، نتلمسها في تصريحات العديد من السياسيين الآخرين.

آمن بريادة لبنان في العالم العرب ودوره كوسيط بين الدول العربية وسائر مكوّنات الأسرة السياسية الدولية.

في عرفه، الانفتاح على حضارات الشعوب ومعالم ازدهار البلدان ضرورة أساسية، شرط عدم التعارض مع أصالة تقاليدنا اللبنانية وعاداتنا وأخلاقنا وأعرافنا.

20

من أرشيف الصور